

الطبعة الاولى

في سنة ١٢٨٥ من الهجرة النبوية
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

آمين
 في سنة ١٢٨٥ من الهجرة النبوية
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 في سنة ١٢٨٥ من الهجرة النبوية
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 في سنة ١٢٨٥ من الهجرة النبوية
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل
الشريعة المطهرة بحرا
تنفرد منه جميع بحار
العلوم والجلال وأجرى
جداوله حتى روى منها قلب
القاضي من حيث التقليد
لعلمائنا والدادان ومن
على من شاء من عباده
المختصين بالاشراف على
ينبوع الشريعة المطهرة
والوقوف على العين التي
بتفرد منها قول كل عالم
في كل حين وزمان فأقر
أقوال جميع المجتهدين
ومقلديهم بحق حين رأى
اتصالها بعين الشريعة
من طريق الكشف
والعيان فان الشريعة
كالشجرة العظيمة المنتشرة
وأقوال علمائها كالفرع
والأغصان فلا يوجد إلا فرع
من غير أصل ولا ثمرة من غير
غصن كما لا يوجد لنا نبية من
غير جدران وكل من
أخرج قولاً من أقوال علماء
الشريعة عنها فأنها هو
لقصوره عن درجة العرفان
فان رسول الله صلى الله عليه
وسلم آمن علماء شريعته
ومحال من المعصوم أن
يؤمن علماء أخوان فالكمال
من بحث عن منازع أقوال
العلماء من أين أخذوها
لا من ردها بطريق الجهل
والعدوان ومن شهد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أبجل احسانه وأزل قرآنه وبين فيه قواعد دينه وأركانته ثم جعل الخرسولة
بيانه فأوضح ذلك لأصحابه في حياته ثم تفرقوا بعد وفاته يبتغون من الله فضله ورضوانه
فلما فحمت الأمصار وعانت كلمة التوحيد في الاقطار وضرب الايمان جراته وأقبل كل
منهم على تحصيل الزاد وقطن عمل من أطراف البلاد ولزم أمره وشأنه يفيد ما علمه لا تباعة
ويوضح ما فهمه لا شياعه من أهل الضبط والهيمنة فنشأ من أتباعهم جم غفيرة فشمروا في
العلوم أي تنمير حتى بلغوا منها أعلى مكانة واجتهدوا غاية الاجتهاد في تحري الصواب
والمراد طلبا لاداء الامانة فاختلفوا بشدة واجتهادهم في طاب الحق وكان اختلافهم رحمة
للخلق فسبحان الحكم سبحانه أجده حمدا يفيد الابانة ويزيد في الفطانة وأشهد أن لا اله
الا الله وحده لا شريك له ما أعظم سلطانه وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وحبيبه وخليفته
الذي عصمه وجاء وصانه وأيده بالنصر والتأييد والاعانة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
صلاة ترحم لقائلها ميزانه وتبلغ يوم القزع الا كبرأمانه يؤامر بعددكم فان معرفة الاجماع
واختلاف العلماء من أهم الاشياء وذلك أمر لازم في حق المجتهد والمحكم لاسيما أئمة المذاهب
الاربع الذين حصل الاخذ بقولهم في المشارق والمغارب فالاجماع قاعدة من قواعد الاسلام
يكفر من خالفه على قول العلماء ذاقوا الحسرة بانهم اجماع تام ويسوغ الانكار على من فعل
ما يخالفه والمالام والخلاف بين الأئمة الاعلام رحمة لهذه الامة التي ما جعل الله علمها في الدين
من حرج بل اللطع والاكرام وهذا مختصر ان شاء الله نافع لكثير من مسائل الخلاف
والوفاق جامع أذكرها ان شاء الله مجردة عن الدليل والتعليل ليسهل حفظه على أهل
التحصيل ممن يقصد حفظ المذاهب فقط ويرتبه على أقرب طريق وأحسن غطاء ويوسمه رحمة
الامة في اختلاف الأئمة بحمد الله عز وجل عملا صالحا وسعيا راجحا ونفع به آمين والحمد
للرب العالمين وتنبه به إذا كان في المسئلة خلاف لاحد من الأئمة الاربعة اكتفيت بذلك

ومقاديرهم وأقام بجميع
أقوالهم الدليل والبرهان
أما من طريق النظر
والاستدلال وأما من طريق
الكشف والعيان فلا بد
للمؤمن من أحد هذين
الطريقين أي طبق قوله
ناللسان أن سائر الأئمة

المسلمين على هدى من ربهم
اعتقاد بالجنان وكل من
لم يصل إلى اعتقاد ذلك من
طريق الكشف والعيان
وجب عليه اعتقاده من
طريق التسليم للأئمة
والإذعان وكما لا يجوز لنا
الظعن في أبحاث به الرسل
مع اختلاف الشرائع
والأديان كذلك لا يجوز
لنا الظعن فيما نرى من فوائدهم
بطريق الاجتهاد
والاستحسان وبوضوح
ذلك يا أخي لك أن تعلم أن
الشيعة المطهرة جاءت
من حيث الأمر والنهي
على مرتبتين تخفيف وتشديد
لا على مرتبة واحدة كما
سيأتي بيانه في الميزان فإن
المكافئين لا يخرجون عن
قسمين قوي وضعيف في
كل عصر وأوان فمن قوى
منهم خوطب بالتشديد
والإخبال العزيمة ومن ضعف
منهم خوطب بالتخفيف
والإخبال الرخصة وكل منهم
على شريعة من ربه وبيان

تحریم الا في قول الشافعي وقال داود انما يحرم الشرب خاصة واتخاذها يحرم عند أي حنيفة
ومالك وأحمد وهو الأصح من مذهب الشافعي والمصنف بالذهب حرام بالاتفاق وبالفضة حرام
عند مالك والشافعي وأحمد إذا كانت الضبة كبيرة لزينة وقال أبو حنيفة لا يحرم التصيب
بالفضة مطلقا في فصل والسوال سنة بالاتفاق وقال داود هو واجب وزاد اسحق فقال ان
تركه عامدا بطلت صلاته وهل يكره للصائم بعد الزوال قال أبو حنيفة ومالك لا يكره وقال الشافعي
يكره وعن أحمد روايتان كما ذهبتين والخمسة واجب عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
هو مستحب

باب النجاسة

أجمع الأئمة على نجاسة الخمر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تحريمها واتفقوا على أنه إذا
تخللت بنفسها طهرت فإن تخلت بطرخ شيء فهم لم تطهر عند الشافعي وأحمد وقال مالك يكره
تخليها فإن تخلت طهرت وحاش وقال أبو حنيفة يباح تخليها وتطهر إذا تخلت وتجل في فصل
والكباب نجس عند الشافعي وأحمد ويغسل الأناة من ولوغه فيه سبع النجاسات وقال أبو حنيفة
بنجاسته ولكن جعل غسل ما تنجس به كغسل سائر النجاسات فإذا غلب على ظنه زواله ولو
بغسلة كفي والأدلة من غسله حتى يغلب على ظنه إزالة غسله ولو عشرين مرة وقال مالك هو
طاهر لا ينجس ما ولغ فيه لكن يغسل الأناة بعد أول أدخل الكباب يده أو رجله في الأناة
وجب غسله سبعا كالولوغ خلا فالمالك لا ينجس ذلك بالولوغ في فصل والتحذير بحكمه
كالكباب يغسل ما تنجس به سبع مرات على الأصح من مذهب الشافعي قال النووي الراجح
من حيث الدليل أنه يكفي في التحذير غسل واحدة بالتراب وبهم إذا قال أكثر العلماء وهو المختار
لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع ومالك يقول بطهارته حيا وليس لنا دليل واضح على
نجاسته في حال حيانه وقال أبو حنيفة يغسل كسائر النجاسات في فصل وأما غسل الأناة
والثوب والبدن من سائر النجاسات غير الكباب والتحذير فليس فيه عند أي حنيفة ومالك
والشافعي وعن أحمد روايتان أشهرها وجوب العدد في غسل سائر النجاسات غير الأرض
فيغسل الأناة سبع مرات وفي رواية ثلاثا وعنده رواية في إسقاط العدد فيما عدا الكباب
والتحذير ويكفي الرش على البول صبي لم يطعم غير اللبن ويغسل من بول الصبية عند الشافعي وأي
حنيفة وقال مالك يغسل من بوله ما وهما في الحكم سواء وقال أحمد بول الصبي ما لم يأكل
الطعام طاهر في فصل جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ إلا جلد التحذير عند أي حنيفة وأظهر
الروايتين عن مالك أنها لا تطهر لكنهما تستعمل في الأشياء المماثلة وفي الماء من بين سائر
المناات وعند الشافعي تطهر الجلود كلها بالدباغ إلا جلد الكباب والتحذير وما تولد منها أو من
أحدها وعن أحمد روايتان أشهرها لا تطهر ولا يباح الانتفاع بها في شيء كلعن الميتة وحكى
عن الزهري أنه قال ينتفع بجلود الميتات كلها من غير دباغ في فصل والذي لا تعمل شيئا فيما
لا يؤثر كل عند الشافعي وأحمد وإذا ذكيت صارت ميتة وعند مالك تعدل إلى التحذير وإذا
ذكي عنده سبع أو كلب فجلده طاهر يجوز بيعه والوضوء فيه وإن لم يذبح وكذا عند أي حنيفة
وأن جميع أجزائه من لحم وجلده طاهر إلا أن اللحم عنده محرّم وعند مالك مكروه في فصل شهر

على بالتجريح في علم الشريعة سدت أمثال ٦ وصرت أطالع كتب الشريعة المطهرة في الخلاف النازل والعالى وانسح

أعاد من وقت التغيير ومذهب مالك أنه إذا كان معينا ولم تتغير أوصافه فهو ظاهر ولا إعادة على المصلى وإن كان غير معين فعنه روايتان أطلق ابن القاسم من أحكامه القول بالنجاسة في فصل لو اشتبه ماء طاهر بنجس فإن كان معه أو أن بعضهما طاهر وبعضهما نجس فهل يجتمع في ذلك ويحترى أم لا قال الشافعي يحترى ويتوضأ بالطاهر على الأغلب عنده وقال أبو حنيفة إن كان عدد الطاهر أكثر من عدد النجس جاز التحرى وقال أحمد لا يحترى بل يريق الأواني أو يحلها ويقيم واختلاف قول مالك في عدم التحرى ولو كان معه ثوبان نجس وطاهر واشتبهما صلى في كل منهما (١) عند مالك وأحمد خلافاً لابي حنيفة والشافعي فإن عندهما أنه يحترى فيهما

باب أسباب الحدث

الخارج المعتاد من السيلين وهو البول والغائط ينقض الوضوء بالإجماع وأما النادر كالود من الدبر والريح من القبل والحصاة والاستحاضة والمذى ينقض أيضا إلا عند مالك واستثنى أبو حنيفة الريح من القبل فقال لا ينقض والمذى نافض عند الثلاثة والأصح من مذهب الشافعي أنه لا ينقض وإن أوجب الغسل وقال أبو حنيفة ينقض بكل ذلك وبالماء في فصل لو اتفقوا على أن من مس فرجه بعض من أعضائه غير يده لا ينقض وضوءه واختلفوا فيمن مس ذكره بيده فقال أبو حنيفة لا ينقض وضوءه مطلقا على أى وجهه كان وقال الشافعي ينقض بالمس بيده كفه دون ظاهره من غير حائل سواء كان بشهوة أو بغيرها والمشهور عند أحمد أنه لا ينقض بيده كفه وبظاهره والراجح من مذهب مالك أنه إن مسه بشهوة انتقض والا فلا في فصل وأما مس فرج غيره فقال الشافعي وأحمد ينقض وضوءه للمس صغيرا كان الممسوس أو كبيرا حيا أو ميتا وقال مالك لا ينقض بمس الصغير وقال أبو حنيفة لا ينقض بحال وهل ينقض وضوءه الممسوس أم لا قال مالك لا ينقض وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ينقض وأجمعوا على أنه لا وضوء على من مس أنثى ولو من غير حائل واتفق الثلاثة على أنه لا يجب الوضوء من مس المرأة ولو بشهوة وقال مالك بإيجابه وفيه وجه في مذهب الشافعي واختلفوا فيمن مس حلقه الدبر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقض وقال الشافعي وأحمد لا ينقض وعن الشافعي قول وعن أحمد رواية أنه لا ينقض في فصل واختلفوا في مس الرجل المرأة فذهب الشافعي إلى تنقاض بكل حال إذا لم يكن حائل والصحيح من مذهبه استثناء المحارم ومذهب مالك وأحمد أنه إن كان بشهوة انتقض والا فلا ومذهب أبي حنيفة أنه لا ينقض إلا أن ينتشر ذكره فيه ينقض باللسان والانتشار جميعا وقال محمد بن الحسن لا ينقض وإن انتشر ذكره وقال عطاء بن أَس أُجْنِبَةُ لا تحل له انتقض وإن حلت كزوجته وأمتهم لم ينقض والراجح من مذهب الشافعي أن الممسوس كالزناز وهو مذهب مالك وعن أحمد روايتان في فصل واختلفوا على أن نوم المضطجع والمذكي ينقض الوضوء واختلفوا فيمن نام على حاله من أحوال المصليين فقال أبو حنيفة لا ينقض وضوءه وإن طال نومه فإن وقع على جنبه أو اضطجع انتقض وقال مالك لا ينقض في حال الركوع والسجود إذا طال دون القيام والقعود وقال الشافعي في الجديد إن نام ممكما مقعده لم ينقض والا انتقض وقال في القديم لا ينقض على هيئة من هيأت الصلاة وعن أحمد روايات المختارة أنه إن طال نوم القائم والقاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء قال الخطابي هذه أصح الروايات ولا فرق عند

عندى الخلاف جذا صرت
أطلب من نفسى المطابقة
بالحنان واللسان في الاعتقاد
الجازم إن سائر أئمة المسلمين
على هدى من ربهم فلم أقدر
على ذلك فسألت عنه جميع
من وجدته من علماء مصر
وصوفيتها فلم يطعن أحد
منهم على وجه جامع وصرت
كلما أجمع بين قولين أو
مذهبين في باب يتناقض
الامر على في باب آخر
فتوجهت إلى الله تعالى
وسألته أن يجهني على
أحد عنده علم ذلك فن الله
تعالى على وتفضل وأجاب
سؤالي وجهني على سيدنا
ومولانا أبي العباس الخضر
عليه الصلاة والسلام
وذلك في سنة إحدى
وثلاثين وتسعمائة بسطخ
جامع الغمري حين كنت
سأكا فيه فشكوت إليه
حالي فقام له أريد أن تعلمي
يا بني الله ميزانا أجمع بين
مذاهب المجتهدين ومقلديهم
وأردتها كلها إلى الشريعة
فقال عليه الصلاة والسلام
التي سمعتك وافتح عين قلبك
فقلت له نعم فقال اعلم
ولدى أن الشريعة المطهرة
قد جاءت من حيث الأمر
والنهي على مرتبة بين
تفيف وتشديد لا على مرتبة
احدة كما يظنه غالب الناس

(١) قوله عند مالك وأحمد الخ في نسخة عند الثلاثة خلافاً لابي يوسف والشافعي الخ وحرره الشافعي

جلّيس على قدر عقله وما يحفل فقال ٨ عبد الله بن عباس السائل عن الرواية رأيت الله فقلنا ما طاقا وقال لعنه الله ما سألناه عن

الرواية رأيت نوراً أنى أراه
وأقر أبابكر الصديق رضى
الله عنه على اتفاق ماله كله
فى مرضات الله تعالى
وقال غيره أمسك عليك
بعض مالك فهو خير لك
وقس على ذلك (وأما كلام
المجتهدين) رضى الله عنهم
فليس فيه كذلك تناقض
لأن كل قول يقوله أحدهم
إنما هو باجتهاد فإذا قال
قولاً لم يقل قولاً آخر تناقضه
فهو دليل على رجوعه
عن الأول فهو كالحديث
الذى نسخ فالآخر هو
الذى يكون العمل به فإن
ثبت له قولان لم يرجع
عنه ما عمل المقادير هذا تارة
وبهم هذا تارة فقامت له في
الطريق الى ذوق هذه
الميزان من طريق
الكشف والعيان كما
يشهدونها فقال ان تسلك
طريق الرياضة على يد شيخ
صادق قد انتفع من
علوم الشريعة والحقيقة
حتى تمزق جميع حجبك
وتستبصر بك حتى يوفقك
على عين الشريعة الاولى
التي يتفرع عنها كل قول
من أقوال علمائنا ما قلت
لا أجد أحدا أعلم منكم
فقال عليه الصلاة والسلام
هات يديك وغض عينك
فسارني في الغيب حتى

باتفاق الثلاثة وأصح الروايتين عن أحمد أنها واجبة وحكى عن داود أنه قال لا يجزئ وضوءه الا
بها سواء تركها عامداً أو ناسيها وقال اسحق ان نسبها آخر آية طهارته والا فلا وغسل اليدين قبل
الطهارة مستحب غير واجب بالاتفاق وحكى عن أحمد أنه أو جب ذلك من نوم الليل دون النهار
وقال بعض الظاهرية بالوجوب مطلقاً بعد الاستنجاء فان أدخل يده في الماء قبل غسله لم
يفسد الماء الا عند الحسن البصري والمضفة والاستنجاء سفن في الوضوء والغسل عند مالك
والشافعي وقال أحمد بوجوبهما وتخليل اللحية الكثرة في الوضوء سنة بالاتفاق فصل
وحد الوجه ما بين منابت الرأس غالباً ومنتهى اللحية طولاً ومن الاذن الى الاذن عرضاً عند
الثلاثة وقال مالك البياض الذى بين شعر اللحية والاذن ليس من الوجه ولا يجب غسله معه فى
الوضوء والمرفقان يدخلان فى غسل اليدين فى الوضوء بالاتفاق وقال زفر لا يدخلان فصل
ويجزئ فى مسح الرأس فى الوضوء عند الشافعي ما يقع عليه الاسم ولا تتعين اليد للمسح وقال مالك
وأحمد فى أظهر الروايات عندنا يجب مسح جميع الرأس وعن أبي حنيفة روايتان أشهرهما أنه
لا بد من مسح ربع الرأس بثلاثة من أصابعه حتى لو مسح بأصبعين ولو مسح الرأس لم يجزه والمسح
على العمامة دون الرأس لغيره عذر لا يجوز عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد يجوز
بشرط أن يكون تحت الحنك منها شيء رواية واحدة وهل يشترط أن يكون قد لبسها على طهر عنه
روايتان وإن كانت مدورة لا ذؤابة لها يعنى الانام لم يجز المسح عليها وعنه فى مسح المرأة على
قناعها المستدير تحت حلقها روايتان والمسنون فى الرأس عند أبي حنيفة ومالك وأحمد مسحة
واحدة وعند الشافعي ثلاث مسحات فصل والاذنان عند أبي حنيفة ومالك وأحمد من
الرأس يسن مسحهما معه وقال الشافعي مسح الاذنين سنة على حيالهما مسحان بما جديد بعد
مسح الرأس وقال الزهري هما من الوجه يغسل ظاهرهما وباطنهما مع الوجه وقال الشافعي
وجساعة ما أقبل منهما لمن الوجه يغسل معه وما أدبر منهما من الرأس يمسح معه ولا يجوز
الاقتصار بالمسح على الاذنين عوضاً عن مسح الرأس بالاجماع وهل يسن تكرار مسح الاذنين قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد فى إحدى روايتيه السنة فيهما مرة واحدة وقال الشافعي التكرار فيهما
ثلاثاً سنة وهى رواية عن أحمد ومسح العنق من نقل الوضوء عند أبي حنيفة ومالك والشافعي
ليس ذلك بسنة وقال بعض الشافعية وأحمد فى رواية أنه سنة فصل وغسل القدمين فى
الوضوء مع القدرة فرض بالاتفاق وحكى عن أحمد والاوزاعي والثوري وابن جرير جواز مسح
القدمين والانسان مخير عندهم بين الغسل وبين مسح جميع الرجلين ويروى عن ابن عباس أنه
قال فرضهما المسح فصل والترتيب فى الوضوء غير واجب عند أبي حنيفة ومالك وهو واجب
عند الشافعي وأحمد والموالاة فى الوضوء سنة عند أبي حنيفة وقال مالك الموالاة واجبة والشافعي
فيها قولان أصحهما أنها سنة والمشهور عن أحمد أنها واجبة وانفقوا على أنه لا يستحب تنشيف
الأعضاء من الوضوء ولا يكره الا فى رواية عن أحمد غير مشهورة ومن توافقه أن يصلى ماشياً ما لم
ينتقص وضوءه بالاتفاق وحكى عن النخعي أنه قال لا يصلى بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات
وقال عبيد بن عمر يجب الوضوء لكل صلاة واحتج بالآية

باب الغسل

أجمع الأئمة على أن الرجل اذا جامع المرأة التي اختانان فقد وجب الغسل عليهما وإن لم يحصل

التييم لا يرفع الحدث بالاتفاق وقال داود انه يرفع الحدث وهو ضعيف لانه لو رفع الحدث لما بطل عند وجود الماء ولا يجوز الجمع بين فرضين بتييم واحد عند الشافعي ومالك وأحمد سواء في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من أكابر الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التييم كالوضوء يصلي به من الحدث الى الحدث أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن في فصل وأجمعوا على أن النية شرط في صحة التييم وانفقوا على أن التييم لا يرفع الحدث على الاستمرار بل يبيح الصلاة وحكي عن أبي حنيفة انه قال يرفع الحدث ويجوز للتييم ان يؤم المتوضئين والتميمين بالاجماع وحكي المنع عن ربيعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التييم قبل دخول الوقت عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز في فصل وانفق الثلاثة على انه لا يجوز التييم لصلاة العيدين والجماعة في الحضر وان خيف فواتهم جاوا بأجل ذلك أبو حنيفة واختلفوا في الحاضر اذا قدمه عليه الماء وخاف فوت الوقت بان كان الماء بعيدا عنه أو بئرا اذا استقى منه تطالع الشمس فعند الشافعي يتيم ويصلي فاذا وجد الماء أعاد عند مالك يتيم ويصلي ولا يعيد وعند أبي حنيفة يترك الصلاة ويبقى الفرض بذمته الى أن يقدر على الماء في فصل ومن خاف التلف من استعمال الماء جازله تركه وان يتيم بالاخلاف فان خاف الزيادة في المرض أو تأخر البرء وحدوث مرض ولم يخف منه التلف جازله عند أبي حنيفة ومالك ان يتيم بالاعادة وهو الراجح من مذهب الشافعي وقال عطاء والحسن لا يستباح له التييم بالمرض أصلا ولا يجوز التييم للمريض الا عند عدم الماء ومن وجد ماء لا يكفيه قال الراجح من قولي الشافعي انه يجب استعماله قبل التييم وقال أحمد يغسل ما يقدر عليه ويتيم للباقي وقال باقي الأئمة لا يجب استعماله بل يتركه ويتيم في فصل من كان بعضه من أعضائه قروح أو كسر أو جرح وأصق عليه جبيرة وخاف من نزعه التلف فعند الشافعي يمسح على الجبيرة ويضم الى المسح التييم وقال أبو حنيفة ومالك اذا كان بعض جسده صحيحا وبعضه جريحا أو قرحا فان كان الاكثر الصحيح غسله وسقط حكم الجريح الا أنه يستحب مسح بالماء وان كان الصحيح الاقل تيم وسقط غسل العضو الجريح وقال أحمد يغسل الصحيح ويتيم للجريح واذا مسح على الجبيرة صلى فلا اعادة عليه الا على قول للشافعي وهو الراجح اذا وضعها على حدث وتعذر نزعه في فصل ومن حبس في المصر فلم يقدر على الماء تيم وصلى عند مالك وأحمد ولا اعادة عليه وعن أبي حنيفة روايتان احدهما لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجد الماء والثانية يصلي ويعيد وهو قول للشافعي ومن نسي الماء في رحله حتى تيم وصلى ثم وجده أعاد على الجديد الراجح من مذهب الشافعي وقال مالك في بعض رواياته لا يعيد فان أعاد فحسن وقال أبو حنيفة وأحمد لا اعادة عليه وهو قول قديم للشافعي في فصل ومن لم يجد ماء ولا ترابا وحضرته الصلاة قال أبو حنيفة لا يصلي حتى يجد الماء أو التراب وعن مالك ثلاث روايات احدها ان كذهب أبي حنيفة والثانية يصلي على حسب طاله ويعيد اذا وجده وهو الجديد الراجح من قولي الشافعي واحمدى الروايتين عن أحمد والقول القديم للشافعي كذهب أبي حنيفة والرواية الثانية عن أحمد وهي الصحيحة انه يصلي ولا يعيد وهي الثالثة عن مالك ولو كان على بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به وهو متطهر فانه يتيم لها كالحدث ولا يعيد عند أحمد وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يتيم للنجاسة وقال أبو حنيفة لا يصلي حتى يجد ما يزيلها وقال الشافعي يصلي ويعيد في فصل اختلاف الأئمة في قدر الاجزاء في التيم فقال أبو حنيفة

يلتفت بينا ونحوه في طريق الى بلد في كل طريق ساعة ثم يرجع الى صوب مقصده طال سفره ثم قال في وأقرب مثال مذاهب العلماء لذلك بالكف والاصابع فمثال عين الشريعة الاولى مثال الكف ومثال مذاهب العلماء مثال الاصابع ومثال مدة الاشتغال بكل مذهب ثلاث سنين ثم انتقل الى المذهب الاخر ثلاث سنين وهكذا حتى يستوعب الجنس فهذا قد قطع الجنس عشرة سنة في أول عقدة من عقد الاصابع لان مجتهد الايني على بناء مجتهد كأمرو ولو انه سلك من عقد أصبع واحدة لوصل الى الكف في تسع سنين مثلا فوقف على عين الشريعة وأقر سائر الاقوال المنصلة بها وشهد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كشفوا يقينا لا ظنا وتخمينيا فقلت له فأتقولون في أقوال أهل الاصول والنحو والمعاني وغير ذلك من آلة الشريعة هل تكون على مرتبتين تخفيف وتشديد كالأحكام الشرعية فقال نعم لان الشريعة من لغة ونحو وأصول وغير ذلك يخرج على المرتبتين كلام فصيح وأفصح وكلام ضعيف وأضعف ثم قال في عليه الصلاة والسلام آيات الشريعة كالجواهر تارة يكون فرض في

[illegible]

(१००३।१२)

[illegible]

کتابخانه ملی افغانستان ۱۱

أبي العباس الخضر عليه
الصلاة والسلام أذكر فيها
عدة جماعات من الاولياء
الذين اجتمعوا به الى عصرنا
هذه اوابين فيها من
صفاته ومبته وأكله وأنه
لا يأتي لاحد في مقامه أو يقطعه
الامعاء له لامتعة لانه
غنى عن علم العلماء
أعطاه الله تعالى من لدنه
فأقول وبالله التوفيق قد
أجمع أهل الكشف قاطبة
على حياة الخضر عليه
الصلاة والسلام الى وقت
اجتماعه ومن أخبرنا
انه اجتمع به وصاحبه أمير
المؤمنين عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه وقال قال له
يا بني الله أوصني فقال يا عمر
اياك أن تكون وليا لله
تعالى في العالمة وعدو له
في السر انتهى ومنهم ذو
النون المصري اجتمع به
مرات وعلمه اسم الله
الاعظم ومنهم أبو عبد الله
البصري كان يذكر ان الخضر
يأتيه الى داره ومنهم الشيخ
عبد الرزاق اجتمع بالخضر
مرات لما كان الخضر يحضر
مجلس وعظه وعلمه الخضر
أن كل من واطب على قراءة
آية الكرسي وآخر سورة
البقرة وشهد الله أنه لا اله
الا هو وقل اللهم مالك
المالك الا يتبين عقيب كل

اتفق الاثمة على ان فرض الصلوة ساقط عن الحائض مدة حيضها وأنه لا يجب عليها قضاءه وعلى
انه يحرم عليها الطواف بالبيت واللبث في المسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى ينقطع حيضها
في فصل أقل سن تحيض فيه المرأة عند مالك والشافعي وأحمد تسع سنين وهو المختار من مذهب
أبي حنيفة واختلاف اهل لا يقطع الحيض أمداً لا فقال أبو حنيفة فيما رواه الحسن بن زياد
عنه الى الستين وقال محمد بن الحسن في الروميات خمس وخمسون سنة وقال مالك والشافعي ليس
له حد وانما الرجوع فيه الى العادات في البلدان فانه مختلف باختلافها في الحرارة والبرودة
وعن أحمد ثلاث روايات احدها من خمسون مطلقا في العربيات وغيرها والثانية ستون مطلقا
والثالثة ان كن عربيات فستون أو بنطيات فستون أو عجميات فخمسون في فصل وأقل
الحيض عند الشافعي في المشهور عنه وأحمد يوم وليلة وأكثره خمسة عشر ليلة واحدة وعند أبي
حنيفة أقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وعند مالك ليس لأقله حد ويجوز ان يكون ساعة
وأكثره خمسة عشر يوماً وأقل طهر فاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوماً عند أبي حنيفة والشافعي
وقال أحمد ثلاثة عشر يوماً وقال مالك لا أعلم بين الحيضتين وقتاً بعد عليه وعن بعض أصحابه ان
أقله عشرة أيام ولا حداً لاكثره الا جماع في فصل يستمتع من الحائض بما فوق الارزاق فقط
ولا يقرب ما بين السرة والركبة فانه حرام هذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد ومحمد
ابن الحسن وبعض كبار المالكية وبعض أصحاب الشافعي يجوز الاستمتاع والوطء فيما دون
الفرج ووطء الحائض في الفرج عمد احرام بالاتفاق فلو وطئ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في
الجديد الراجح من مذهبه وأحمد في احدي روايته يستغفر الله عز وجل ويغسل يديه ولا غرم
عليه لكن يستحب عند الشافعي ان يتصدق بدينار أو وطئ في اقبال الدم ونصفه في ادباره وقال
الشافعي في القديم تلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور انه يجب دينار في اقبال الدم ونصفه
في ادباره الثاني عتق رقبة بكل حال وقال أحمد في الرواية الاخرى يتصدق بدينار أو نصفه ولا
فرق عنده بين اقبال الدم وادباره في فصل وإذا انقطع دم الحائض لم يجز وطؤها حتى
تغتسل وان كان الانقطاع لاكثر الحيض هـ ذامذهب أكثر العلماء بل قال ابن المنذر هـ ذامذهب
كالا جماع منهم وقال أبو حنيفة ان انقطع لاكثر الحيض جاز وطؤها قبل الغسل وان انقطع
لدون أكثر الحيض لم يجز حتى تغتسل أو يمسح عليها وقت صلاة وقال الأوزاعي وداود اذا غسأت
فرجها جاز وطؤها ولو طهرت الحائض ولم تجد ماء قال أبو حنيفة في المشهور عنه لا يحل وطؤها
حتى تنيم وتغسل وقال مالك لا يحل وطؤها حتى تغتسل وقال الشافعي وأحمد متى نيمت حلت
وان لم تنص له في فصل والحائض كالجنب في الصلاة بالاتفاق وفي القراءة عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وعن مالك روايتان احدهما تقرأ الآيات اليسيرة والى نقلها الاكثر من
أصحابه انها تقرأ أمشاهت وهو مذهب داود في فصل اختلاف الاثمة في الحامل هل تحيض
فقال أبو حنيفة وأحمد لا تحيض وقال مالك تحيض وعن الشافعي قولان كالذهبيين أحدهما انها
تحيض في فصل واختلافوا في المبتدأة اذا جاوزدها أكثر الحيض فقال أبو حنيفة تمكث
أكثر الحيض وهو عند عشرة أيام وعن مالك روايتان أشهرهما وهي رواية ابن القاسم وغيره
تمكث أكثر الحيض وهو عند خمسة عشر يوماً ثم تكون مستحاضة وقال الشافعي ان كانت
مميزة رجعت الى تمييزها أو غير مميزة فقولان أحدهما ترد الى غالب عادة النساء وهو سبعم

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲/۱۲/۱۵

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

(५७१०८६)

[illegible]

١١. *وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ*

وسيدى محمد المنير
بأخبارهم عن ذلك
وما شاء أولياء الله تعالى
أن يخبروا بخلاف الواقع
وقد نقل الياقني إجماع
القوم على حياته إلى أيام
الديجال فاعلم ذلك وأما
مقامه عليه الصلاة
والسلام فهو دون مقام
النبوة ونفوق مقام
الصديقية كما أخبر بذلك
عن نفسه فهو مقام برزخي
له وجه إلى النبوة ووجه
إلى الولاية فلهذا كان
العارفين يصارون على
أنحضر عليه الصلاة
والسلام نارة ويقولون
رضي الله عنه نارة وأخبرني
سيدى على الخواص
رضي الله عنه أن الإجماع
بالنظر عليه الصلاة
والسلام ثلاثة شروط
من لم يجمع فيه لا يجمع به
ولو كان على عبادة اثنين
الأول أن يكون على سنة
لا يتدين ببدعة الثاني أن
لا يكون له حرص على الدنيا
فلا يخبا عنه رغبة إلى غد
لم يجمع به الثالث أن
يكون سليم الصدر للمسلمين
فلا يكون في قلبه غل ولا
حسد ولا كبر على أحد
منهم قال وكان أبو عبد الله
اليسري أحد رجال رسالة
القسيري يجمع به كثيرا

لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بمال وأدأ صلي الكافر هل يحكم بإسلامه قال أبو حنيفة إذا صلي في
المسجد في جماعة أو منفردا يحكم بإسلامه وقال الشافعي لا يحكم بإسلامه إلا أن يصلي في دار الحرب
وقال مالك أن صلي في السفر حيث يخاف على نفسه لم يحكم بإسلامه وإن صلي في حال طمأنينة
حكم بإسلامه وقال أحمد متى صلي حكم بإسلامه مطلقا سواء صلي في جماعة أو منفردا في مسجد أو في
غيره في دار الإسلام أو غيرها في فصل واتفقوا على أن الأذان والأقامة مشروعة للصلاة
الحسنة وللجمعة ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي هما ستان وقال أحمد فرض كفاية
على أهل الأمصار وقال داودهما واجبان لكن توضع الصلاة مع تركهما وقال الأوزاعي إن نسي
الأذان وصلي أعاد في الوقت وقال عطاء إن نسي الأقامة أعاد الصلاة واتفقوا على أن النساء
لا يشرعن في حقهن الأذان ولا يسن وهل نسن الأقامة في حقهن أم لا قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد لا نسن وقال الشافعي نسن وبؤذن للفواتي ويقم عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي
يقم ولا يؤذن وقال أحمد يؤذن للدولى ويقم للباقي وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل بلد على ترك
الأذان والأقامة فوالتوا لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز تعطيله في فصل والأذان صيغته
معروفة لكن قال مالك بكبري أوله مرتين واختلفوا في صيغة الأقامة فقال أبو حنيفة هي
متنى منى كالأذان وقال مالك الأقامة كلها فردى وكذا عند الشافعي وأحمد اللفظ الأقامة
فثنى والترجيع سنة في الأذان إلا عند أبي حنيفة في فصل ولا يؤذن للصلاة قبل دخول
وقتها إلا الصبح فإنه يجوز أن يؤذن لها قبل الفجر وعن أحمد رواية أنه يكره أن يؤذن لها قبل
الفجر وعن أحمد رواية أنه يكره أن يؤذن لها قبل الفجر في شهر رمضان خاصة في فصل
وأجمعوا على أن التثويب مشروعة في أذان الفجر خاصة وهو سنة عند الثلاثة وللشافعي قولان
الجديد المختار أنه سنة وقال الثلاثة وهو أن يقول بعد الحيلة الصلاة خير من النوم مرتين وقال
أبو حنيفة بعد الفراغ من الأذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في
العشاء وقال النخعي في جميع الصلوات وأجمعوا على أن السنة في صلاة العيدين والكسوفين
والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة في فصل وأجمعوا على أنه لا يعتد بالأذان المسلم
المساقل وأنه لا يعتد بأذان المرأة للرجال وأن أذان الصبي المميز للرجال معتد به وأذان المحدث إذا
كان حديثه أصغر والثلاثة على الاعتدال بأذان الجنب وعن أحمد رواية أنه لا يعتد بأذانه بجماله
وهي المختارة واختلفوا في أخذ الأجرة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز وقال مالك
وأكثر أصحاب الشافعي يجوز وأدأ الحسن المؤذن في أذانه صح أذانه وقال بعض أصحاب أحمد
لا يصح في فصل وأجمعوا على أن أول وقت الظهور إذا زالت الشمس وإنها لا تصلي قبل
الزوال ولكنها تجب عند الشافعي ومالك بزوال الشمس وجوباً موسماً إلى أن يصير ظل كل شيء
مثله وهو آخر وقتها المختار عندهما ومذهب أبي حنيفة وجوب صلاة الظهر متعلقاً بآخر وقتها
وأن الصلاة في أوله نقل قال القاضي عبد الوهاب المالكي والفقهاء كلهم بأسرهم على خلاف
ذلك والمختار عند مالك أن آخر وقت الظهور إذا صار ظل كل شيء مثله وكذلك عند الشافعي إلا أنه
يقول هذا الوقت المصق للقيم وقول أبي حنيفة كقول مالك في فصل وآخر وقت الظهور
هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك فمن لم يصل الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله كان له
أن يتدبرها ولا يكون مسيئاً قال الشافعي من دخل في صلاة الظهر وكان فراغه منها حين صار ظل

المسلمون في بلادهم من غير أن يفتخروا بها ولا يتكبروا عليها ولا يفتخروا بها على غيرهم ولا يتكبروا عليها

[illegible][illegible]

* ۱۲۵۶۹۱۰۱۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰ *
 ۱۲۵۶۹۱۰۱۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰

[illegible]

تاریخ ۱۳۰۲ - ۱۳۰۳

۱۰۸

حال تعلية في هذه الميزان فاعلم ذلك فإنه نفيس ولنشرع في إيضاح ما أحل

تساهلهم **فصل** وانفقوا على أن تكبيرة الاحرام من فروع الصلاة وانما الاتصاف بالانطق
وحكى عن الزهري أن الصلاة تنعقد بغير التكبير وانفقوا على انعقاد الاحرام بقول
المصلي الله أكبر وهل يقوم غير مقامه قال أبو حنيفة تنعقد بكل لفظ يقتضى التعظيم والتعظيم
كالعظيم والجليل ولو قال الله ولم يرد عليه أنه عقد وقال الشافعي تنعقد بقوله الله الاكبر وقال
مالك وأحمد لا تنعقد الا بقول الله أكبر فقط وإذا كان بحسن بالعربية فكبر بغيرها لم تنعقد
صلاته وقال أبو حنيفة تنعقد ورفع اليدين عند تكبيرة الاحرام سنة بالاجماع واختلفوا في
حدته فقال أبو حنيفة الى أن يحاذي أذنيه وقال مالك والشافعي الى حذو منكبيه وعن أحمد
ثلاث روايات أشهرها حذو منكبيه والثانية الى أذنيه والثالثة التخيير واختارها الحنفى ورفع
اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه سنة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ليس
بسنة **فصل** وانفقوا على أن القيام فرض في الصلاة المفروضة على القادر متى تركه مع
القدرة لم تصح صلاته فان عجز عن القيام صلى قاعدا وفي كيفية قعوده للشافعي قولان أحدهما
منه باو وحكى ذلك عن مالك وأحمد وهي رواية عن أبي حنيفة والثاني مفترشا وهو الاصح وعن
أبي حنيفة أنه يجلس كيف شاء فان عجز عن القعود ذهب الشافعي انه يضطجع على جنبه
الا عين مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ورجلاه الى القبلة وهو قول مالك وأحمد
وقال أبو حنيفة يستلقى على ظهره ويسقط برجليه القبلة حتى يكون ايماءه في الركوع
والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يوثى برأسه الى الركوع والسجود أو ما بطرفه وقال أبو
حنيفة اذا انتهى الى هذه الحالة سقط عنه فرض الصلاة والمصلي في السفينة يجب عليه القيام
في الفرض مالم يخش الغرق أو دوران رأسه وقال أبو حنيفة لا يجب القيام **فصل**
وأجمعوا على أنه يسن وضع اليدين على الشمال في الصلاة الا في رواية عن مالك وهي المشهورة انه
يرسل يديه رسالا وقال الاوزاعي بالتخيير واختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت
السرة وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان أشهرهما وهي التي
اختارها الحنفى كذهب أبي حنيفة والسنة عند الثلاثة أن ينظر المصلي الى موضع سجوده
فصل وانفق الثلاثة على أن دعاء الاستفتاح في الصلاة مسنون وقال مالك ليس بسنة
بل يكبر ويفتح القراءة وصيغته عند أبي حنيفة وأحمد أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وصيغته عند الشافعي وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض خنيقا الا يتبين الا أنه يقول وأئمن المسلمين وقال أبو يوسف المنصب أن يجمع بينهما
فصل واختلفوا في التعمد قبل القراءة فقال أبو حنيفة يتعمد في أول ركعة وقال
الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعمد في المكتوبة وحكى عن النخعي وابن سيرين أن التعمد
بعد القراءة **فصل** وانفقوا على أن القراءة فرض على الامام والمنفرد في ركعتي الفجر
وفي الركعتين الاولتين من غيرها واختلفوا فيما عدا ذلك فقال الشافعي وأحمد يجب في كل
ركعة من الصلوات الخمس وقال أبو حنيفة لا تجب القراءة الا في الاولتين وعن مالك روايتان
احدهما كذهب الشافعي وأحمد والاخرى انه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته حجه
للسهو وأجزأه صلاته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في إحدى ركعتيها استأنف الصلاة
فصل واختلفوا في وجوب القراءة على المأموم فقال أبو حنيفة لا تجب سواء جهز

في الميزان المتقدمة
فأقول وبالله التوفيق اياك
يا أخي أن تفهم من هذه
الميزان وشررها ان
المرتبتين المذكورتين في
كلام سيدنا ومولانا أبي
العباس الخضر كانتقدم
على التخيير كما قد يقع فيه
بعض المنهويين في أقوالهم
فانه عليه الصلاة والسلام
صرح بان المرتبتين على
الترتيب الوجوبى لا على
التخيير وقد أشاع بعض
المجاهدين عنى ذلك وقال
فلان لا يتقدم بذهب على
سبيل الذم والتوبيخ
وذلك بهتان على فعاذ الله
أن أقول بالتخيير في العمل
باحدى المرتبتين وأتدين
بالرخصة مع قدرتي على
فعل العزيمة أو أمر بذلك
أحمد من الامه لما في
ذلك من التلاعب بالدين
وارتكاب العبد رخصة
الشريعة لغير عذر بل
الذى أقول به وجوب العمل
على كل مسلم بالقول
الراجح في المذهب الا أن
يكون المرجوح أحوط
في الدين كالفول بنقض
الطهارة بلمس الصغيرة
والشعر والظفر فانه وان
كان مرجوحا عند الشافعية
فهو أحوط من القول الراجح
من عدم النقض ولا ينبغي
مما حجة مقاد العمل المرجوح اذا كان أقل احتياطاً الا في مضائق الاحوال فقط وقد اوردته مطبعت من

لأيه وسلم اذ انبت عنه فعل امرين ١٨ في وقتين فهو على التخيير ما لم يثبت النسخ وقد كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يعمل

هذا الامر تارة وفي هذا الامر تارة اذ لم يصح عنده نسخ أحدهما ثم لا يخفى عليك يا أخي انما ما سمعنا من رتبة التخفيف في هذه الميزان وخصه بالانظر لما بها من التشديد لا غير والا قاله لا يكاف بما هو فوق طاقته واذ لم يكاف بما فوق طاقته فالرخصة حينئذ في حقها كالمزينة لا يجوز له التزول عنها الى مرتبة ترك ذلك الامر بالأكية فليس مرادنا هنا بالرخصة ما هو متعارف بين الاصوليين فافهم وقد علمت يا أخي مما هو دناها لك ان كل من فعل الرخصة بشرطها فهو على هدى من ربه فيها ولو لم يقل بها امامه اذ افهاه بشرطها كما ان من فعل المزية ولو بكافة ومشفقة فهو على هدى من ربه فيها الا ان يأتي عن الشارع خلاف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فان الاولى بالمسافر الفطر لان في الشارع البر عن الصائم في السفر نفي حجة التقرب الى الله تعالى اذ البر هو كل ما يتقرب المعبود الى الله تعالى بطريق الاذن فيه من الشارع لا يحكم الرأي والابتداع وقد اشار الى نحو ما ذكرناه الامام بدر الدين الزركشي رحمه الله تعالى في آخر كتاب القواعد فقال اعلم يا أخي

حنيفة لا يجب بل يجزئه أن يخط من الركوع الى السجود مع الذكر اهـ والسنة أن يقول مع الرفع سمع الله ان جده ربنا لك الحمد ملء السموات والارض ومل ما شئت من شيء بعد اماما كان أو مأموماً ومنفردا عند الشافعي وقال الثلاثة لا يزيد الا امام على قوله سمع الله ان جده ولا المأموم على قوله ربنا لك الحمد وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد في فصل وانفقوا على ان السجود على سبعة أعضائه مشروع وهي الوجه والركبتان والبدان وأطراف أصابع الرجلين واختلفوا في الفرض من ذلك فقال أبو حنيفة الفرض جبهته وأنفه وقال الشافعي وجوب الجبهة قولاً واحداً وفي باقي الأعضاء قولان أظهرهما يجب وهو المشهور من مذهب أحمد الا لا يفرض فيه خلافاً في مذهبه واختلفت الرواية عن مالك فروى ابن القاسم ان الفرض يتعلق بالجبهة والاذن فان أخذ به أعاد في الوقت استحبوا وان خرج الوقت لم يعدوا واختلفوا فيمن سجد على كور عماته فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أحدى روايتيه يجزئه ذلك وقال الشافعي وأحمد في روايته الاخرى لا يجزئه حتى يباشر بجبهته موضع سجوده واختلفوا في ايجاب كشف اليدين في السجود فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب وقال مالك يجب وللشافعي قولان أحدهما أنه لا يجب في فصل واختلفوا في وجوب الجالس بين السجدين فقال أبو حنيفة سنة وقال الشافعي ومالك وأحمد واجب وحاشا الاستراحة سنة على الأصح من قول الشافعي وقال الثلاثة لا يستحب بل يقوم من السجود وينفض معتداً على يديه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يعتمد يديه على الارض في فصل واختلفوا في التشهد الاول وجهه خمسة فقال الثلاثة التشهد الاول مستحب وقال أحمد بوجوبه ويسن في الجالس للتشهد الاول الاقتراس وللتثاني التورك عند الشافعي وقال أبو حنيفة السنة الاقتراس في التشهدين معاً وقال مالك التورك وانفقوا على انه يجزئ بكل واحد من التشهد المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق الصحابة الثلاثة عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم فاختر الشافعي وأحمد تشهد ابن عباس وأبو حنيفة تشهد ابن مسعود ومالك تشهد ابن عمر فتشهد ابن عباس التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله واه مسلم في صحبه وتشهد ابن مسعود التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الى آخره رواه البخاري ومسلم في صحبه وتشهد ابن عمر رضي الله عنه التحيات لله الزاكنيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الى آخره وفيه أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله واه مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاسانيد الصحيحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير سنة عند أبي حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي وقال أحمد في أشهر روايتيه تبطل صلته بتركها في فصل والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك وأحمد خلافاً لأبي حنيفة قال أبو حنيفة وأحمد هو تسليمان وقال مالك واحدة وللشافعي قولان أحدهما تسليمان وهما السلام من الصلاة أم لا قال مالك والشافعي وأحمد نعم وقال أبو حنيفة لا وما الذي يجب منه قال مالك التسليمة الاولى فرض على الامام والمنفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم وقال أبو حنيفة ليست بفرض وعن أحمد روايتان المشهورة منهما أن التسليمتين جميعاً واجبتان والتسليمة الثانية سنة عند أبي

قال هو بها لاقناه بالرخصة التي قال بها

٢٠

غيره وأقره عليها بل كانت هي مذهبه لأن الامعة المجتهدين رضى الله

عنهم لا يخفى عليهم ما
انطوت عليه الشريعة
المطهرة من طاب التخييف
عن الامعة في الكتاب
والسنة في الكتاب قوله
عز وجل يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر وقوله
تعالى وما جعل عليكم في
الدين من حرج وقوله تعالى
فاتقوا الله ما استطعتم وقوله
لا يكاف الله نفسه الا وسعها
وقوله تعالى ان الله باناس
لرؤف رحيم * ومن السنة
قوله صلى الله عليه وسلم
الدين يسر ولن يشاد هذا
الدين أحد الا غلبه وقوله
صلى الله عليه وسلم يخفف
صوت لمن يابعه على السمع
والطاعة فيما استطاعت
وقوله صلى الله عليه وسلم
اذا امرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم وقوله صلى الله
عليه وسلم يسروا ولا
تعسروا وقوله صلى الله
عليه وسلم اختلاف أمتي
رحمة أي توسعهم على الامعة
رحمة بهم وليس المراد
اختلافهم في أصل الدين
لأن الله تعالى يقول ان
أقيموا الدين ولا تتفرقوا
فيه * وكان سفيان الثوري
رحمه الله وغيره يكرهون
قول الناس قد اختلف
العلماء ويقولون قولوا
بدل ذلك توسع العلماء

يسيرا لم تبطل وان كان كثيرا بطلت واليسير ما يعد في الغالب يسيرا وقال مالك ان كان ذا كرا
قادر او صلى مكشوف العورة بطلت صلاته وأوجب أحمد ستر المتكئين في الفرض وعن في النفل
روايتان والعريان اذا لم يجد ثوبا لزمه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة عند مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة يصلي جالسا وان شاء قائما وقال أحمد يصلي قاعدا ويؤتي في فصل
واجمعوا على ان الطهارة من النجس في ثوب المصلي وبذنه ومكانه واجبة وهو شرط في صحة الصلاة
عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وجهور العلماء وعن مالك ثلاث روايات أشهرها وأصحها انه ان
صلى عالسا لم تنسخ صلاته أو جاهلا أو ناسيا صححت وهو قول قديم للشافعي والثانية الصحة مطلقا
مع النجاسة وان كان عالسا عامدا والثالثة البطلان مطلقا والطهارة عن الحدث شرط في صحة
الصلاة بالاجماع فالصلى جنب يقوم فان صلاته باطلة بلا خلاف سواء كان عالسا بجهالة وقت
دخوله فيها أو ناسيا أو أعمى أو مأثوم فان كان عند دخوله عالسا بجهالة أو ناسيا بطلت صلاته بلا خلاف
وان لم يكن عالسا ولا مأثوما أو أعمى صححه عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة باطلة ولو سبقه
الحدث فأصح قول الشافعي بطلان الصلاة وهو قول مالك وأحمد والقديم من قول الشافعي انها
لا تبطل في تيمم أو بيني على صلاته وهو قول أبي حنيفة وقال الثوري ان كان حدثه رعا فاقبأبى
وان كان رجعا أو ضحكا أعاد وأجمعوا على ان طهارة البدن عن النجس شرط في صحة صلاة القادر
عليها وعلى أن العلم بدخول الوقت أو غلبة الظن على دخوله شرط في صحة الصلاة الا ما لكافاه
شرط العلم بدخول الوقت ولم يكن تف بغلبة الظن في فصل وأجمعوا على ان استقبال القبلة شرط
في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمساكين سفر أو طوى بالاعلى
الراحلة للضرورة مع كونه مأثورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي
يحضر ثم توجه الى عيها وان كان قريبا منها فاليقين وان كان غائبا فلا جند والخبر والنقاسد
لا هله وأجمعوا على أنه اذا صلى الى جهة بالاستحباب ثم بان انه أخطأ فلا إعادة عليه الا في قول
للشافعي وهو الراجع عند أصحابه في فصل اذا تكلم في صلاته أو سلم ناسيا أو جاهلا بالتحريم
أو سبق لسانه ولم يطل لم تبطل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تبطل بالكلام ناسيا بالاسلام وان
طال فالاصح عند الشافعي البطلان وعن مالك ان كلام العامد لمصلحة الصلاة لا يبطلها كاعلام
الامام بسهوه اذا لم يتنبه الا بالكلام وعن الازاعي ان كلام العامد فيما فيه مصلحة وان لم
تكن عائدة الى الصلاة كرشاد ضال وتحذير ضرير لا يبطل الصلاة واتفقوا على بطلان الصلاة
بالاكل الاناسيا وكذلك الشرب الا أحمد في النافلة في فصل اذا تاب المصلي شي في صلاته
سبح الرجل وصفت المرأة وقال مالك يسبحان جميعا ولو أفهم الا دعى بالنسيج اذا نأى وتحذير الم
تبطل صلاته وقال أبو حنيفة تبطل الا ان يقصد تنبيه الامام أو دفع المار بين يديه واداسلم على
المصلي رد بالاشارة ولا يجب ذلك عليه بالاتفاق وقال الثوري وعطاء يرد بعد فراغه وقال ابن
المسيب والحسن يرد لفظا ولو هم بين يدي المصلي ما لم تبطل صلاته عند الثلاثة وان كان المار
حائضا أو جارا أو كلبا أو سود وقال أحمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قاي من الجار والمرأة
شي وعن قال بالبطلان عندهم وما ذكر ابن عباس وأنس والحسن في فصل وتجوز صلاة
الرجل والى جانبه امرأة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة تبطل صلاة الرجل بذلك ولا يكره
قتل الحية والمقرب في الصلاة بالاجماع وحكى عن النخعي كراهته وان أكل أو شرب عامدا

انتهى * وكان الامام الشافعي رضى الله عنه يقول اعمال الحديثين أو القواين أولى من الغاء أحدهما بطلت

در بیان فضیلت و برتری حضرت علی علیه السلام

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

* (16-11) *

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مجهد يشدد تارة ويخفف تارة جريا ٢٢ على قواعد كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فان رأى بقاياه اراد الدين في أسر من الامور

أخبره من خافه انه قد ترك ركعة هل يرجع الى قولهم أو يعمله بيقينه والا يصح من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد انه لا يرجع الى قولهم بل يعمل على يقينه وقال أبو حنيفة يرجع الى قولهم واختلفت الرواية في ذلك عن مالك **فصل** ولا يتعاق سجود السهو عند الشافعي بترك مسنون سوى القنوت والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال أبو حنيفة ان ترك تكبيرات العبد سجدة للسهو وكذا سجدة الامام عنده السهو بالجهر في موضع الاسرار وعكسه وقال مالك ان جهر في موضع الاسرار سجدة بعد السلام وان أسر في موضع الجهر سجدة قبل السلام وقال أحمد ان سجدة حسن وان ترك فلا بأس ولو قرأ في حال الركوع أو السجود أو التشهد سجدة للسهو على ما نص عليه الشافعي **فصل** واذا تكرر منه السهو كفاه للجميع سجدة واحدة بالاتفاق وعن الاوزاعي انه اذا كان السهو من جنسين كالزيادة والنقصان سجدة لكل سهو وسجدة من وعن أبي ليلى انه قال يسجد لكل سهو وسجدة من مطاوعا ولو سهوا خلف الامام لم يسجد بالاتفاق وان سها الامام لحق المأموم حكمه وهو بالاتفاق فان لم يسجد الامام سجدة المأموم عند مالك وهو الراجح من مذهب الشافعي ورواية عن أحمد

(باب سجود التلاوة)

هو سنة عند الثلاثة للقارئ والمستمع وقال أبو حنيفة هو واجب والسامع من غير استماع لا يتأكد السجود في حقه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة هما سواء وسجدة التلاوة على الراجح من قول الشافعي وأحمد أربع عشرة سجدة وهي رواية عن مالك والشافعي وأحمد على ان في سورة الحج سجدة واحدة وقال أبو حنيفة ومالك ليس في الحج الا الاولى وسجدة ص هل هي سجدة شكر أم من عزائم السجود قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه هي من العزائم وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة هي سجدة شكر تستحب في غير الصلاة واتفقوا على ان في المفصل ثلاث سجدة في النجم والانشقاق والعلق الاما لكافاه قال في المشهور عنه لا سجود في المفصل واتفقوا على ان باقي السجدة وهي عشر في الاعراف والرد والخل وسبحان ومريم والاولى من الحج والفرقان والنمل والم تنزيل السجدة وحمل فصاها وعدوها السجدة خمس عشرة سجدة فزاد في فصل ولو كان التالي في غير الصلاة والمستمع في الصلاة لم يسجد المستمع فيها ولا بعد الفراغ منها وقال أبو حنيفة اذا فرغ سجد ويشتري شروط الصلاة فيها بالاجماع وحكي عن ابن المسيب انه قال الخائض تومي برأسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجد وجهي للذي خلقه وصوره ولا يقوم الركوع مقامه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يقوم مقامه استحبها ولا يكره للامام قراءة آية السجدة في الصلاة عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة يكره فيما يسر فيها بالقراءة لا فيما يجهر به وبه قال أحمد حتى قال لو أسر لم يسجد قال الشافعي واذا سجد الامام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كالمترك القنوت معه وفي افتقاره الى السلام عند الشافعي قولان أظهرهما يكبر للهوى والرفع ويسلم من غير تشهد وهذا قول أحمد وعن أبي حنيفة انه يكبر للسجود والرفع ولا يسلم وكذلك قال مالك ولو كرر قراءة آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهر ما لا في قول لبعض الشافعية انه يتطهر ويأتي بجميع السجدة وهل تتداخل السجدة أو يتكرر سجود التلاوة على تكررها قال أبو حنيفة السجدة عن القراءة الاولى فيها غنى عن التكرار بتكرار القراءة في المجلس الواحد **فصل** ويستحب عند الشافعي

شدد على الناس في فعله وحرم عليهم تركه وان رأى ذهابه بفعله شدد في تركه لانهم رضى الله عنهم حكاه الزمان وكل من زعم من المقلدين ان امامه كان ملازما لقولا واحدا بطرده في حق كل أحد من قوى وضعيف وانه لو عرض عليه حال من يجزعه فعله العزيمة لا فتاه بها ولم يرخص له في فعل الرخصة فكأنه يشهد على امامه بأنه كان مخالفا لقواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وكفى بذلك قادحا في امامه فالحق الذي نعتقه في سائر الأئمة رضى الله عنهم أنهم كانوا يقتنون كل واحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشدديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات ومن نازعنا في ذلك فليأتنا عنهم بنقل صحيح متصل الاسناد من ذلك الامام اليه أنهم كانوا يعهون الحكم بالقول الواحد في حق كل ضعيف وقوي ونحن نوافقه على ذلك ولعله لا يجدهم نقلا صحيحا متصل السند بذلك أبدا على هذا الوجه فان من المعلوم أن جميع أقوال الأئمة ومقلديهم تابعة لآيات الشريعة

وأما هاهنا كالمخالفة في أصح حيث الشريعة فيه بالتشديد شديد وإلى فعله وتركه وما صرح فيه بالتخفيف وأحمد

الى التشديد وما قارب التخفيف الى التخفيف ٢٤ كالقول المفصل على حد سواء ومحال أن يوجد مشددان ومخففان لا يدخل

أحدهما في الآخر كما تقدم في الخطبة فان شئت فامتحن ذلك في أقوال مذهبك مع بدعه وان شئت فامتحن ذلك في مذهبك ومقابله من المذاهب المخالفة له يتجدها لا يخرجان عن تشديد وتخفيف وكان بعضهم يجعل كل ما أوجبه مجتهد أو شرطه من طريق الاجتهاد والاستنباط في مرتبة الاولى ومقابله خلاف الاولى ويقول ليس لاحد أن يوجب أو يحترم زيادة على ما أوجبه الشارع أو حرمة وهو جعل ضعيف لا يقوم على ساق فان الله تعالى جعل للمجتهد أن يحرم ويوجب بحسب ما قام عنده من الدليل ولا يطالب بدليل كما لا يطالب أهل الاجماع ببيان دلائلهم فيما أجمعوا عليه من تحريم أو تحليل فالحق أن ما أوجبه المجتهد وجهه أم لا من طريق الاستنباط يكون حكمه حكم الأدلة الواردة عن الشارع ثم هي لا تخرج عن تخفيف وتشديد أو بكل منهما قوم يعجزون به كما وعلم عما قرئنا ان كل مالا مقابل له من الاحاديث والاقوال كالحديث الذي نسخ مقابله أو القول الذي رجع عنه قائله والذي أجمع العلماء على خلافه فليس فيه الا مزية واحدة لاسائر المكلفين لعدم وجود مشقة على أحد في فعله بخلاف الجماعة

باب صلاة الجماعة

أجمعوا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا كلهم منها قوتوا عليها وأجمعوا على أن أقل الجمع الذي تنه عنه صلاة الجماعة في الفرض غير الجماعة اثنان امام ومأموم قائم عن يمينه لان عند أحد اذا كان المأموم واحدا وقف عن يسار الامام فان صلاته باطله واختلاف أهل الجماعة واجبة في الفرائض غير الجمعة فنص الشافعي على أنها فرض على الكفاية على الأصح وهو الأصح عند المحققين من أصحابه وقيل سنة وهو المشهور عنهم وقيل فرض عين ومذهب مالك أنها سنة وقال أبو حنيفة هي فرض كفاية وقال بعض أصحابه هي سنة وقال أحمد هي واجبة على الأعيان وليست شرطاً في صحة الصلاة فان صلى منفرداً مع القدرة على الجماعة أتم وصحت صلاته وجماعة النساء في بيوتهن أفضل لكن لا كراهة في الجماعة لمن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك تنكره الجماعة للنساء في فصل ولا بد من نية الجماعة في حق المأموم بالاتفاق ونية الامامة لا تجب بل هي مستحبة عند مالك والشافعي الا في الجمعة وقال أبو حنيفة ان كان من خلفه نساء وجبت النية وان كانوا رجالاً فلا واسية ثني الجمعة وعرفة والعيدين فقال لا بد من نية الامامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الامامة شرط ومن دخل في فرض الوقت فاقمت الجماعة فليس له ان يقطعه ويدخل مع الجماعة بالاتفاق فان نوى الدخول معهم من غير قطع للصلاة فالشافعي قولان أحكمهما انه يصح وهو المشهور عن مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يصح فصل وما أدركه المسبوق مع الامام فهو أول صلاته فعلا وحكما عند الشافعي فيعيد في الباقي القنوت وقال أبو حنيفة ما يدركه المأموم من صلاة الامام أول صلاته في الشهادات وآخر صلاته في القراءة وقال مالك في المشهور عنه هو آخرها وعن أحمد روايتان فصل ومن دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة فان كان المسجد في غير عمر الناس كره له ان يستأنف فيه جماعة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد لا يكره اقامته

الجماعة

[The page contains dense handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines. Due to the extreme blurriness and low resolution of the image, the specific words and phrases are illegible. The script appears to be a cursive style common in historical Islamic manuscripts.]

المنكر باليد أو اللسان ثم انه لا ينافي ما قلناه ٣٦ قوله في الحديث وذلك اضعف الايمان أعني في حق الذي يغير المنكر بقلبه

لان المراد بضعف الايمان هنا رفته لما ترقى الولي الى حضرة الاحسان التي هي حضرة القرب من الله تعالى لضعفه الذي هو ضعف التصديق ادا لضعف تارة يكون مذموما وتارة يكون محمودا وحل كلام الفسار صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالضعف هنا رقة حجاب الايمان وقوة شهود قربه من حضرة ربه أولى من نعت الذم لان قول من قال بقلبه اللهم هذا منك ولا أرضاه ليس فيه تغيير بل المنكر باق على حاله وهذا الحل للضعف المذكور في الحديث لم أجده لاحد غير سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى وهو خلاف ما يتبادر الى الاذهان فاسد فقه وقد علمت بما قررناه في مرتبة التشديد والتخفيف كمال شريعتنا فانها لو كانت جاءت على مرتبة واحدة لمكانت عذبا على الامة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم التخفيف وكان كل من قلده اماما في مسئلة قال فيها بالتشديد لا يجوز له العمل بقول غيره في مضايق الاحوال فكانت المشقة تعظم على الامة ولكن بحمد الله جاءت بحكم الاعتدال وعلى أكمل حال ولا يوجد فيها شيء فيه مشقة الا وقد ورد فيه تخفيف أو قول آخر امامي

بالجماعة صحيحة وفي صلاة القارئ قولان أحكمهما البطلان ولا يجوز الصلاة خاف بمحدث بالاتفاق فان لم يعلم بحاله صحت صلاته في غير الجمعة عند الشافعي وأحمد وإمامي الجمعة فان تم العدد بغيره صحت صلاة من خلفه على الراجح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد تبطل صلاة من خاف المحدث بكل حال وقال مالك ان كان الامام ناسيا بمحدث نفسه فصلاة من خلفه صحيحة أو عالما بطلت **فصل** تصح صلاة القائم خاف القاعد عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك روايتان وقال أحمد يصالحون خلفه تعودوا ويجوز للراكع والساجد أن يأتموا بالموثق الى الركوع والسجود عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز **فصل** قال مالك والشافعي وأحمد ينبغي للامام ان يقوم بعد الفراغ من الإقامة حتى تعدل الصفوف وقال أبو حنيفة اذا قال المؤذن في الإقامة حي على الصلاة قام وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وأحرم فاذا أتم الإقامة أخذ الامام في القراءة **فصل** ويقف الرجل الواحد عن يمين الامام ولو وقف عن يساره ولم يكن عن يمينه آخر لم تبطل صلاته عند الثلاثة وقال أحمد تبطل وحكي عن ابن المسيب أنه قال يقف المأموم عن يسار الامام وقال النخعي يقف خلفه الى ان يركع فاذا جاء آخر والاوقف عن يمينه اذا ركع فان حضر رجلا من خلفه بالاتفاق ويحكي عن ابن مسعود أن الامام يقف بينهم ما ولو حضر صبيان مع الرجال فذهب الشافعي انه يقف الرجال في الصف الاول ثم الصبيان خلفهم ومن احتج به من قال يقف بين كل رجلين صبي ليعلم بينها الصلاة وهو قول مالك ولو حضر نساء وقفن خلف الصبيان ولو وقت امرأة في الصف الاول بين الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم بالاتفاق وحكي عن أبي حنيفة أنه قال تبطل صلاة من على يمينها وشمالها ومن خلفها ولا تبطل صلاتها **فصل** ومن وقف من المتقدمين خاف الصف منفردا أجرأته صلاته عند الثلاثة مع الكراهة وقال أحمد تبطل صلاته ان ركع الامام وهو وحده وقال النخعي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده **فصل** اذا تقدم المأموم على امامه في الموقف بطلت صلاته عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك صحيحة والشافعي قولان الجديد الراجح منهما البطلان وارتفاع المأموم على امامه وعكسه مكره بالاتفاق لا الحاجة فيستحب عند الشافعي **فصل** واذا كانت الجماعة في المسجد فلا اعتبار بالمشاهدة ولا باتصال الصفوف عند الشافعي واغايمتبر العلم بصلاة الامام وان خرجت الجماعة عن المسجد فان كان الامام في موضع آخر فان اتصلت الصفوف بمن في المسجد فالصلاة صحيحة وان كان بين الصنفين فصل قريب وهو ثلثمائة ذراع فادونها وعلموا بصلاة الامام فالمرجح ان صلاتهم صحيحة وقال مالك اذا صلى في داره بصلاة الامام وهو في المسجد وكان يسمع التكبير صح الاقتداء بالامام في صلاة الجمعة فانها لا تصح الا في الجامع ورحابه المتصلة به وقال أبو حنيفة يصح الاقتداء في الجمعة وغيرها وقال عطاء الاعتبار بالعلم بصلاة الامام دون المشاهدة وعدم الحائل وحكي ذلك عن النخعي والحسن البصري

باب صلاة المسافرين

اتفقوا على جواز القصر في السفر واختلفوا هل هو رخصة أو عزية فقال أبو حنيفة هو عزية وشدد فيه وقال مالك والشافعي وأحمد هو رخصة في السفر الجائر وحكي عن داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنده أيضا انه يختص بالخوف ولا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص برخص السفر بحال عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز ذلك **فصل** ولا يجوز

القصير

[illegible][illegible]

أن تحمل امامك في كل حديث لم يأخذه به أنه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصح عنده والمذهب الواحد لا يحتوى على جميع أحاديث الشريعة أبدا ولو قال امامه إذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك أتباعه من المقلدين أحاديث كثيرة صححت بعده وكان الأولى لهم الأخذ بها على ما يوصيه امامهم فان اعتقادنا في الأئمة ان أحدهم لو عاش وظفر بذلك الحديث الذي صح بعده لا أخذه وكذلك اعتقادنا فيه أنه لو صح عند غيره من الأئمة لا أخذه وقد نقل الحافظ المنذري وجه الله عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه أرسل الى الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه يقول له إذا صح عندكم حديث فأعلمونا به حتى نأخذه ونترك قولنا وقول غيرنا اه وفي ذلك دليل على أن المراد بقول الامام الشافعي رضي الله عنه إذا صح الحديث فهو مذهبي أي صح عندى أو عند غيري من الأئمة خلاف ما فهمه بعضهم من كلام الامام الشافعي ثم ان الامام الشافعي أو غيره من المجتهدين اذا أخذوا

غيره مطلقا يجوز الجمع به عند الشافعي وقال مالك وأحمد يجوز فصل ولا يجوز الجمع للرض والخوف على ظاهر مذهب الشافعي وقال أحمد يجوز وهو وجه اختياره المتأخرون من أصحاب الشافعي قال النووي في شرح المذهب وهذا الوجه قوى جدا وعن ابن سيرين أنه يجوز الجمع من غير خوف ولا مرض لحاجة مالم يتخذ عادة واختار ابن المنذر وجاعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر

باب صلاة الخوف

أجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة بالحكم بعدموت النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن المزني أنه قال هي منسوخة وعن أبي يوسف أنها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتان واتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف معتد بها وانما الخلاف بينهم في الترجيع فصل ولا تجوز صلاة الخوف في القتال المحذور الا عند أبي حنيفة وتجاوز جماعة ومراى وقال أبو حنيفة لا تفعل في جماعة وتجاوز في الحضر فيصلى بطلائة ركعتين وبالاخرى ركعتين عند الثلاثة وقال مالك لا تصلى صلاة الخوف في الحضر وأجاز أصحابه ذلك فصل واختلفوا في الصلاة حال الخوف كما اذا التحم القتال واشتد الخوف فقال أبو حنيفة لا يصلىون في هذه الحالة وبؤخرون الصلاة الى أن يقدر أو قال مالك والشافعي وأحمد لا يؤخرون بل يصلىون على حسب الحال وتخبرهم اذا صلوا كيف ما أمكن رجالا وركبا ناسا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها يؤمنون الى الركوع والسجود برؤسهم وهل يجب جل السلاح في صلاة الخوف أم لا قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر قوايه وأحمد هو مستحب غير واجب وقال مالك والشافعي في أحد قوايه انه يجب واتفقوا على أنهم اذا رأوا أسودا فظنوه عدوا فصلوا ثم بان خلاف ما ظنوه أن عليهم الاعادة الا في قول للشافعي ورواية عن أحمد فصل واتفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير في غير الحرب واختلفوا في لبسه في الحرب فأجازوه مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وكرهه أبو حنيفة وأحمد واستعمال الحرير في الجاوس عليه والاستناد اليه حرام كاللبس بالاتفاق ويحكي عن أبي حنيفة أنه خص التحريم باللبس

باب صلاة الجمعة

اتفق العلماء على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وغاطا ومن قال هي فرض كفاية وانما تجب على المقيم ولا تلزم مسافرا بالاتفاق ويحكي عن الزهري والنخعي وجوبها على المسافر اذا سمع النداء ولا يجب ذلك على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية عن أحمد في العبد خاصة وقال داود نجب ولا تجب على الأعمى اذا لم يجد قائد بالاتفاق فان وجدته وجبت عليه عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا تجب فصل ومن كان خارج المصريف موضع لا تجب فيه الجمعة وسمع النداء لم يمه القصد الى الجمعة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة من سكن خارج المصريف لا الجمعة عليه وان سمع النداء ومن لا الجمعة عليه كالمسافر المار ببلدة فيها الجمعة محيرين فعل الجمعة والظاهر بالاتفاق وهل تركه الظاهر في جماعة يوم الجمعة في حق من لا يمكنه اتيان الجمعة قال أبو حنيفة تركه وقال مالك والشافعي وأحمد لا تركه بل قال الشافعي تسن

١٢٠٠

[illegible][illegible]

٢٩ على مشايخنا ومشايعنا في كل وقت وفي كل حال
في كل وقت وفي كل حال في كل وقت وفي كل حال

سابقا هكذا ذكره الامام
محمد بن حزم رضي الله عنه
وقال لم يكن الاجتهاد في
عرف السلف الا الاجتهاد
في طاب الداميل في تلك
الحادثة من كلام السارح
لا أن المجتهـد يشرع حكما
زائدا على الشريعة من
نفسه فان هذا شرع لم
يأذن به الله وقد كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
انكوفى ما تركتمـي بكم بنـي
أمتـه عن كثرة السؤال لا
سيما الصحابة خوفا من
زيادة تنزل الاحكام التي
يجزؤون عن العمل بها
وقال للسائل عن فريضة الحج
لوقلت نعم لو جيت وإن
تستطيعوا قال وتوقف
السلف الصالح من الصحابة
والتابعين والائمة المجتهدين
عن جواب الفتوى التي
يستفتون فيها يؤذن بما
قلناه فكان أحدهم اذا لم
يجد دليلا عن السارح
يتوقف عن الفتوى حتى
ربما يعرض السؤال على
أربعين نفسا وهم يردونه
حتى يرفع الى الاول انتهى
كلام ابن حزم * وذكر الشيخ
محيي الدين في الفتوحات
المكية مانعه الذي اقول
به كراهة القياس في دين الله
عز وجل وبه قال جمهور
الصادق وغيره من التابعين

مسجد آتھا الجمعة وقال صاحبہ ان انقصوا بعد ما أحرم بهم آتھا الجمعة وقال مالك ان انقصوا بعد ما
 ماضى ركعة بحدیثہا آتھا الجمعة وللشافعی أقوال أصحها ان تبطل وينتهي ظهرا وهو قول أحمد
 وان انقصوا في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم لا لخلاف لقوات المقصود فان عادوا قبل
 طول الفصل بنى على الخطبة وبعد طوله فقولان أصحهما وجوب الاستئناف **فصل** ولا
 تصح الجمعة الا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال أحمد بالجواز قبل الزوال ولو شرع في الوقت
 ومدها حتى خرج الوقت آتھا أظهر عند الشافعی وقال أبو حنيفة تبطل صلاته بخروج الوقت
 ويبتدىء الظهر وقال مالك اذا تمصل الجمعة حتى دخل وقت العصر صلى فيه الجمعة ما لم تغيب
 الشمس وان كان لا يفرغ الا عند غروبها وهو قول أحمد **فصل** واذا أدرك المسبوق مع
 الامام ركعة أدرك الجمعة أو دونها فلا بل يصلى ظهر أو أربعاء عند مالك والشافعی وأحمد وقال أبو
 حنيفة يدرك الجمعة بأى قدر أدركه من صلاة الامام وقال طاوس لا يدرك الجمعة الا بأدراك
 الخطبتين **فصل** وانفقوا على ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة فلا تصح الجمعة حتى
 يتقدمها خطبتان وقال الحسن البصرى هما سنة ولا بد من الاتيان بما يسمى خطبة في العادة
 مشتملة على خمسة أركان حمد الله عز وجل والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية
 بالتقوى وقراءة آية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الشافعی وقال أبو حنيفة لو سجد
 أو هلك أجزأه ولو قال الحمد لله وزل كفاه ذلك كله ولم يحجج الى غيره وقاله صاحباه وقال لا بد من
 كلام يسمى خطبة في العادة وعن مالك روايتان احدهما انه اذا سجد أو هلك أجزأه والثانية انه
 لا يجزئه الا ما يسمى خطبة في العرف من كلام مؤلف له بال **فصل** والقيام في الخطبتين
 مع القدرة مشروع بالاتفاق واختلفوا في وجوبه فقال مالك والشافعی هو واجب وقال أبو
 حنيفة واجد لا يجب وأوجب الشافعی خاصة الجالس بين الخطبتين وبشرط الطهارة في
 الخطبتين على الراجح من مذهب الشافعی وقال أبو حنيفة واجد ومالك لا يشترط وهو قول
 للشافعی **فصل** واذا صعد الخطيب المنبر سلم على الحاضرين عند الشافعی واجد وقال أبو
 حنيفة ومالك يكره السلام عليهم لانه سلم عليهم وقت خروجه اليهم وهو على الارض فلا يعيده
 ثانيا على المنبر ومن دخل والامام يخطب صلى تحية المسجد عند الشافعی واجد وقال أبو حنيفة
 ومالك يكره له ذلك واختلفوا هل يجوز أن يكون المصل على غير الخاطب فقال أبو حنيفة يجوز
 له ذلك وقال مالك لا يصلى الا من خطب وللشافعی قولان الصحيح جوازه وعن أحمد روايتان
فصل ومن السنة قراءة سورة الجمعة وسورة المنافقون أو سورتي سبح والعاشية
 فهما مستثناة عرفتا من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكى عن أبي حنيفة أنه قال لا تختص
 القراءة بسورة دون سورة **فصل** والغسل للجمعة سنة عند جميع الفقهاء الا داود
 والحسن والمستحب أن يكون الغسل لها عند الزوال اليها ووقت جوازه من الفجر عند أبي
 حنيفة والشافعی واجد وقال مالك لا يصح الغسل الا عند الزوال اليها وهذا الاستصحاب انما
 هو لحاضرها وقال أبو ثور وهو مستحب لكل أحد حضرها أو لم يحضرها ولو اغتسل للجمعة
 هو جنب فتوى الجنبات والجمعة أجزأه عنهما عند الثلاثة وقال مالك لا يجزئه عن واحد منهما
فصل ومن زحمت عن السجود فأكمله أن يسجد على ظهر انسان فعل عند أبي حنيفة
 أحمد وهو الراجح من مذهب الشافعی والتقديم من مذهبه ان شاء سجد على ظهره وان شاء أخره

والخشية والخوف حتى
تصير تترقى في درجات
الشريعة الى أن تقف بعين
قريبك على العين الاولى من
عيون الشريعة وتبصر
تنظر الى الشريعة بالعين
التي كان ينظر بها الصحابة
الى الشريعة قبل وجود
المجتهدين والمقلدين
وتدوين مذاهبهم ثم
تستحب ذلك المشهد
وأنت نازل في أدوار
الشريعة وأدوار علمائها
الى وقتنا هذا ومن أقرب
مثال لذلك هو وارد البحر
قائه من أى الجوانب أتيت
منها وجدته بحرا فالشريعة
كالبحر والمعتقون منه
كالعلماء الذين يستنبطون
الاحكام منها وذلك لان
لسان الشريعة أوسع
اللغات وأجمع المعاني
من مجتهد يأخذ منها حكما
الاوذلك اللفظ يشمله
مثال ذلك لفظ القرء شهد
اللسان انه يطابق على الظهور
وعلى الخفي وكذلك لفظ
اللسان يطلق على المس باليد
وعلى الجماع وقس على
ذلك واياك والمبادرة الى
تخطئة مجتهد الابد
احاطة بك بسائر لغات
العرب التي احتوت عليها
الشريعة ومنازعها
وسمعت سيدى عليا
الخوارج الله يقول يا

أفضل اذا كان واسما في فصل واختلفوا في جواز التنفل قبل صلاة العبد وبعد اهل
حضرها فقال أبو حنيفة لا يتنفل قبلها ولا يتنفل ان شاء الله لم يفرض بين المصلي وغيره ولا بين
الامام وغيره وقال مالك اذا كانت الصلاة في المصلي لم يتنفل قبلها ولا بعد اسواه الامام
والامام ومعه في المسجد وايتان وقال الشافعي بالخيار قبلها وبعد في المسجد وغيره الا
الامام فانه اذا ظهر للناس لم يصل قبلها او قال أحمد لا يتنفل قبل صلاة العبد ولا بعدهما مطلقا
فصل ويستحب أن ينادى الصلاة جامعة بالاتفاق وعن ابن الزبير أنه أذن لها وقال ان
السبب أول من أذن لصلاة العبد معاوية ومذهب الشافعي قراءة في الاولى واقترنت في
الثانية أوسج والغاشية وقال أبو حنيفة لا تختص بسورة وقال مالك وأحمد بقراءة بسج والغاشية
فصل اذا شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال قضيت صلاة العبد
في أصح القولين عند الشافعي موسعا وقال مالك لا تقضى فان لم يكن جمع الناس في اليوم ضللت
في الغد وهو مذهب أحمد ومذهب أبي حنيفة أن صلاة عيد الفطر تصل في اليوم الثاني
والأصح في الثاني والثالث فصل والتكبير في عيد النحر من سنون بالاتفاق وكذلك في
عيد الفطر الا عند أبي حنيفة وقال داود وجوبه وقال النخعي انما يفعل ذلك الخوا كون وقال
ابن هبيرة والصحيح أن التكبير في الفطر أكد من غيره لقوله عز وجل ولتكبروا الله العدة
ولتكبروا والله على ما همداكم واختلفوا في ابتدائه وانتهائه فقال مالك يكبر يوم الفطر دون ايمته
وانتهائه عنده الى أن يخرج الامام وعن الشافعي أقوال في انتهائه أحدها الى أن يخرج الامام الى
المصلي والثاني الى أن يحرم الامام بالصلاة وهو الراجح والثالث الى أن يفرغ منها وأما ابتدائه
فن حيث يرى الهلال وعن أحمد في انتهائه رايان احدهما اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ
من الخطبتين وابتدائه عنده من رؤية الهلال فصل واختلفوا في صيغة التكبير فقال
أبو حنيفة وأحمد يقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد يشفع التكبير
في أوله وآخره وقال مالك يكبر ثلاثا ناسقا وعنه رواية ان شاء الله أكبر ثلاثا وان شاء الله أكبر
الشافعي يكبر ثلاثا ناسقا في أوله وثلاثا في آخره والصيغة المختارة عندهما أخرى احدهما يكبر ثلاثا
ناسقا في أوله وتكبيرتين في آخره فصل واختلفوا في التكبير في عيد النحر وأيام التشريق
في ابتدائه وانتهائه في حق المحل والمحرم فقال أبو حنيفة وأحمد يكبر من صلاة النحر يوم عرفه الى
أن يكبر لصلاة العصر من يوم النحر وقال مالك من ظهر النحر الى صلاة الصبح من آخر أيام
التشريق وهو رابع يوم النحر وذلك في حق المحل والمحرم وعن الشافعي أقوال أشهرها كذهب
مالك والذي عليه العمل من مذهبه من صبح يوم عرفه ويحتم بعصر آخر أيام التشريق والمحرم
كغيره على الراجح من مذهبه فصل واتفقوا على ان التكبير سنة في حق المحرم وغيره
خلاف الجماعات واختلفوا في صلى منفردا من محل ومحرم في هذه الاوقات فقال أبو حنيفة
وأحمد في احدي روايتيه لا يكبر المنفرد وقال مالك والشافعي وأحمد في روايتيه الاخرى يكبر
واتفقوا على أنه لا يكبر خلف التوافل الا في قول للشافعي وهو الراجح عند أصحابه

باب صلاة الكسوف

اتفقوا على أن الصلاة لكسوف الشمس سنة مؤكدة في الجماعة ثم اختلفوا في هيئتها فقال
مالك والشافعي وأحمد هي ركعتان في كل ركعة قيسان وقراءتان وركوعان وسجودان وقال

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰
 ۲۰
 ۳۰
 ۴۰
 ۵۰
 ۶۰
 ۷۰
 ۸۰
 ۹۰
 ۱۰۰
 ۱۱۰
 ۱۲۰
 ۱۳۰
 ۱۴۰
 ۱۵۰
 ۱۶۰
 ۱۷۰
 ۱۸۰
 ۱۹۰
 ۲۰۰
 ۲۱۰
 ۲۲۰
 ۲۳۰
 ۲۴۰
 ۲۵۰
 ۲۶۰
 ۲۷۰
 ۲۸۰
 ۲۹۰
 ۳۰۰
 ۳۱۰
 ۳۲۰
 ۳۳۰
 ۳۴۰
 ۳۵۰
 ۳۶۰
 ۳۷۰
 ۳۸۰
 ۳۹۰
 ۴۰۰
 ۴۱۰
 ۴۲۰
 ۴۳۰
 ۴۴۰
 ۴۵۰
 ۴۶۰
 ۴۷۰
 ۴۸۰
 ۴۹۰
 ۵۰۰
 ۵۱۰
 ۵۲۰
 ۵۳۰
 ۵۴۰
 ۵۵۰
 ۵۶۰
 ۵۷۰
 ۵۸۰
 ۵۹۰
 ۶۰۰
 ۶۱۰
 ۶۲۰
 ۶۳۰
 ۶۴۰
 ۶۵۰
 ۶۶۰
 ۶۷۰
 ۶۸۰
 ۶۹۰
 ۷۰۰
 ۷۱۰
 ۷۲۰
 ۷۳۰
 ۷۴۰
 ۷۵۰
 ۷۶۰
 ۷۷۰
 ۷۸۰
 ۷۹۰
 ۸۰۰
 ۸۱۰
 ۸۲۰
 ۸۳۰
 ۸۴۰
 ۸۵۰
 ۸۶۰
 ۸۷۰
 ۸۸۰
 ۸۹۰
 ۹۰۰
 ۹۱۰
 ۹۲۰
 ۹۳۰
 ۹۴۰
 ۹۵۰
 ۹۶۰
 ۹۷۰
 ۹۸۰
 ۹۹۰
 ۱۰۰۰

خاتمة في تاريخ مدينة طرابلس في سنة ١٢٢٢ خاتمة في تاريخ مدينة طرابلس في سنة ١٢٢٢ خاتمة في تاريخ مدينة طرابلس في سنة ١٢٢٢

ومعلوم أن المجتهدين على مدرجة الصحابة سلكوا فلا تجد مجتمعاً الا وسلسلته متصلة بجماعتي أو بجماعة من الصحابة بل قدم جمهور العلماء كلام المجتهدين على أقوال الصحابة كلهم أو غالبهم فيأخذ أحدهم بما اتفقوا كلهم عليه أو غالبهم وذلك أقوى من آحاد الصحابة فتأمل وما علمني انظر عليه الصلاة والسلام هذه الميزان السابقة أو تقنى على عين الشريعة شهودا فقامت له أريد أن أعلمها ذوقا فقل لي أكثر من الجوع والورع حتى يرق حجابك وتعرفها كشفا وشهودا وذوقا فان علمها اتقاهم ادا لا يكفي عندنا فأخذت في الجوع والورع حتى كنت لا أمر تحت ظل عمارة أحد من الولاة وحاشيتهم فضلا عن ذوق طعمهم وبالغت في الورع حتى كنت لا أكل طعام أحد يبيع على القضاة والتجار والسوقة ثم تركت الأكل جملة فكنيت لا أكل حتى يحصل لي الاضطراب وما زلت كذلك الى أن شهدت عين الشريعة وما تفرع منها فعلمنا علمنا يقيناً لا يدخله شك وصرت أقدر جميع

للزوجة أن تغسل زوجها وهل يجوز الزوج أن يغسلها قال أبو حنيفة لا يجوز وقال الباقر يجوز ولو ماتت امرأة وليس هناك إلا رجل أحبني أو مات رجل وليس هناك إلا امرأة أجنبية فذهب أبي حنيفة ومالك والأصح من مذهب الشافعي أنهم ما يمتان وعن أحمد روايتان أحدهما يمتان والأخرى يلق الغاسل على يده خرة وهو وجه الشافعي وقال الأوزاعي يدفن من غير غسل ولا ييم ويحوز للسلم غسل قريبه الكافر عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز فصل والمستحب أن يوضعه الغاسل ويسوك أسنانه ويدخل أضبعيه في مخبريه ويغسلهما وقال أبو حنيفة لا يستحب ذلك وإن كانت لحية ملبدة شعرها عشط واسع الأسنان يرفق وقال أبو حنيفة لا يفعل ذلك وإذا غسلت المرأة شعرها لثلاثة قرون وأبقى خلفها وقال أبو حنيفة يترك على حاله من غير ضمير فصل والحامل إذا ماتت وفي بطنها ولد حتى شق بطنها عند أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد لا يشق وعن مالك روايتان كالمذهبين واتفقوا على أن السقط إذا لم يبلغ أربعة أشهر لم يغسل ولم يصل عليه فان ولد بعد أربعة أشهر فقال أبو حنيفة إن وجد ما يدل على الحياة من عظام وخركة ورضاع غسل ووصل عليه وقال مالك كذلك إلا في الحركة فإنه اشترط أن تكون حركة بينة يصحها طول مكث يتقن معها الحياة وقال الشافعي يغسل قولاً واحداً وهل يصل عليه قولان الجديد أنه لا يصل عليه ما لم تظهر أمارة الحياة كالاختلاج وقال أحمد يغسل ويصل عليه واتفقوا على أنه إذا استهل أو بكر يكون حكمه حكم الكبير وحكي عن سعيد بن جبير أنه لا يصل على الصبي ما لم يبلغ فصل ونية الغاسل غير واجبة على الأصح من مذهب الشافعي وهو قول أبي حنيفة وقال مالك وجوبها وإذا خرج من الميت بعد غسله شيء وجب ازالته فقط عند أبي حنيفة ومالك وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال أحمد يجب إعادة الغسل إن كان الخارج من الفرج وهل يجوز تنف ابطنه وحلق عاتقه وحف شاربه قال أبو حنيفة ومالك هو مكروه وقال أحمد لا بأس به وللشافعي قولان الجديد أنه لا بأس به في حق غير المحرم والقديم المختار أنه مكروه فصل واتفقوا على أن الشهيد وهو من مات في قتال الكفار لا يغسل واختلفوا هل يصل عليه أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد في رواية يصل عليه وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية لا يصل عليه لا يستغناؤه عن شافع واتفقوا على أن النساء تغسل ويصل عليهن والثلثة على أن من رفسه دابة وهو في القتال أو ردى عن فرسه أو أصابه سلاحه فمات في معركة المشركين أنه يغسل ويصل عليه وقال الشافعي لا يغسل ولا يصل عليه فصل واتفقوا على أن الواجب من الغسل ما تحصل به الطهارة وإن المسنون منها الورع وأن يكون بسدر وفي الأخيرة الكافر قال أبو حنيفة وأحمد المستحب أن يكون في كل غسله شيء من السدر وقال مالك والشافعي لا إلا في واحدة فصل وتكفين الميت واجب بالاتفاق مقدم على الدين والورثة وأقل الكفن ثوب يعم الميت والمستحب عند الشافعي ومالك وأحمد أن يكفن الرجل في ثلثة أثواب وهي لفائف وقال أبو حنيفة أزار ورداء وقبض والمستحب البياض في كلها والمستحب للزوجة خمسة أثواب قبض ومثرو ولصافة ومقنعة والخامسة يشدها نخذها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن اقتصر على ثلثة أثواب فيكون الجار فوق القميص تحت اللقافة وقال مالك ليس للكفن خدواً وإنما الواجب ستر الميت وتكفين المرأة في المعصفر والمنزعر والحريرمكروه عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يكره

رسوله ومعلوم أن من فضل
بالعقل فقد فرق بخلاف
من فرق وفضل باطلاع
الحق تعالى له على مراتب
الرسول فافهم فانه حينئذ
يشهد وحدانية الامر
ويرى أن عين الجمع هي عين
الفرق كما أن السالك يمشي
حنيفاً أو حنبلياً مثلاً مقتصر
على مذهب واحد
بعبثه يدين الله تعالى به
ولا يرى مخالفة فينتهي
به هذا المشهد الى مقام
تتقيد نفسه فيه بجميع
المذهب من غير فرق
انتهى (وسمعت) سيدي
الشيخ عبد القادر
الدشوطي رضي الله عنه
يقول ما ثم ولي حق له قدم
الولاية المحمدية الا ويخرج
عن التقليد للجهتدين
ويأخذ العلم من حيث
أخذ المجتهدون فاذا وصل
الى ذلك قل اخوانه المساون
له في العلم وكثر الانكار عليه
من جميع المقلدين وذلك
لعمرة مراقي علمه وما ثم لهم
دليل واضح برذكلام القوم
لا عقلاً ولا شرعاً انتهى
(وسمعت) سيدي عليا
الخواص رحمه الله تعالى
يقول انما يقع الانكار
كثيراً على أهل الطريق
لان علمهم أنت من
طريق الكشف دون
العقل والفكر فذلك أنكتم العقول من حيث انكارها لغيرها بطريقها على الكفر بخلاف

هل يصلي عليه الامام فقال أبو حنيفة والشافعي يصلي عليه وقال مالك من قتل نفسه أو قتل في
حد فان الامام لا يصلي عليه وقال أحمد لا يصلي الامام على القتال ولا على قاتل نفسه وقال الزهري
لا يصلي على من قتل في رجم أو قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال
الاوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلي على النفساء
فصل ولو استشهد حنبل يغسل ولم يغسل عليه عند مالك وهو الاصح من مذهب
الشافعي وقال أبو حنيفة يغسل ويصلي عليه وقال أحمد يغسل ولا يصلي عليه وهو المقتول من أهل
العدل في قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي عليه عند مالك وعلى الراجح من قول الشافعي وقال
أبو حنيفة لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد روايتان ومن قتل من أهل البغي في حال الحرب
غسل وصلى عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا ومن قتل ظالم في غير حرب يغسل ويصلي عليه عند
مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ان قتل بحديدة لم يغسل وان قتل بقتل يغسل وصلى عليه
فصل واتفقوا على أنه لا يسرح شعر الميت الا الشافعي فانه قال يسرح تسريحاً خفيفاً
وأجمعوا على أن الميت اذا مات غير مخنوخ أنه لا يحن بل يترك على حاله وهل يجوز تقليم أظفاره
والاخذ من شاربه ان كان طويلاً قال الشافعي في الاملاء وأحمد يجوز ذلك وقال أبو حنيفة ومالك
والشافعي في القديم لا يجوز وشده لك فيه حتى أوجب التعزير على قائله فصل في
واتفقوا على أن غسل الميت برؤا كرام والجل بين العمودين أفضل من التبريع على الراجح من
مذهب الشافعي وكره النخعي الجل بين العمودين وقال أبو حنيفة وأحمد التبريع أفضل والمشي
امام الجنائزة أفضل عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة المشي وراهها أفضل وقال الثوري
الراكب وراهها والمشي حيث يشاء وفيه حديث فصل ومن مات في البحر ولم يكن
بقربه ساحل فالاولى ان يجمل ببر لوحين ويلقى في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان
فيه كفار نقل وأقي في البحر ليحصل في قراره عند الثلاثة وقال أحمد يثقل ويرى في البحر بكل حال
اذا تعذر دفنه فصل واذا دفن ميت لم يجز حفر قبره لدفن آخر الا أن يعصى على الميت
زمان يبلى في مثله ويصير رمياً فيجوز حفره بالانفاق وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال اذا مضى
على الميت حول فآزرعوا الموضع واتفقوا على أن الدفن في التابوت لا يستحب ويوضع رأس الميت
عند رجل القبر ثم يسلم الميت سهلاً الى القبر عند الثلاثة وقال أبو حنيفة توضع الجنائزة على حافة
القبر بما يلي القبلة ثم ينزل الى القبر معترضاً فصل والسنة في القبر التسطع وهو اولى على
الراجح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد التسييم اولى لان التسطع صار شعار
للشيعة ولا يكره دخول المقبرة بالنعال عند الثلاثة وقال أحمد يكرهه فصل واتفقوا على
استحباب التعزية واختلفوا في وقتها فقال أبو حنيفة هي سنة قبل الدفن لا بعده وقال الشافعي
وأحمد تسن قبله وبعده ثلاثة أيام وقال الثوري لا تعزية بعد الدفن والجلوس للتعزية مكرهه عند
مالك والشافعي وأحمد والنسابة على الميت للاعلام بموته لا لباس به عند أبي حنيفة والشافعي وقال
مالك هو مندوب اليه ليصل العلم بموته الى جماعة من المسلمين وقال أحمد هو مكرهه فصل
وأجمعوا على استحباب اللبن والقصب في القبر وعلى كراهة الاجر والخشب ولا تبنى القبور
ولا تنصب عند الثلاثة وجوز ذلك أبو حنيفة واتفقوا على أن السنة للحدو أن الشق ليس بسنة
وصفة الحد أن يحفر بما يلي قبلة القبر لحد له يكون الميت تحت قبلة القبر اذا نصب اللبن الا أن يكون

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page from a historical document or book. The text is dense and covers most of the page area.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة
التي فيها كان يلقى ربه
وكان يسمع ما يشاء
فلا يخفى على من علم
أنه لا اله الا هو
الذي لا يدرى ما يكون
في يومئذ الا هو العليم
الخبير

[illegible]

الصوم في نفسه مأثورة وقد علمت بأخي بقرآن أدلة الشريعة أن الحق تعالى لم يكفنا ما يشق علينا أبدا ونحن تابعون لما نحن مشرعون وكل من شدد شدد الله عليه كما ثبت في الصحيح ومن شق على الأمة فقد دخل في دعائه صلى الله عليه وسلم «والم أنه لا ينافي ما ذكرناه الزام العلماء للعامة بالانتماء مذهب معين وإن كان لم يرد بذلك شرع بخصوصه لأنهم ما أزمهم بذلك إلا رجحهم من باب ارتكاب أخف الفسدين فلولوا الزامهم العامي بذهب معين لفضل عن طريق الهدى ليجز عن المثنى بغير دليل فإن الشريعة أن لم تفهم هكذا لما فهمت وإن لم تقيدهم مذاهب المجتهدين هكذا انما قررت ولاصح لأبعد كمال الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه» وقد وضعت غالب الكلام على هذه الميزان بقصد الانتصار للأئمة المجتهدين ومقاديهم رضي الله عنهم أجمعين خلاف ما فهمه بعض من أعمى الله تعالى عين بصيرته من قوله أن في ذلك تخطئة للأئمة لا كل إمام لا يقول بما قاله إلا آخره على كلام كل واحد على محمل حسن يوافق الشريعة فيه تخطئة لمن خطأه فانظر يا أخي

أوفي عين المال الشافعي قولان القديم في الذمة وجره من المال مرتين بها والجديد الراجح أنها تجب في عين المال فيلك أهل الزكاة قدر الفرض من المال غير أن له أن يؤدي من غيره وهذا قول مالك وقال أبو حنيفة تنعلق الزكاة بالعين كتملق الجناية بالرقبة الجانية ولا ينزل ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق وهو إحدى الروايتين عن أحمد **فصل** وأجمعوا على أن إخراج الزكاة لا يصح إلا بنية وعن الأوزاعي أن إخراج الزكاة لا يقتضي نية واختلافوا هل يجوز تقديمها على الإخراج فقال أبو حنيفة لا بد من نية مقارنة لإدائها ولعل مقدار الواجب وقال مالك والشافعي يقتضي الإخراج إلى مقارنة الية وقال أحمد يستحب ذلك فإن تقدمت بزمان يسير جاز وإن طال لم يجز كاطهارة والصلاة والحج **فصل** ومن وجبت عليه زكاة وقد سير جاز وإن طال لم يجز له تأخيرها فإن أخرضن ولا يسقط عنه ثلث المال عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يسقط بلفه ولا يصير ضمونة عليه وقال أحمد إمكان الاداء ليس بشرط لافي الوجوب ولا في الضمان فإذا تلف المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الاداء أم لا **فصل** ومن وجبت عليه زكاة ومات قبل أدائها أخذت من تركه عنه الثلثة وقال أبو حنيفة تسقط بالموت ومن امتنع من الإخراج بخلاف أخذت منه الزكاة بالاتفاق ويعزز وقال الشافعي في القديم يؤخذ بشرط ماله معها وقال أبو حنيفة يجب حتى يؤديها أو لا تؤخذ من ماله فهرأومن قصد الفرار من الزكاة بان وهب من ماله شيئا أو باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وإن كان مسيأ عاصيا عنه أدى حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد لا تسقط الزكاة **فصل** وتجعل الزكاة جائز قبل الحول إذا وجد النصاب إلا عند مالك فإنه لا يجوز وهل تسقط الزكاة بالموت أم لا قال أبو حنيفة تسقط فإن أوصى بها اعتبرت من الثلث وقال الشافعي وأحمد لا تسقط وقال مالك إن فرط في إخراجها حتى مرت عليها حول أو أحوال ترتبت في ذمته وكان عاصيا بذلك وما يتركه مال الوارث وصارت الزكاة التي انتقلت إلى ذمته ديناً عليه أقوم غير معين فلم ينقص من مال الورثة فإن أوصى بها كانت من الثلث مقدمة على كل وصية وإن لم يفرط فيها حتى مات أخرجت من رأس المال ولو عملها للفقير فأتى الفقير أو استغنى من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت منه إلا عند أبي حنيفة وليس في المال لحق سوى الزكاة بالاتفاق وقال مجاهد والشمسي إذا حصد الزرع وجب عليه أن يلقى شيئا من السنابل إلى المساكين وكذلك إذا جد النخل يلقى شيئا من الشماريح

باب زكاة الحيوان

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار المالك وكال الحول وكون المالك حرا مسلما وانفق قوا على اشتراط كونها سائمة إلا ما لكأفاه قال بوجوبها في العوامل من الأبل والبقر والماعولف من الغنم كما يجابه ذلك في السائمة **فصل** وأجمعوا على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمس أو عشرين ففيها بنت مخاض فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان فإذا زادت على عشرين ومائة فاختلفوا في ذلك قال أبو حنيفة يستأنف الفريضة بعد العشرين ومائة وفي كل

ጳጵሳውስ ማርያም ቤተ ክርስቲያን ያለው የመኖሪያ ቦታ በደቡብ አማራ ክልል ሆኖ ተገልጿል።

[The page contains dense handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript. The handwriting is cursive and fills most of the page area.]

[illegible][illegible]

أولى من جهة فافهم وقال في موضع ٤٠ آخر من الفتوحات أيضا علم أنه كما يجب عليك الإيمان بحجة شرائع الأنبياء

منها الزكاة الخيام إن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء قومه أو أعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم ويعتبر فيه الحول والنصاب بالقيمة إن كان يؤدي الدراهم عن القيمة وإن كان يؤدي بالعددين غير تقويم أدى عن كل فرس ديناراً إذا تم الحول وانفقوا على وجوب الزكاة في البغال والخير إذا كانت معدة للتجارة في فصل والواجب فيما دون خمس وعشرين من الأبل هو الغنم فإن أخرج بعضها أجزاء وإن كان دون قيمة شاة وقال مالك لا يقبل بعير مكان الشاة بحال ومن وجبت عليه بنت مخاض فأعطى حقة من غير طلب جبران قبل ذلك منه بالاتفاق وقال داود لا يقبل وإنما يؤخذ المنصوص عليه والشاة الواجبة في كل مائة من الغنم وهي الجذعة من الضأن أو الثنية من المعز عند الشافعي وأحد وقال أبو حنيفة لا يجزئ من الضأن إلا الثنية والثنية هي التي لها سنان وقال مالك تجزئ الجذعة من الضأن والمعز وهي التي لها سنانة كما تجزئ الثنية في فصل وإذا كانت الأغنام كلها من الضأن لم يكف معها حقة عند الثلاثة وقال مالك لا يقبل منه الأصححة ويجزئ من الصغار صغيرة وقال مالك لا تجزئ إلا كبيرة وإذا كانت الماشية أنثى أو أنثى أو ذكراً فلا تجزئ منها إلا الأنثى إلا في خمس وعشرين من الأبل فيجزئ فيها ابن لبون ذكر والإني ثلاثين من البقرة فماتت مع الشافعي وأحد وقال أبو حنيفة تجزئ من الغنم الذكر بكل حال وإذا كان عشرون من الغنم في بلد وعشرون في بلد آخر وجبت عليه فيها شاة عند الثلاثة وقال أحمد إن كان البلدان متباعدين لم يجب شيء في فصل والخلطة تأثير في وجوب الزكاة وسقوطها وهو أن يجعل مال الرجين أو الجماعة بمنزلة المال الواحد عند الشافعي وأحد فالخليفة أن يبلغ المال الخلطة نصيباً ويعفى عليه حول وبشرط أن لا يتميز أحد الخلفين عن الآخر في المشرع والمسرح والمراح والحلب والراعي والفعل وقال أبو حنيفة الخلطة لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب على الأفراد وقال مالك إنما تؤثر الخلطة إذا بلغ مال كل واحد نصيباً وإذا اشتركا في نصاب واحد واختلط فيه لم يجب على كل واحد منهما زكاة عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليه ما الزكاة حتى لو أن أربعين شاة بين مائة وجبت الزكاة وفي خلطة غير المواشي من الأغنام والحبوب والثمار الشافعي قولان أظهرهما وهو الجديد تأثير الخلطة كافي المواشي

باب زكاة النبات

اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً وأن مقدار الواجب من ذلك العشر إن شرب بالمطراً ومن نهر وإن شرب من نضح أو دولاب أو بماء اشتراه ف نصف العشر والنصاب معتبر في الثمار والزروع إلا عند أبي حنيفة فإنه لا يعتبر بل يجب العشر عنده في الكثير والقليل وقال القاضي عبد الوهاب ويقال أنه خالف الإجماع في ذلك في فصل واختلاف في الجنس الذي يجب فيه الحق ما هو فقال أبو حنيفة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزروع سواء سقته السماء أو سقى بضع الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة وقال مالك والشافعي يجب في كل ما ذكر واقفيت به كالخطة والشعير والارز وغيره النخل والكرم وقال أحمد يجب في كل ما يكال ويذخر من الثمار والزروع حتى أوجهم في اللوز وأسقطه في الجوز وفائدة الخلاف بين مالك والشافعي وأحمد أن أحمد يجب في السمسم واللوز والعسق وبرز الكتان والكمون والكرويا والجردل وعند مالك لا يجب وفائدة الخلاف مع أبي حنيفة أن عنده

وإن خالفوا شربهم وكذلك يجب عليك الإيمان والتصديق بحجة ما استنبطه المجتهدون وإن خالف كلام إمامك انتهى وقال في الباب التاسع والستين والثمانمائة من الفتوحات مانعه أيضاً علم أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة لأنهم في منازل الأنبياء والرسل من حيث الاجتهاد وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم الاجتهاد في الأحكام وذلك تشريع عن أمر الشارع فكل مجتهد مصيب من حيث تشريعه بالاجتهاد كان كل نبي معصوم قال وإنما تعبد الله تعالى المجتهدين بذلك ليحصل لهم نصيب من التشريع وتثبت لهم فيه القدم الراسخة فلا يقدم عليهم في الآخرة سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم فتحشر علماء هذه الأمة حفاظ الشريعة المطهرة في صفوف الأنبياء والرسل لا في صفوف الأمم فمن نبي أو رسول أو بجانبه عالم من علماء هذه الأمة أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة الاستاذية في علم الأحكام والأحوال والمقامات والمترلات إلى أن ينتهي الأمر في ذلك بخاتم الأئمة المجتهدين المحمدين الذي هو المهدي عليه السلام

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بالاجزاء أو بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايته يضم بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمته مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى يضم بالاجزاء ولا يجب عليه في هذه الصورة شي حتى يكمل النصاب بالاجزاء من الجنس **فصل** من له دين لازم على مقرملى له ماله زكاته ووجب اخراجه على القول الجديد الصحيح من مذهب الشافعي في كل سنة وان لم يقبضه وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب الاخراج الا بعد قبض الدين وقال مالك لازكاه عليه فيه وان أقام سنين حتى يقبضه فيزكاه لسنة واحدة ان كان من قرض أو عن مبيع وقال جماعة لازكاه في الدين حتى يقبضه ويسألف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو يوسف **فصل** بكره للانسان أن يشتري صدقته فان اشتراها صح عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الظاهر من قول أحمد ومن أصحابه من قال يبطل المبيع ولو كان رب المال دين على رجل من أهل الزكاة لم يجزه له ما قصده عن الزكاة وانما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عن دينه عند المالكة لأنه وعن مالك انه قال يجوز المتقاصصة **فصل** الحلي المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان بمائتين وبعارقال مالك وأحمد لازكاه فيه وللشافعي قولان أحكمهما عدم الوجوب ولو كان لرجل حلي معدل لا جارة للنساء فالراجح من مذهب الشافعي انه لازكاه فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض أصحابه بالوجوب وقال الزبيري من أئمة الشافعية اتخاذا الحلي لا يجوز وتوحيه السقوف بالذهب والفضة حرام وعن بعض أصحاب أبي حنيفة انه جائز وأما اتخاذا أو أنى الذهب والفضة واقتناؤها فمحرم بالاجماع وفيه الزكاة

باب زكاة التجارة

أجمعوا على أن الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود أنها لا تجب في عروض القيمة وأجمعوا على أن الواجب في زكاة التجارة ربع العشر واذا اشترى عبد التجارة وجب عليه فطرته وزكاة التجارة تمام الحول عند المالكة وقال أبو حنيفة تسقط زكاة الفطر واذا كانت العروض للتجارة مرساة للتماء يترتب بها النفاق والاسواق فمنع مالك لا يقومها صاحبها عند كل حول ولا يزكها وان دامت سنين حتى يبيعها بذهب أو فضة فيزكي لسنة واحدة الا أن يعرف حول ما يشتري ويبيع فيجعل لنفسه شهر من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزكاه مع ناض ان كان له وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يقوم ذلك عند كل حول ويزكاه على قيمته واذا اشترى عرضا للتجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طر في الحول عند أبي حنيفة ومالك والشافعي يعتبر به كمال النصاب في جميع الحول وزكاة التجارة تتعلق بالقيمة عند مالك وأحمد وفي أرجح قول الشافعي

باب زكاة المعدن

اتفقوا على أنه لا يعتبر الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي وأجمعوا على أنه لا يعتبر الحول في الركن واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن الا بأحنيقة فانه قال لا يعتبر بل يجب في قليله وكثيره الجنس واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الركن الا في قول للشافعي واختلفوا في قدر الواجب في المعدن فقال أبو حنيفة وأحمد الخمس وقال مالك في المشهور ربع العشر وللشافعي أقوال أحكمها ربع العشر **فصل** واختلفوا في مصرف المعدن فقال أبو حنيفة

من تخفيف وتشديد فلا يلزم من عدم العمل بالمذهب المدرسة بطلانها في نفسها من أصل اشتدادها فانما الامر في ذلك كنسخ الآية أو الحديث فيتمتعنا الحق تعالى بقول ذلك العالم برهة من الزمان ثم يرفع الله تعالى ذلك بحدوث عالم آخر يرجح خلاف القول الاول وقد كان الناس دانوا الله تعالى به وأقنوا الناس به زمانا طويلا فلما جاء ذلك العالم الثاني تركوا قول غيره حتى انك لو قلت لا حدهم اعمل بذلك القول الذي رجح علماء الزمان غيره لا يجيب الى ذلك وقد أجمع أهل الكشف انه ما من قول من أقوال علماء هذه الشريعة الا وكان شرعاني تقدم فأراد الحق تعالى بفضله ورجحه أن يكون لهذه الامة نصيب من الاجر الذي جعل للعالمين بشريمة كل نبى فافهم وقد فات مرة لسيدى على الخواص رحمه الله تعالى في بداية أمرى قبل اجتماعي بالخير عليه السلام أى المذاهب أفضل لخطى في الحائظ بعود كان في يده هذه الدائرة وقال ليس مذهب أولى بالشريعة

[illegible]

1. 1. 1.
 2. 2. 2.
 3. 3. 3.
 4. 4. 4.

[illegible][illegible]

البر أفضل وقال أبو حنيفة أفضل ذلك أكثره ثمة فصل وانفقوا على أن الواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمس إلا بأب حنيفة فقال يجوز من البر نصف صاع ثم اختلفوا في قدر الصاع فقال الشافعي ومالك وأحمد وأبو يوسف هو خمسة أرتال وثلاث بالعراقي وقال أبو حنيفة ثمانية أرتال فصل مذهب الشافعي وجهه ورأى أصحابه وجوب صرف الفطرة الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة وقال الاصطخري من أئمة أصحابه يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط أن يكون المزكي هو المخرج فان دفعها الى الامام لم يعمم الا صاف لانها تكثر في يده ولا يتعدا التعميم وقال النووي في شرح المذهب وجوزها مالك وأبو حنيفة وأحمد الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختاره جماعة من أئمة أصحاب الشافعي كابن المنذر والرواني والشيخ أبي اسحق الشيرازي واذا أخرج فطرته جاز له أخذها اذا دفعت اليه وكان محتاجا عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز ذلك فصل اتفقوا على انه يجوز تجميل الفطرة قبل العيد بيوم ويومين واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنيفة يجوز تقديمها على شهر رمضان وقال الشافعي يجوز التقديم من أول الشهر وقال مالك وأحمد لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب

باب قسم الصدقات

اتفقوا على جواز دفع الصدقات الى جنس واحد من الاصناف الثمانية المذكورين في الآية السكرية إلا الشافعي فانه قال لا يدمن الاستيعاب للاصناف الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا فالقسمة على سبعة فان فقد بعض الاصناف قسمت الصدقات على الموجودين وكذا يستوعب المالك الاصناف ان انحصر المستحقون في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة ولو عدم الاصناف من البلد وجب النقل أو بعضهم رد على الباقي والاصناف الثمانية هم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم والرقاب والغارمون وسبيل الله وابن السبيل والفقير عند أبي حنيفة ومالك هو الذي له بعض كفايته ويعوز باقية والمساكين عندهما هو الذي لا شيء له وقال الشافعي وأحمد الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين هو الذي له بعض ما يكفيه واختلفوا في المؤلفة قلوبهم فذهب أبي حنيفة ان حكمهم منسوخ وهي رواية عن أحمد والمشهور من مذهب مالك انه لم يبق للمؤلفة قلوبهم سهم لغنى المسلمين عنهم وعنه رواية أخرى انهم ان احتجج اليهم في بلد أو ثغر استأنف الامام لوجود العلة وللشافعي قولان انهم هل يعطون بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا الاصح انهم يعطون من الزكاة وان حكمهم غير منسوخ وهي رواية عن أحمد وهل يأخذها العامل على الصدقات من الزكاة أو عن عمله قال أبو حنيفة وأحمد هو عن عمله وقال مالك والشافعي هو من الزكاة وعن أحمد يجوز أن يكون عامل الصدقات عبدا ومن ذوى القربى وعنه في الكافر روايتان وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز والرقاب هم المكاتبون عند الكل غير مالك فيجوز عند أبي حنيفة والشافعي دفع الزكاة الى المكاتبين لمؤدوا ذلك في الكتابة وقال مالك لا يجوز لان الرقاب عنده العبيد الارقاء فعند مالك يشتري من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي رواية عن أحمد والغارمون المدينون بالاتفاق وفي سبيل الله الغزاة وقال أحمد في أظهر الروايتين الحج من سبيل الله وابن السبيل المسافر بالاتفاق وهل يدفع الى الغارم مع الغنى قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا والظاهر عند الشافعي نعم

حضرة التبريع انتهى واعتمادنا في سائر الأئمة المجتهدين انهم كلهم وصلوا الى شهود عين الشريعة المطهرة وانهم ما سلموا لبعضهم بعضا الا لعلمهم بحجة أقوالهم واتصالها بعين الشريعة لا احسانا للظن بهم من غير اطلاع على اتصالها وكيف يصل بعض أتباع المجتهدين الى هذا المقام ولا يناله صاحب المذهب هذا أمر بعيد فقد بلغنا عن جماعة انهم وصلوا الى مقام خرجوا فيه عن التقليد كابن حزم وابن خزيمة والشيخ محمد الجويني كما يدل على ذلك كتابه المسمى بالبحر المحيط فانه لم يتقدم فيه بمذهب معين وكذلك القول فيمن اختلفوا قول لا خلاف قول امامه يحتمل أنه انما اختاره لاطلاعه على اتصال ذلك القول بعين الشريعة كما اتصل به قول امامه على حد سواء كالامام الرافعي والنووي وغيرهم ان اتباع المجتهدين ويحتل انهم كانوا يفتون اساس مذهب غير امامهم احسانا للظن بالأئمة لاسيما اذا كان السائل عاميا لا يعرف نصوص مذهبه ففعل أن كل من وصل الى شهود

[illegible][illegible]

على بن هاشم وهم خمس بطون آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد
المطلب واختلفوا في بني عبد المطلب فحرمها مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته وجوزها أبو
حنيفة وحرمها أبو حنيفة وأحمد على موالى بني هاشم وهو الأصح من مذهب مالك والشافعي

كتاب الصيام

أجمعوا على أن صيام رمضان فرض واجب على المسلمين وأنه أحد أركان الإسلام واتفق الأئمة
الأربعة على أنه يتحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى أن الحائض
والنفساء يحرم عليهما ما فعله بل يرفع عنه ما يصح ويلزمه ما قضاؤه وعلى أنه يباح للحامل والمرضع
الفطر إذا خافا على أنفسهما أو ولديهما ما لم يكن لوصا مناصح فإن أفطر تاتخوفا على الولد لزمه ما
القضاء والكفارة عن كل يوم مد على الراجح من مذهب الشافعي وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة لا
كفارة عليهما وعن مالك روايتان أحدهما الوحوب على المرضع دون الحامل والثانية لا كفارة
عليها وقال ابن عمر وابن عباس تجب الكفارة دون القضاء **فصل** واتفقوا على أن المسافر
والمريض الذي يرجي برؤه يباح لهما الفطر فإن صام أصح فإن تضررا كره وقال بعض أهل
الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الأوزاعي الفطر أفضل مطاوعا من أصبح صائما ثم سافر
لم يجزله الفطر عند الثلاثة وقال أحمد يجوز واختاره المزني وإذا قدم المسافر فطر أو برأ المريض
أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض في أثناء النهار لزمهم أمساك بقية النهار عند أبي
حنيفة وأحمد وقال مالك يستحب وهو الأصح من مذهب الشافعي فإذا أسلم المرتد وجب قضاء
ما فاتته من الصوم في حال رده عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجب **فصل** واتفقوا على أن
الصبي الذي لا يطبق الصوم والمجنون المطبق غير مخاطبين به لكن يؤمر به الصبي لسبع
ويضرب على تركه لعشر وقال أبو حنيفة لا يصح صوم الصبي فلو أفاق المجنون لم يجب عليه قضاء
ما فاتته عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يجب وعن أحمد روايتان **فصل** وأما المريض
الذي لا يرجي برؤه والشيخ الكبير فإنه لا صوم عليهما بل تجب الفدية عند أبي حنيفة وهو الأصح
من مذهب الشافعي لكن قال أبو حنيفة هي عن كل يوم نصف صاع من بر أو صاع من شعير
وقال الشافعي عن كل يوم مد وقال مالك لا صوم ولا فدية وهو قول للشافعي وقال أحمد يطعم نصف
صاع من تمر أو شعير أو مدامن **بر** **فصل** واتفقوا على أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال
أو بأكمل شعبان ثلاثين يوما واختلفوا فيما إذا حال دون مطاع الهلال غيم أو قتر في ليلة الثلاثين
من شعبان فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجب الصوم وعن أحمد روايتان التي نضرها
أصحابه الوجوب قالوا ويتعين عليه أن ينويه من رمضان حكما وإنما ثبت برؤية الهلال عند أبي
حنيفة إذا كانت السماء مصحبة بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وفي الغيم بعدل واحد رجلا
كان أو امرأة حرا كان أو عبدا وقال مالك لا يقبل إلا عدلان وعن الشافعي قولان وعن أحمد
روايتان أظهرهما قول عدل واحد ولا يقبل في هلال شوال واحد بالاتفاق وعن أبي ثور يقبل
ومن رأى هلال رمضان وحده صام ثم إن رأى هلال شوال أفطر سرا وقال الحسن وابن سيرين
لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده ولا يصح صوم يوم الشك عند الثلاثة وقال أحمد في المشهور
عنه أن كانت السماء مصحبة كرموان كانت مغيمة وجب وإذا روى الهلال بالنهار فهو وليلة
المسئلة عند الثلاثة سواء كانت قبل الزوال أو بعده وقال أحمد قبل الزوال للماضية وعنه بعدة

عصرنا هذا فان بيننا
الآن وبين حضرة
التشريع من العلماء نحو
خمس عشرة دورا وأين من
يخرف بصره هذه الادوار
كلها حتى يشهد اتصال
كلام أهل كل دور من
جميع هذه الادوار بالآخر
حتى يصل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتأمل
* وسمعت سيدي عليا
الخواص ربه الله تعالى
يقول ما أمر العلماء الطالب
والمريد بائتمام مذهب
واحد أو شيخ واحد إلا
تقريرا بالطريق عليه حتى
يصل الى عين الشريعة
ويدخل حضرة الحق
سجانيه وتعالى التي هي
حضرة التشريع ويتقلى
برؤية أهلها في أقرب
زمان لا تعصبا لحظوظ
نفوسهم فان حكم من يسلك
من عدة مذاهب أو على
عدة أشياخ في آن واحد
كالذي سافر الى بلد بعيد
وصار يتلفت فيمشي يمنة
ويسرة على غالب الطريق
فهذا رجاء مات ولم يصل
الى مقصده انتهى * واعلم
يا أخي اني لما أطلعت
سيدي عليا الخواص على
هذه الميزان قال يا ولدي
هذه خصيصة نخصك بها
الضر عليه السلام فلا

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

لنا ما أجل في الكتاب
والسنة لما قدر غيرهم على
ذلك كما أنه لولا أن السنة
بينت لنا أحكام الطهارة
ما اهتدينا لاستخراج
كيفية من القرآن وكذلك
القول في بيان عدد
ركعات كل فريضة ونافلة
وكذلك القول في أحكام
الزكاة والصيام والحج
 وغير ذلك من سائر الأحكام
 التي وردت مجملة في القرآن
 والله في ذلك حكم وأسرار
 ومن هنا تعلم يا أخي أن
 السنة قاضية على الكتاب
 ولا عكس فإنه صلى الله
 عليه وسلم هو الذي أبان
 أحكام الكتاب بألفاظ
 شريعتهم وما ينطق عن
 الهوى إن هو إلا وحى نوحى
 وفي القرآن العظيم فإن
 تنازعتم في شئ فردوه إلى
 الله والرسول يعني الكتاب
 والسنة واعملوا بما وافقهما
 أو أحدهما والله أعلم
 * وتسمع سيدى عليا
 الخواص رحمه الله يقول
 لا يكمل العالم عندنا في
 مقام العلم حتى يرد كل قول
 في مذاهب المجتهدين إلى
 الكتاب والسنة ولا يبقى
 عنده تنازع في قول منها
 وهناك يخرج عن العامة
 ويستحق التأقيب بالعالم
 وهو أول مرتبة تكون
 عالم ثم يترقى منها إلى أن يصير يخرج جميع أحكام القرآن من الفاتحة لأنه اهـ الام فاذا قرأها في صلته

يومين من رمضان لزمه عند مالك والشافعي كفارتان وقال أبو حنيفة إذا لم يكفر عن الأولى لزمه
 كفارة واحدة أو في يوم مرتين لم يجب بالوطء الثاني كفارة وقال أحمدان كفارتان الأولى لزمه
 الثاني كفارة **فصل** وأجمعوا على أن الكفارة لا تجب في غير أداء رمضان وعن قتادة
 الوجوب في قضائه وانتفقوا على أن الموطوءة مكروهة أو نائفة يفسد صومها ويلزمها القضاء إلا في
 قول للشافعي وعلى أنه لا كفارة عليها إلا في رواية عن أحمد ولو طلع الفجر وهو مجامع قال أبو
 حنيفة إن نزع في الحال صح صومه ولا كفارة عليه وإن استدام لزمه القضاء دون الكفارة
 وقال مالك إن نزع لزمه القضاء وإن استدام لزمه الكفارة أيضا وقال الشافعي إن نزع في الحال
 فلا شيء عليه وإن استدام لزمه القضاء والكفارة وقال أحمد عليه القضاء والكفارة مطلقا نزع
 أو استدام **فصل** ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فلفظه أو كان مجامعا فترغى في الحال صح صومه
 عند الجماعة إلا ما لكافاه قال يبطل وأقبل في الصوم محرمة عند أبي حنيفة والشافعي في حق
 من تحرك شهوته وقال مالك هي محرمة بكل حال وعن أحمد روايتان ولو قبل فأهذى لم يفطر عند
 الثلاثة وقال أحمد يفطر ولو نظر شهوة فأنزل لم يبطل صومه عند الثلاثة وقال مالك يبطل
 فصل ويجوز للسافر الفطر بالاكل والجماع عند الثلاثة وقال أحمد لا يجوز له الفطر
 بالجماع ومتى جامع المسافر عنده فعليه الكفارة **فصل** وانتفقوا على أن من تعمد الاكل
 والشرب كحاجة قضا في يوم من شهر رمضان أنه يجب عليه القضاء وأمساك ببقية النهار ثم
 اختلفوا في وجوب الكفارة فقال أبو حنيفة ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في أرجح قوله
 وأحمد لا كفارة عليه وانتفقوا على أن من أكل أو شرب ناسيا فإنه لا يفسد صومه إلا ما لكافاه
 قال يفسد صومه ويجب عليه القضاء وانتفقوا على أنه يحصل قضاء ذلك اليوم الذي تعمد الاكل
 فيه بصيام يوم مكانه وقال ربيعة لا يحصل إلا باني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم
 شهر أو قال النخعي لا يقضى إلا بألف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر **فصل**
 إذا فعل الصائم شيئا من محظورات الصوم كالجماع والاكل والشرب ناسيا لصومه لم يبطل عند
 أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يبطل وقال أحمد يبطل بالجماع دون الاكل وتجب به الكفارة
 ولو أكره الصائم حتى أكل أو أكرهت المرأة حتى مكثت من الوطء فهل يبطل الصوم قال أبو
 حنيفة ومالك يبطل وللشافعي قولان أحكمهما عند الرافعي البطلان وأحكمهما عند النووي عدم
 البطلان وقال أحمد يفطر بالجماع ولا يفطر بالاكل ولو سبق ما المضمضة والاستنشاق إلى
 جوفه من غير مبالغة قال أبو حنيفة ومالك يفطر وللشافعي قولان أحكمهما أنه لا يفطر وهو قول
 أحمد ولو أغشى على الصائم جميع النهار لم يصح صومه بالاتفاق وقال المزني يصح ولو نام جميع النهار
 صح صومه بالاتفاق وعن الأصطخري من الشافعية أنه يبطل **فصل** من فاته شيء من رمضان
 لم يجز له تأخير قضائه فإن أخره من غير عذر حتى دخل رمضان أخر أتم ولزمه مع القضاء لكل
 يوم مده ذم مذهب مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز له التأخير ولا كفارة عليه
 واختاره المزني فلو مات قبل إمكان القضاء فلا تارك له ولا إثم بالاتفاق وعن طاووس وقاتدة أنه
 يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا وإن مات بعد التمكن وجب لكل يوم مده عند أبي حنيفة ومالك
 إلا أن ما لكافا لا يلزم الولي أن يطعم عنه إلا أن يوصى به وللشافعي قولان الجديد الاصح أنه
 يجب لكل يوم مده القديم المختار الفتى به إن وليه يصوم عنه والولي كل قريب وقال أحمدان

يجدها كلها ترجع الى الشريعة المطهرة ٥٠ ولا يخرج منها قول واحد اعلم عدم خروج شيء من المذاهب وأقوال مقلديهم

عن احمد بن محمد بن عيسى
الشريعة التي بين هما
التخفيف والتشديد وقد
ألفت كتابا في دماء الأئمة
كلهم للرأي وبين حثهم
على العمل بالكتاب والسنة
وها أنا أشير الى طرف صالح
منه فأقول وبالله التوفيق
ذكر الامام البخاري رضي
الله عنه في أوائل كتاب
الفرائض من صحيحه عن
عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه أنه كان يقول تعلموا
العلم قبل الظاهرين قال
البخاري يعني الذين
يتكلمون في دين الله بالأي
أنهى فانتظر كيف نفى
عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه العلم عن يتكلم في دين
الله بالأي ولعلك يا أخي اذا
جاء قول عن صحابي تتوقف
في العمل به وتقول لعله
رأى فان الصحابي لو لا علم
أن قوله موافق للشريعة
ما قاله وأقل مراتبه في
القبول ان تبعه لعله كقول
عالم من علماء الشريعة ثم
هو لا يخرج عن احدي
مرتبتين الشريعة أبدا
يروى الامام الاعظم أبو
حنيفة رضي الله عنه مرفوعا
القدريه تجوس هذه الأمة
وشريعة الدجال ويوكان
عمر بن الخطاب رضي الله
عنه يقول سيأتي قوم
يجادلونكم بحسبنا القرآن في ذنوبهم بالسنة فان أصحاب السنة أعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي وأصحاب

فصل واذا خرج من المعتكف اغتسل بغير قضاء الحاجة والا كل والشرب لا يبطل حتى
يكون أكثر من نصف يوم وأما الخروج الى الأبد منه كقضاء الحاجة وغسل الجنابة بخارج بالاجماع
ولو اعتكف بغير الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج اليها بالاجماع وهل يبطل
اعتكافه أم لا قال أبو حنيفة ومالك لا يبطل وللشافعي قولان أحكمهما وهو المنصوص في عامة
كتبه يبطل الا ان شرطه في اعتكافه والثاني وهو نصه في البويطي لا يبطل واذا شرط
المعتكف انه اذا عرض له عارض فيه قربة كزيادة مريض وتشجيع جنازة جازله الخروج ولا
يبطل اعتكافه عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يبطل **فصل** ولو باشر
المعتكف في الفرج عمدا بطل اعتكافه بالاجماع ولا كفارة عليه وعن الحسن البصري
والزهري انه يلزمه كفارة بمن ولوطي ناسيا لا اعتكافه فسد عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال
الشافعي لا يفسد ولو باشر فيمادون الفرج بشهوة بطل اعتكافه ان أنزل عند أبي حنيفة
وأحمد وقال مالك يبطل أنزل أو لم ينزل وللشافعي قولان أحكمهما يبطل ان أنزل **فصل** ولا
يكفر للمعتكف التطيب والبس رفيع الثياب عند الثلاثة وقال أحمد يكفر له ذلك ويكره له الصمت
الى الليل بالاجماع قال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة **فصل**
يستحب للمعتكف الصلاة والقراءة والذكر بالاجماع واختلافوا في اقراء القرآن والحديث
والفقه فقال مالك وأحمد لا يستحب وقال أبو حنيفة والشافعي يستحب وكان وجهه ما قال مالك
وأحمد ان الاعتكاف حبس النفس وجمع القلب على نور البصيرة في تدبر القرآن ومعاني الذكرك
فيكون ما فرق المهمة وشغل البال غير مناسب لهذه العبادة وأجمعوا على انه ليس للمعتكف أن
يخبر ولا يكتب بالصنعة على الإطلاق والله أعلم

كتاب الحج

أجمع العلماء على ان الحج أحد أركان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حرا بالغ عاقل
مستطيع في العمر مرة واحدة واختلافوا في العمرة فقال أبو حنيفة ومالك هي سنة وقال أحمد
هي فرض كالج وللشافعي قولان أحكمهما انها فرض ويجوز فعل العمرة في كل وقت مطلقا من غير
حصر بلا كراهة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك يكفره أن يعتمر في السنة مرتين وقال
بعض أصحابه يعتمر في كل شهر مرة **فصل** والمستحب لمن وجب عليه الحج أن يبادر الى
فعله فان أخره جازع عند الشافعي فانه يجب عنده على التراخي وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور
عنه وأحمد في أظهر الروايتين يجب على الفور ولا يؤخر اذا وجب **فصل** ومن لزمه الحج فلم
يحج حتى مات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط
عنه عند الشافعي وأحمد ويجب أن يحج عنه من رأس ماله سواء أوصى به أو لم يوص كالدين وقال
أبو حنيفة ومالك يسقط الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه الا أن يوصى به فيحج عنه من ثلثه
واختلفوا من أين يحج عن الميت فقال أبو حنيفة وأحمد من ديرة أهله وقال مالك من حين
أوصى به وقال الشافعي من الميقات **فصل** وأجمعوا على ان الصبي لا يجب عليه الحج ولا
يسقط عنه فرضه بالحج قبل البلوغ ولكن يصح احرامه به باذن وليه عند مالك والشافعي وأحمد اذا
كان بهقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وياه وقال أبو حنيفة لا يصح احرام الصبي بالحج **فصل**
وشرط وجوب الحج الاستطاعة امانية له القادر أو بغيره للعضوب فشرط الاستطاعة في حق

من

הנהגות ודרכים אשר יצאו מן המלך דוד בן ישי

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والنصديق فان الامام ما كارضى الله عنه ٥٢ لولا رأى في السنة ما شهد لتخريم الغناء ما قال بتخريمه فافهم * وكان

على المتنع دم ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام ويجب أيضا على القارن دم وهو شاذ باتفاق
الاربعة وقال داود وطاوس لادم على القارن وقال الشعبي على القارن بدنة واختلفوا في حاضري
المسجد الحرام فقال الشافعي وأحمد من كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة وقال أبو حنيفة
هم من كان دون المواقيت الى الحرم وقال مالك هم أهل مكة وذى طوى **فصل** ويجب
دم المتنع بالاحرام بالحل عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك لا يجب حتى يرمى جرة العقبة
واختلفوا في وقت جواز اخراجه فقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز ذبح الهدى قبل يوم النحر
وللشافعي قولان أظهرهما بعد الفراغ من العمرة **فصل** وإذا لم يجد الهدى في موضعه
انتقل الى الصوم وهو ثلاثة أيام في الحل وسبعة اذا رجع الى أهله ولا تصام الثلاثة عند مالك
والشافعي الا بعد الاحرام بالحل وقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين اذا أحرمت بالعمرة جاز له
صومها وهل يجوز صومها في أيام التشريق للشافعي قولان أظهرهما عدم الجواز وهو مذهب
أبي حنيفة والقديم المختار الجواز وهو مذهب مالك ورواية عن أحمد ولا يعوت صومها بفوت
يوم عرفة الا عند أبي حنيفة فانه يسقط صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الراجح من مذهب
الشافعي يصومها بعد ذلك ولا يجب في تأخير صومها غير القضاء وقال أحمد ان أخره لغير عذر
لزمه دم وكذلك اذا أخر الهدى من سنة الى سنة لزمه دم واذا وجد الهدى وهو في صومها استحب
له الانتقال الى الهدى وقال أبو حنيفة يلزمه ذلك **فصل** وأما صوم السبعة ففي وقته
للشافعي قولان أحدهما اذا رجع الى أهله وهو مذهب أحمد والثاني الجواز قبل الرجوع وفي
وقت جواز ذلك وجهان أحدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحل
وان كان بمكة وهو قول أبي حنيفة **فصل** وإذا فرغ المتنع من أفعال العمرة صار حلالا
سواء ساق الهدى أو لم يسق عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد ان كان ساق الهدى لم يجز
له التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيحرم بالحل على العمرة فيصير قارنا ثم يتحل منهما

باب المواقيت

وهي زمانية ومكانية فالزمانية أشهر مع لومة لا يجوز الاحرام بالحل الا فيها وهي شوال وذو القعدة
وعشرة أيام من ذي الحجة عند أبي حنيفة وأحمد فاذ خلا يوم النحر وقال مالك شوال وذو القعدة
وذو الحجة وقال الشافعي شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة فان أحرمت بالحل في غير أشهره
كره ذلك وانعقد حجة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والاصح من مذهب الشافعي انه ينعقد عمرة
لا حجة وقال داود لا ينعقد شيئا وأما المكانية فيمقات من بمكة نفس مكة ومن كانت داره بعيدة عن
الميقات فان شاء أحرمت من داره وان شاء من الميقات بالاتفاق واختلفوا في الأفضل فقال أبو
حنيفة من داره أفضل وهو قول للشافعي وصححه الرافعي وقال مالك وأحمد من الميقات أفضل
وهو قول للشافعي وصححه النووي قال وهو موافق للحديث الصحيحة المواقيت المعروفة
لأهلها ولول من عليها من غيرهم بالاتفاق **فصل** ومن بلغ ميقاتا لم يجز له مجاوزته بغير
احرام بالاتفاق فان فعل لزمه العود الى الميقات ليحرم منه بالاتفاق وحكى عن الشعبي والحسن
البصري انهما قالوا الاحرام من الميقات غير واجب واذا لزمه العود وكان الموضع مخوفا أو ضاق
الوقت لزمه دم لمجاوزته الميقات بغير احرام بالاتفاق وحكى عن سعيد بن جبير أنه قال لا ينعقد
احرامه ومن دخل مكة غير محرم لم يلزمه القضاء عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة

الامام أحمد ان بن سهل
رضي الله عنه يقول لو
كنت قاضيا لحبست كل
هذين الرجلين رجلا يطلب
الحديث ولا يطلب النقة
ورجلا يطلب الفقه ولا
يطلب الحديث وانظر الى
الائمة المجتهدين كيف طلبوا
الحديث والفقه وما
اكتفوا بأحد هما واقتدوا به
في ذلك انتهى * روى
النووي عن الامام الشافعي
رضي الله عنه انه كان
يقول حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم مستغن بنفسه
اذا صح يعني انه لا يحتاج
الى قرآن يعصده لان
السنة قاضية على القرآن
ولا عكس لانها مبينة ما
أجل منه وكان الامام
جعفر الصادق رضي الله عنه
يقول من أعظم فتنة على
الامة قوم يقيسون في
الامور برأيهم فيحرمون ما
أحل الله ويحلون ما حرم
الله انتهى وسئل الامام
الشافعي رضي الله عنه عن
محرم قتل زبورا فقال
ما أتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا
وكان عمر بن الخطاب رضي
الله عنه يقول والذي نفس
عمر بيده ما قبض نبيه صلى
الله عليه وسلم ولا رفع
الوحى عنه حتى أغنى

أقننه كلهم عن الرأى * وكان الشعبي رضي الله عنه يقول سيجي قوم يقيسون الامور برأيهم فينهدم الاسلام يلزمه

الله عنه بمكة يفتي الناس
ورأيت الامام أحمد
واسحق بن راهويه حاضرين
فقال الامام الشافعي قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهل ترك لنا عقيل
من دار فقال اسحق رويانا
عن الحسن و ابراهيم انهم
لم يكونوا بزمانه وكذلك
عطاء ومجاهد فقال الامام
الشافعي رضي الله عنه
لا يصح لو كان غيرك
موضعك لمركت أذنه
أقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم وتقول عطاء
وطاوس و ابراهيم والحسن
وهل لاحد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حجة
باني هو وأبي * وكان أبو
العباس بن سريج رضي
الله عنه يقول أهل الحديث
أعظم درجة من الفقهاء
لا اعتناهم بضبط الاصول
* وكان الامام أحمد رضي
الله عنه يقول سألت الامام
الشافعي عن القياس فقال
عند الضرورات * وكان
الامام الشافعي رضي الله
عنه يقول لولا أهل الحمار
لخطبت الزنادقة على المنابر
* وكان عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه يقول من
سئل عن علم لم يعلمه فليقل
الله أعلم فان الله تعالى
قال لنبيه محمد صلى الله

ملاك وأحمد لا يجب الجزاء بقتل الصيد المأول وقال داود لا يجب الجزاء بقتل الصيد الخطأ
وتحرم الاعانة على قتل الصيد بدلالة ولكن لا جزاء على الدال عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة
يجب على كل واحد منهم ما جزاء كامل حتى قال لودل جماعة من المحرمين محرماً وأخلاقاً في الحرم
على صيد فقتله وجب على كل واحد منهم ما جزاء كامل ويحرم على المحرم أكل ما صيد وقال
أبو حنيفة لا يحرم وإذا ضمن صيداً ثم أكله لم يجب عليه جزاء آخر وقال أبو حنيفة يجب وإذا كان
الصيد غير مأكول ولا متولداً من مأكول لم يحرم قتله على المحرم وقال أبو حنيفة يحرم بالأحرام
قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء لا اللب * فصل المحرم لو طيب أو أذهن ناسياً لا حرامه
أو جاهلاً بالتحريم لم يجب عليه كفارة عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك تجب ولو لبس قميصاً
ناسياً ثم ذكر نزعته من قبل رأسه بالاتفاق وقال بعض الشافعية يشقه شفا ولو حلق الشعر أو قلم
الظفر ناسياً أو جاهلاً فلا فدية الا على قول للشافعي وهو الراجح وان قتل صيداً ناسياً أو جاهلاً
وجب الفدية بالاتفاق وان جامع ناسياً أو جاهلاً لزمه الكفارة الا في قول للشافعي فانه لا يلزمه
ولا يفسد حجه وهو الراجح * فصل ويجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم ظفروه ولا شيء عليه عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز للمحرم أن يغتسل بالسدر والخطمي
وقال أبو حنيفة لا يجوز ونلزمه الفدية وإذا حصل على بدنه وريح جازله أزالته وقال مالك يلزمه
بذلك صدقة ويكره للمحرم الاكتحال بالأثمد وقال ابن المسيب بالمنع ولا شيء في الفصد والحجامة
وقال مالك فيه الصدقة

باب ما يجب بمحظورات الاحرام

اتفقوا على ان كفارة الحاق على التخيير ذبح شاة أو اطعام ستة مساكين ثلاثة أصع أو صيام
ثلاثة أيام واختلافوا في القدر الذي يلزم به الفدية فقال أبو حنيفة حاق ربع رأسه وقال مالك
حاق ما يحصل به امانة الاذي عن الرأس وقال الشافعي ثلاث شعرات وعن أحمد ورايتان
أحدهما ثلاث شعرات والثانية الربع وإذا حلق نصف رأسه بالعذاة ونصفه بالمشي وجب عليه
كفارتان عند الشافعي قولاً واحداً وبه قال أحمد بخلاف التطيب واللباس في اعتبار التقريب
والتابع وقال أبو حنيفة إذا كانت هذه المحظورات غير قتل الصيد في مجلس واحد وجبت كفارة
واحدة كفر عن الاول أو لم يكفروا وكانت في مجلس وجبت لكل مجلس كفارة الا أن يكون
تكراره لمعنى واحد كمرض وعن مالك كقول أبي حنيفة في الصيد وكقول الشافعي فيما سواه
* فصل وإذا وطئ المحرم في الحج والعمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ووجب المضي في فاسده
والقضاء على الفور من حيث أحرم في الاداء بالاتفاق ويلزمه عند الشافعي وأحمد بدنه وقال
أبو حنيفة ان وطئ قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه
بدنه وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي وعقد الاحرام لا يرتفع بالوطء في الحائض بالاتفاق
وقال داود يرتفع وهل يلزمه ما أن ينقر في موضع الوطء الظاهر من مذهب أبي حنيفة
والشافعي انه يستحب وقال مالك وأحمد بوجوبه وان وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول قال أبو
حنيفة يلزمه شاة كفر عن الاول أو لم يكفر الا أن يتكرر ذلك في مجلس واحد وقال مالك
لا يجب بالوطء الثاني شيء وللشافعي قولان أحدهما يجب كفارة ثانية ثم قيل بدنه كالاول وقيل
شاة والاصح كفارة واحدة وقال أحمد ان كفر عن الاول وجبت بالثاني بدنه وإذا قبل بشهوة أو

[illegible]

والله اعلم بالصواب

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

✽ ၂၀-၁၁-၇၇ ✽

[illegible]

عنه ولا يشاء الله سبحانه ولا يشاء من أمره ولا يشاء من خلقه ولا يشاء من خلقه ولا يشاء من خلقه ٥٥

يخفون على الناس دينهم
اذا جاء وقتهم وقبل الامام
أبى حنيفة رحمه الله
ما يقول فيما أحدث الناس
من الكلام في الغرض
والجوهروا الجسم فقال
هذه مقالات الفلاسفة
فعلكم بالارزوطريق
السلف واياكم وكل محدث
فانه بدعة وقيل له مرة قد
ترك الناس العمل بالحديث
وأولوا على سماعه فقال
رضى الله عنه نفس سماعهم
للحديث عمل به وكان يقول
لم يزل الناس في صلاح ما دام
فيهم من يطالبوا بالحديث
فاذا طلبوا العلم بلا حديث
فسدوا انتهى فالتدبير
ان جعل الامام أباح حنيفة
من أهل الراى فانه تعصب
عليه يمين * وكان رضى
الله عنه يقول لعن الله
عمرو بن عبيد فانه فتح
للناس باب الخوض فيما
لا ينعهم * وكان رضى الله
عنه يقول لا ينبغي لاحد
أن يقول قولاً حتى يعلم
ان شريعة رسول الله صلى
الله عليه وسلم تقبل له
* وكان أبو عاصم رضى
الله عنه يقول اذا تبحر
الرجل في الحديث كان
الناس عنده كالبحر * وكان
أبو بكر بن عباس رضى الله
عنه يقول أهل الحديث

أحد يفعله واذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه بالاتفاق وعن الحسن البصرى والثوري
وابن الماجشون انه يلزمه دم والقراءة في الطواف مستحبة عند جماهير العلماء وكرهها مالك
فصل من يقول بوجوب الطهارة في الطواف وهم مالك والشافعي وأحمد عندهم أن
من أحدث فيه تواءم وبني للشافعي فيه قول آخر انه يستأنف وركعتا الطواف واجبتان عند أبي
حنيفة وذلك قول للشافعي وقال مالك وأحمد هاستنأف وهو الراجح من مذهب الشافعي فصل
والسعي ركن في الحج والمعصرة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة واجب يجزئ بدم وعن أحمد
روايتان أحدهما واجب والاخرى مستحب والذهب من الصفا إلى المروة مرة والعود منها إلى
الصفا أخرى عند كافة الفقهاء وحكى عن ابن جرير الطبري ان الذهاب والإياب بحسب مرة
واحدة وتابعه أبو بكر الصيرفي من الشافعية ولا بد عند مالك والشافعي وأحمد أن يبدأ بالصفا
ويختم بالمروة فان عكس لم يعتد به وقال أبو حنيفة لا حرج عليه فصل يستحب أن يجمع
في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار عند الثلاثة وقال مالك يجب والركوب والمشي في الوقوف
سواء عند أبي حنيفة ومالك وهو الراجح من قول الشافعي وقال أحمد الركوب أفضل وهو قول
قديم للشافعي واذا وافق عرفة يوم الجمعة لم تصل الجمعة وذلك معنى وأما يصلى الظهر ركعتين عند
كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلى الجمعة بعرفة وقال القاضي عبد الوهاب وقد سأل أبو يوسف
مالك عن هذه المسألة بحضرة الرشيد فقال مالك سقايانا بالمدينة يعلمون أن لا الجمعة بعرفة وعلى
هذا أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك فصل والمبيت بمزدلفة نسك وليس
بركن بالاتفاق وحكى عن الشعبي والنخعي انه ركن ويجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء
بالاجماع فلو صلى كل واحدة منهم ما في وقتها جاز عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجزئه ذلك فصل والرمي واجب بالاتفاق ولا يجوز بتغير الجارة عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الارض وقال داود يجوز بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع
الشمس بالاتفاق فان رمى بعد نصف الليل جاز عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك
لا يجوز الرمي الا بعد طلوع الفجر الثاني وقال مجاهد والنخعي والثوري لا يجوز الا بعد طلوع
الشمس ويقطع التلبية مع أول حصاة من رمي جرة العقبة عند الثلاثة وقال مالك يقطعها بعد
الزوال يوم عرفة فصل أفعال يوم النحر أربعة الرمي والنحر والحلق والطواف والمستحب
عند الثلاثة أن يأتي بها على الترتيب وقال أحمد هذا الترتيب واجب والأفضل حلق جميع الرأس
واختلافوا في أقل الواجب فقال أبو حنيفة الربع وقال مالك الكل أو الاكثر وقال الشافعي
يجزئ ثلاث شعرات ويبدأ بالحلق بالمشق الايمن وقال أبو حنيفة بالمشق الايسر فاعتبر بين
الحالتين ومن لا شعر على رأسه يستحب له امرار الموشى عليه وقال أبو حنيفة لا يستحب
فصل ويستحب الهدى وهو أن يسوق معه شيئاً من النعم ليدنجه ويستحب الله ما رآه اذا
كان من الابل أو البقر في صفحة سنامه الايمن عند الشافعي وأحمد وقال مالك في الحناب
الايسر وقال أبو حنيفة الاشعار محرم ويستحب أن يقلد الابل بعتلين وكذلك الغنم عند الثلاثة
وقال أحمد لا يستحب تقليد الغنم واذا كان الهدى تطوعاً فهو باق على ملكه بالاتفاق يتصرف
فيه الى أن ينحره وان كان من ذور زال ملكه عنه وصار لساكنين فلا يباع ولا يبدل عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة يجوز بيعه وايداله بغيره ويجوز أن يشرب من لبنه ما فضل عن ولده وقال أبو

يقول ما يجادل في آيات الله
الذين كفروا وما كانت
زندقة قط ولا بدعة ولا
كفر ولا جراءة على الله
تعالى إلا من قبل علم
الكلام وكثرة الجدال
انتهى * وكان عمر بن
عبد العزيز رضي الله عنه
يقول إذا رأيتم جماعة
يتناجون سرا فيما بينهم
بأمر دينهم فاشهدوا أن
ذلك ضلالة وبدعة * وكان
يقول أكابر الناس هم
أهل السنة وأصاغرهم
أهل البدعة * وكان سفيد
الثوري رضي الله عنه
يقول أهل السنة والجماعة
هم المراد بقول الناس
السواد الأعظم وإن كان
واحد انتهى * فهذا أنا قد
أثبت لك ذلك جميع الأئمة
للرأي فاعمل يا أخي بأقوالهم
بطبيب نفس وانشرح
صدرك لاسيما الأئمة المجتهدين
وأكابر مقلديهم * وقد
ثبت جميع الأئمة المجتهدين
اتباعهم على العمل
بالكتاب والسنة إذا كان
كلامهم مخالفا للكتاب
والسنة أولا حدهما
وتبرؤا من الرأي هضم
لنفوسهم واحتياط لها
لعدم عصمتهم وأدبامع
الشارع صلى الله عليه وسلم
المراد بذكر الرأي حيث

الظاهر لا ينفقد أحرامه والامة كالعبد الآن يكون لما زوج فيه اعتبارا منه مع الولي وعن محمد بن
الحسن أنه لا يعتبر أن الزوج فصل للزوجة أن تحرم بحجة الاسلام بغير إذن زوجها عند
أبي حنيفة ومالك وأحمد واختلف قول الشافعي في ذلك والأصح منه وهنل الزوج تحصيل
زوجته من القرض للشافعي قولان أظهرهما في الراجح أن له ذلك كما له منه ما من ابتداءه وقال
أبو حنيفة ومالك ليس له تحصيلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وله منه ما من حج
النطق في الابتداء فان أحرمت فلا تحصيلها عند الشافعي

في كتاب الاضحية

هي مشروعة بأصل الشرع بالاجماع واختلف هل هي سنة أو واجبة فقال مالك والشافعي
وأحمد وصاحب أبي حنيفة هي سنة مؤكدة وقال أبو حنيفة هي واجبة على المقيمين من أهل
الامصار واعتبر في وجوب النصاب ويدخل وقتها عند الشافعي بطولع الشمس يوم النحر ومضى
قد وصلة العبد والخطبتين صلى الإمام أو لم يصل وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد من شرط حجة
الاضحية أن يصلي الإمام ويخطب إلا أن أبا حنيفة قال يجوز لأهل السواد أن يضحوا إذا
طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية بطولع الشمس فقط وآخر وقتها عند
الشافعي آخر أيام التشريق وقال أبو حنيفة ومالك آخر الثاني من أيام التشريق وقال شعيب بن
جبير يجوز لأهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ولا أهل السواد إلى آخر أيام التشريق
وقال ابن سيرين لا يجوز مطلقا إلا في يوم النحر خاصة وعن النخعي الجواز إلى آخر شهر ذي الحجة
وإذا كانت الاضحية واجبة لم يسقط ذبحها بفوات أيام التشريق بل يذبحها أو يكون قضاء عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة يسقط الذبح ويدفع إلى الفقراء فصل ومن دخل عليه عشر ذي
الحجة وقصده أن يضحي فالمستحب له عند مالك والشافعي أن لا يخلق شعره ولا يقلم ظفره حتى
يضحي فان فعله كان مكرها وقال أبو حنيفة هو مباح لا يكره ولا يستحب وقال أحمد بتصريه
فصل وإذا التزم أضحية معينة وكانت سائمة فحدث بها عيب لم يمنع إجراءها عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة يمنع والمرض اليسير في الاضحية لا يمنع الإجراء والكبير الذي يفسد اللحم يمنع
والجرب البين يمنع الإجراء لانه يفسد اللحم والعमी يمنع الإجراء وكذا العور بالاتفاق وعن بعض
أهل الظاهر انه لا يمنع تركه مكسورة القرن وقال أحمد لا تجزئ مكسورة القرن ولا تجزئ
العرعاء عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة تجزئ ومقطوعة الأذن لا تجزئ بالاجماع وكذا
الذنب لفوات جزء من اللحم فان كان المقطوع يسيرا فالراجح من مذهب الشافعي المنع والخيار
عند من آخرى أصحابه الإجراء وقال أبو حنيفة ومالك إن ذهب الأقل أجزأت أو لا كثر فلا وعن
أحمد فيما زاد على الثلاث روايتان فصل ويجوز له أن يستنيب ذبح الاضحية ولو
ذميا وإن كره عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز استنابة الذبي ولا تكون أضحية وإذا اشتري شاة
بنية الاضحية لم تصر أضحية عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تصير فصل والمستحب أن
يسمى الله تعالى عند ذبح الاضحية وغيرها فان تركها قال أبو حنيفة إن ترك الذابح التسمية عمدا
لم تؤكل ذبيحته وإن تركها ناسيا كانت وقال مالك إن تعمد تركها لم تبغ وإن تركها ناسيا فبفسه
روايتان وعنه رواية ثالثة تحمل مطلقا سواء تركها عمدا أو سهوا وقال القاضي عبد الوهاب
وهذه أصحابه إن تارك التسمية عمدا غير متأول لا تؤكل ذبيحته ومنهم من يقول إنها سنة وقال

ገጽ ፩ ስምዖን

[illegible]

﴿مَدَنِيَّاتُ﴾

[illegible][illegible]

الاذخر قال ان الله تعالى كان حرم جميع ٦٠ تجبرها لم ينج الاذخر ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان أشقى على امتي

لاخرت صلاة العشاء الى ثلث الليل أى وجوبا وتظيره لولا ان أشقى على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة أو وجوبا وفي رواية عند كل فريضة ويؤيد ذلك في قسم التحريم نهيه صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور وعن اذكار لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام ونحو ذلك ثالثا ما جعله تأديبا لا مئة فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلا حرج عليهم ومنه نهيه صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وكأمره بالمسح على الخفين وفي القرآن فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول أى الكتاب والسنة وقد تقدم في هذه الميزان بيان ان السنة قاضية على الكتاب ولا عكس وأنه لولا السنة ما عرف الجمل في القرآن فراجعوه وايضا ذلك ان تعلم انه لولا السنة ما عرف العلماء استخراج الجمل من القرآن لان بابا لم يفتح الشارع صلى الله عليه وسلم لا يقدر أحد على فتحه اذا علمت ذلك فليس في الكتاب أحكام الغسل والطهور والمياه ولان صلاة الصبح ركعتان ولان الظهر والعصر والعشاء أربع ولان المغرب ثلاث وليس في الكتاب أيضا ما يقال في التوجه بعد الاحرام ولا

التخيير والآخرى وجوب الكفارة لا غير فصل ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه عند الشافعي أن يتصدق بجميع ماله وقال أصحاب أبي حنيفة يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة به أى الزكوية استحبابا ولهم قول آخر انه يتصدق بجميع ما يملكه وقال مالك يتصدق بثلاث جميع أمواله الزكوية وغيرها وعن أحمد روايتان أحدهما ان يتصدق بثلاث جميع أمواله والآخرى يرجع في ذلك الى ما يراه من مال دون مال فصل واذنذر الصلاة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا في مسجد المدينة والاقصى عند مالك وأحمد وهو الاصح من قولي الشافعي وقال أبو حنيفة لا تعين الصلاة بالنذر في مسجد بحال فصل واذنذر صوم يوم بعينه فافطر لم يذرك قضاء عند الثلاثة وقال مالك اذا أفطر لم يرض لم يلزمه القضاء واذنذر صوم عشرة أيام جاز صومها متتابع او متفرقا بالاتفاق وقال داود يلزمه الصوم متتابع فصل ولونذر قصد البيت الحرام ولم تكن له نية حج ولا عمرة أو نذر المشي الى بيت الله الحرام فالمشهور من مذهب مالك وأحمد انه يلزمه القصص بجميع أو عمرة وأنه يلزمه المشي من ديرة أهله وقال أبو حنيفة لا يلزمه شيء الا اذا نذر المشي الى بيت الله الحرام فاما نذر القصص والذهاب اليه فلا وان نذر المشي الى مسجد المدينة أو الاقصى فلا شافعي قولان أحدهما وهو قوله في الام لا ينعقد نذره وهو قول أبي حنيفة والثاني انه مقدور يلزمه وهو الراجح وهو قول مالك وأحمد فصل واذ نذر فعل مباح كما اذا قال لله على أن أمشي الى بيتي أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي متى خالف لزمه كفارة يمين وان كان لا يلزمه فعل ذلك وعن أحمد انه ينعقد نذره بذلك وهو بالخيار بين الوفاء به وبين الكفارة

كتاب الاطعمة

الزعم حلال بالاجماع ولحم الخيل حلال عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال مالك بكرهته والمرجح من مذهبه التحريم وقال أبو حنيفة بتحريمه ولحم البغال والحير الا هامة حرام عند الثلاثة واختلف عن مالك في ذلك والمروى عنه انها مكروهة كراهة مخالطة والمرجح عند محققى أصحابه التحريم وحكى عن الحسن حل لحم البغال وعن ابن عباس اباحة لحوم الجرا الهامة فصل واتفق الاثمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد على تحريم كل ذى مخلب من الطير يعدوبه على غيره كالعقاب والصقرو والبازي والشاهين وكذا ما لا مخلب له الا أنه يأكل الجيف كالنسر والرخم والغراب الابقع والاسود وأباح ذلك مالك على الاطلاق وأما غير ذلك من الطير فكأنه مباح بالاتفاق والمشهور انه لا كراهة فيما نسي عن قتله كالخطاف والهدهد والغمامش والبوم والبيغاء والطاوس الا عند الشافعي والراجح تحريمه فصل واتفقوا ايضا على تحريم كل ذى ناب من السباع يعدوبه على غيره كالاسد والثعلب والفهد والذئب والذئب والهريرة والفيل الا ما لا يكافئه أباح ذلك مع الكراهة والارنب حلال بالاتفاق والزرافة لا يعرف فيها نقل وصح صاحب التخيير تحريمها وقال شيخنا السبكي في القموى الحليسة المختار حلها والغلاب والضبع حلال عند الشافعي وأحمد وكذا عند مالك مع الكراهة وقال أبو حنيفة بتحريمها والضبع واليربوع مباحان عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يكره أكلهما وقال أحمد باباحة الضب وعنه في اليربوع روايتان فصل ويحرم أكل حشرات الارض كالقار عند الثلاثة وقال مالك بكرهته من غير تحريم ومنها الجراد ويؤكل ميتا على كل حال وقال مالك لا يؤكل كل

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الورع وأعجب التصرف
وروى البيهقي عن عبد الله
ابن مسعود انه كان يقول
لا يقلدن رجل رجل في دينه
فان آمن آمن وان كفر كفر
قلدوا العلماء العاملين
وكان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه اذا أفتى الناس
يقول هذاري عمر فان
كان صوابا فلن الله وان كان
خطأ فلي عمر وروى البيهقي
عن مجاهد وعطاء ومالك
ابن أنس انهم كانوا يقولون
ما من أحد الا أخوذ من
كلامه ومردود عليه
الارسل الله صلى الله عليه
وسلم ونقل الامام أبو محمد
ابن حزم عن الامام مالك
رضي الله عنه انه قال لما
حضرته الوفاة لقد وددت
الا انني اضرب على كل
مسئلة فتهايرني سوطا
ولا ألقى رسول الله صلى الله
عليه وسلم شي زدتني في
يعنه أو خالفت ظاهرها
بدوروى الشيخ محيي الدين
الفتوحات المكية عن
امام الاعظم أبي حنيفة
انعمه ان بن ثابت رضي
الله عنه انه كان يقول حرام
لي كل من لم يعرف دليلي
ن يفتي بكلامي وانه كان
أفتي به يقول هذاري
ن حنيفة وهو أحسن
قد رنا عليه فن جاء

روايتان احدهما يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه والثانية يباح للضرورة ولا
ضمان عليه وأما اذا كان عليه حائط فانه لا يباح الاكل منه الا باذن مالكه بالاجماع
فصل واذا استضاف مسلم مسلما من أهل قرية غير ذات سوق ولم يكن به ضرورة لم
يجب عليه ضيافته بل يستحب عند الثلاثة وقال أحد يجب ومدة الواجب عنده ليلة والمستحب
ثلاث ومتى امتنع من الواجب صار عند أحد ديناء عليه واختلافوا في أطيب المكاسب فقيل
الزراعة وقيل الصناعة وقيل التجارة والظاهر عند الشافعي التجارة

كتاب الذبايح والصيد

أجمعوا على أن الذبايح المعتبرة ذبيحة المسلم المعادل الذي يفتي منه الذبح سواء الذكرو والانثى
وأجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير أهل الكتاب وأجمعوا على أن الذكاة تصح بكل ما ينهر الدم
ويحصل القطع من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد يصنع كما يصنع السلاح المحدود
واختلفوا في الذكاة بالسنة والظفر فقال مالك والشافعي وأحمد لا تصح الذكاة بهما وقال أبو
حنيفة تصح اذا كانا منفصلين والمجزي في الذكاة قطع الحلقوم والمرى ولا يجب قطع الودجين
بل يستحب عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجزئ قطع الحلقوم والمرى وأحمد الودجين
وقال مالك يجب قطع جميع هذه الاربعة وهي الحلقوم والمرى والودجان فصل لو ألبان
الرأس لم يحرم بالاتفاق وحكى عن سعيد بن المسيب أنه يحرم ولو ذبح حيوانا من فناء وبقي فيه
حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا عند أبي حنيفة والشافعي وتعرف الحياة المستقرة
بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا يعمل بحال والسنة ان تحرق الابل مقولة
وتذبح البقر والغنم مضجعة بالاتفاق فان ذبح ما ينحر أو ينحر ما يذبح حل عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد مع الكراهة عند أبي حنيفة وقال مالك ان نحر شاة أو ذبح بعير من غير ضرورة
لم يؤكل وحله بعض أصحابه على الكراهة ولو ذبح حيوان ما كوله فوجد في جوفه جنين ميت
حل أكله عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحل فصل يجوز الاصطيد بالجوارح المعلمة
كالكتاب والفهد والصقر والبازي بالاتفاق الا الكتاب الاسود عند أحمد وعن ابن عمر ومجاهد
انه لا يجوز الاصطيد الا بالكتاب المعلم باتفاق الثلاثة وهو الذي اذا أرسله على الصيد تطلبه واذا
زجره تزجر واذا أشلاه استشلى وشرط الثلاثة أبيضانه اذا أخذ الصيد أمسكه على الصائد وحل
بينه وبينه وقال مالك لا يشترط ذلك وهل يشترط أن يتكرر ذلك منه مرة بعد مرة حتى يصير
معلم أم لا قال أبو حنيفة وأحمد اذا تكرر ذلك من تين صار معلم والمعتبر عن الشافعي العرف
ومالك لا يعتبر ذلك وقال الحسن يصير معلم بالمرة الواحدة فصل والسمية عند ارسال
الجارحة على الصيد سنة عند الشافعي فان تركها ولو عامد لم يحرم وقال أبو حنيفة هي شرط في
حال الذكرو فان تركها ناسيا حل أو عامدا فلا وقال مالك ان تكرر تركها لم يحل أو ناسيا فانه
روايتان وعن أحمد روايتان أظهرها انه ان تركها عند ارسال الكتاب والري لم يحل الاكل منه
على الاطلاق وهذا كان التبرك أو سهوا وقال داود والشافعي وأبو ثور السمية شرط في الاباحة بكل
حال فان تركها عامدا أو ناسيا لم تؤكل ذبيحته فصل لو عقر الكتاب الصيد ولم يقتله
فادركه وفيه حياة مستقرة فبطل قبل أن ينسح الزمان لذكاته حل وقال أبو حنيفة لا يحل ولو قتل
الجراح الصيد بثقله فلا شافعي قولان أحدهما يحل وهو الاصح في الراعي والمشهور من مذهب

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاوم به رأى ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس لاحد معه أمر ولا نهى وقال في باب المعلم يأكل شيئاً من الصيد وإذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه شيء أبداً وقال في باب من هم يحاط أنسان أو ماشيته من كتاب الام وقدرى في ذلك حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم تخالفه وقال في باب العتق من الام أيضاً وليس في قول أحد وان كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة انتهى * هذا ما طاعت عليه من الموانع التي نقلت عن الامام الشافعي رضي الله عنه في أدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روي عنه انه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين فضلاً عن كلام غيرهم ونقل ابن الصلاح رحمه الله أن الامام الشافعي قال في رسالته القديمة بعد ان أتى على الصحابة بما هم أهله والصحابة رضي الله عنهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وفي كل أمر استدرك

يشترط فيها الايجاب والقبول كالخطيرة قال أبو حنيفة في رواية لا يشترط لافي الحقيرة ولا في الخطيرة وقال في رواية أخرى يشترط في الخطيرة دون الحقيرة وبه قال أحمد وقال مالك لا يشترط مطلقاً وكل ما رآه الناس فيما فهو بيع وقد رت الحقيرة برطل خبز وبه عقد البيع بلفظ الاسد عاه عند الثلاثة كعني فيقول بعثك وقال أبو حنيفة لا ينعقد **فصل** وإذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا أو يتخارا عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يثبت خيار المجلس ويجوز شرط الخيار ثلاثة أيام عند أبي حنيفة والشافعي ولا يجوز فوق ذلك وقال مالك يجوز على حسب ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاف الاموال فالما كومة التي لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد يثبت من الخيار ثلاثة أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه من الاجل وان شرط الاجل الى الليل لم يدخل الليل في الخيار عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يدخل فيه واذما مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا اجازة لزم البيع عند الثلاثة وقال مالك لا يلزم بمجرد ذلك **فصل** واذبا عهده على انه ان لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فذلك شرط فاسد يفسد البيع وكذلك اذا قال البائع بعثك على ان تردت عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بينهما عند الثلاثة وقال أبو حنيفة البيع صحيح ويكون القول الاول اثبات خيار للشري وحده ويكون الثاني اثبات خيار للبائع وحده ولا يلزم تسليم الثمن في مدة الخيار عند الثلاثة وقال مالك يلزم **فصل** ولما ثبت له الخيار فسخ البيع بحضور صاحبه وفي غيبته عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ليس له فسخ الا بحضور صاحبه واذما شرط في البيع خيار بمجهول بطل الشرط والبيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يجوز ويضرب له خيار مثله في العادة وظاهر قول أحمد صحته ما قال ابن أبي ليلى بحة البيع وبطلان الشرط **فصل** واذما مات من له الخيار في المدة انتقل خياره الى وارثه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يسقط الخيار بموته وفي الوقت ينتقل المالك فيه الى المشتري في مدة الخيار وللشافعي أقوال أحدها بنفس العقد وهو قول أحمد والثاني بسقوط الخيار وهو قول أبي حنيفة ومالك والثالث وهو الراجح انه موقوف ان أمضاه يثبت انتقاله بنفس العقد والا فلا ولو كان المبيع جارية لم يحل للمشتري وطؤها في مدة الخيار على الاقوال كلها ويحل للبائع وطؤها على الاقوال كلها عند الثلاثة وينقطع به الخيار وقال أحمد لا يحل وطؤها للشري ولا للبائع

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه

بيع العين الطاهرة صحيح بالاجماع وأما بيع العين النجسة في نفسها كالكتاب والخمر والسرجهين فهل يصح أم لا قال أبو حنيفة يصح بيع الكتاب والسرجهين وان يוכל المسلم ذمياً في بيع الخمر وابتاعها واختلف أصحاب مالك في بيع الكتاب فهم من أجاز مطلقاً ومنهم من كرهه ومنهم من خص الجواز بالآذون في امساكه وقال الشافعي وأحمد لا يجوز بيع شيء من ذلك أصلاً ولا قيمة للكتاب ان قتل أو أتلف والدهن اذا نجس فهل يطهر بغسله الراجح من مذهب الشافعي انه لا يطهر فلا يجوز بيعه عنده وبذلك قال أحمد ومالك وقال أبو حنيفة يجوز بيع الدهن النجس بكل حال **فصل** ولا يجوز بيع أم الولد بالاتفاق وقال داود يجوز ذلك ويحكي عن علي

له علم ورأيهم لنا أحمد وأولى من رأينا عندنا لانفسنا انتهى وروى الشيخان البخاري والبيهقي وأما كتاب الايمان وان

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٥٦

عن الائمة الثلاثة من الادب مع غيرهم ومع السنة وأما الامام أجد رضى الله عنه فخاله فى اتباع السنة مشهور حتى انه اختفى أيام المحنة ثم خرج بعد اليوم الثالث فقبل له انهم الا ان يطلبونك فقال لم يبلغنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اختفى فى الغار من الكفار أكثر من ثلاثة ولوانه زاد لذت وبلغنا انه لم يأكل البطيخ حتى مات وقال لم يبلغنى شئ فى كيفية أكله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك بلغنا انه لم يدون له كلاما وجميع مذهبه الا ان انما هو ملفق من صدور الرجال وكان رضى الله عنه يقول أولا حد كلام مع كلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انه وضع فى الصلاة نحو عشرين مسئلة * وكان رضى الله عنه واقفا مع الحديث متبرئ من رأى وكثيرا ما كان يقول لا تكاد ترى أحدا ينظر فى كتب الرأى الا وقلبه دغل * وكان ولده عبد الله يقول سألت والدى رجه الله تعالى عن الرجل يكون فى بلد لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يدري صحه

وكالماله وقبضها فعاد المشترى وادعى انها تسعة وأنكر البائع فلا شافى قولان أحكمهما أن القول قول المشتري وهو المحكى عن أبي حنيفة والثانى أن القول قول البائع وهو قول مالك **فصل** ويصح عند الثلاثة بيع النخل ولو فى كوارته ان شوه و قال أبو حنيفة يبيع النخل لا يجوز ولا يجوز بيع اللبن فى الضرر عند الثلاثة وقال مالك يجوز أياما معاملة اذا عرف قدر حلالها ولا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم عند الشافى وأبي حنيفة وأجدو وقال مالك يجوز بشرط الجزو ويجوز بيع الدراهم والدنانير جزا فعند الثلاثة وقال مالك لا يجوز وان باع شاة على أنها لمون جاز وقال أبو حنيفة لا يجوز ولو قال بعثك هذا بمانة مثقال ذهب وفضة لم يصح وقال أبو حنيفة يصح ويجوز نصفين **فصل** واتفقوا على جواز شراء المصحف واختلافوا فى بيعه فأباحه الثلاثة من غير كراهة وكرهه أجدو وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم ولا يجوز بيع المصحف ولا يبيع المسلم من كافر على أرجح قولى الشافى وهى إحدى الروايتين عن مالك وقال أبو حنيفة يصح البيع ويؤمر بآلة ملكه عنه وهى الرواية الاخرى عن مالك وقال أجدو لا يصح مطلقا ويصح العنب لعاصر الحرم ومكروه بالاتفاق وقال أجدو لا يصح وعن الحسن البصرى لا بأس به وعن الثورى بيع الحلال ممن شئت **فصل** وعن ماء الفحل حرام وأجدو ضربه حرام عند الثلاثة وعن مالك جواز أخذ العوض على ضرب الفحل مدة معاملة ليمز على الاناث **فصل** ويحرم التفريق بين الام والولد حتى يميز فان فترق ببيع بطل البيع عند الثلاثة وقال أبو حنيفة البيع صحيح والتفريق قبل البلوغ لا يجوز ويجوز التفريق بين الاخوين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز

باب ما يفسد البيع وما لا يفسده

اذا باع عبد بشرط العتق صح البيع عند الثلاثة والمشهور عن ابي حنيفة لا يصح وان باع عبد بشرط الولاء لم يصح بالاتفاق وعن الاصطخري من أصحاب الشافى أنه يصح البيع وبطل الشرط وان باع بشرط ينافى مقتضى البيع كما اذا باع عبد بشرط أن لا يبيعه أولا يعتقه أو دارا بشرط أن يسكنها البائع أو ثوبا بشرط أن يخطيه له بطل البيع عند أبي حنيفة والشافى وقال ابن أبى ليلى والخنى والحسن البصرى صحيح والشرط فاسد وقال ابن شبرمة البيع والشرط جائز ان وعن مالك أنه اذا شرط له من منافع البيع يسيرا كسكنى الدار صح وقال أجدو شرط سكنى اليوم واليومين لم يفسد العقد **فصل** واذا قبض المبيع يباع فاسدا لم يملكه باتفاق الثلاثة وقال أبو حنيفة اذا قبضه باذن البائع بعوض له قيمة ملكه بالقبض بقيته ثم للبائع أن يرجع فى العين مع الزيادة المنصلة والمنفصلة الا أن يتصرف المشتري فها تصرف المبيع الرجوع فيها حذفتها ولو غرس فى الارض المبيعة يباع فاسدا أو بنى لم يكن للبائع قلع الغراس أو البناء الا بشرط ضمان النقصان وله أن يبذل القيمة ويمتلكها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس له استرجاع الارض ويأخذ قيمتها وقال أبو يوسف ومحمد ينقض البناء ويقلع الغراس ويرد الارض على البائع

باب تفريق الصفقة

اذا جع فى البيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز كالمبدو والحر أو عبده وعبده غيره أو مائة ومائة فلا شافى قولان أظهرهما وهو قول مالك يصح فيما يجوز ويبطل فيما لا يجوز والثانى البطلان

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

سید علی بن ابی طالب (ع) ۷۷ رجبی

مذهب امام الاجله به
ودقة مدارك ذلك الامام
عليه لاسيما دقة مدارك
مذهب الامام أبي حنيفة
رضي الله عنه فانما دقيقة
جدا لا يكاد يطلع عليها
الا أهل الكشف من
الاولياء كما أخبرني بذلك
سيدي علي الخواص وقال
في مرآت ان الامام أبا
حنيفة رضي الله عنه كان
من أكابر أهل الكشف
وانه كان اذا رأى الماء
المستعمل يعرف فيه كل
ذنب غفر من نفس غسالته
فيقول هذه غسالة زنا
هذه غسالة غيبة أو غيبة
أوتحو ذلك قال ولذلك نقل
عنه في الماء المستعمل
ثلاثة أقوال ففهم مقلدوه
ان تلك الأقوال في حكم
واحد والحال انها في
أحوال بالنظر لتعدد الذنوب
لا بالنظر الى ذنب واحد
انتهى وقد جمعت جملة
من دقيق استنباطاته في
كراسة كقوله بنقض
الوضوء بالفقههسة في
الصلاة من حيث ان ذلك
سوء أدب بين يدي الله عز
وجل وانه أقبح من خروج
الريح وكقوله السابق
فسرياً بان غسالة الماء
المستعمل نجسة امام غلظة
أوموسسة طة اذا غسالة
للذنوب تابعة لاحكامها من كبار أو صغار فوجه كونها مغلظة لا خذبالا احتياط لاحتمال انها غسالة كبيرة

المبيع وقال أبو حنيفة ما لا نص فيه يعتبر فيه عادة الناس في البلاد في فصل وما يحرم فيه
الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض بالحرز في غير العرايا وقال مالك يجوز في البادية بيع المكمل
خرادون الموزون وما حرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض ومع أحد العوضين جنس آخر
مخالفة في القيمة عند مالك والشافعي وكذلك لا يباع نوعان من جنس واحد بخلاف قيمته ما يأخذ
النوعين كدجاجة ودرهم بدي عجوة وكدينار صحيح ودينار قرصه بدينارين صحيحين وأجازة أحد
الافى النوعين وقال أبو حنيفة كل ذلك جائز في فصل ولا يجوز بيع رطبة بيايسة على
الارض كبيع الرطب بالتمر وتزاد أبو حنيفة بتجوز به ككيلا وأما العرايا وهو أن يبيع الرجل
الرطب على رؤس النخل خرصا بالتمر على الارض فيجوز عنه الشافعي فيمدون خمسة أوسق
والراجح عنده انه لا يختص بالفقراء وهو قول أحمد الا أنه قال في إحدى الروايتين يخرصه رطبا
ويبيعه بمثله ثمرا وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك بحال وقال مالك يجوز في موضع مخصوص وهو أن
يكون قد وهب لرجل ثمرة نخلة من حائط وشق عليه دخوله اليها فيشترى منه نخرا يصامن
التمر بجعله له ويجوز بيع العرايا في عقد متفرقة وان زاد على خمسة أوسق وقال أحمد لا يجوز
أكثر من عريفة واحدة في فصل ولا يجوز بيع الحب بالدقيق بالخطبة متفاضلا ولا يجوز بيع دقيق
والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وقال مالك يجوز بيعه به ككيلا وقال أحمد في الرواية الأخرى
يجوز بيعه به وزنا وقال أبو ثور يجوز بيع الدقيق بالخطبة متفاضلا ولا يجوز بيع دقيق
الخطبة بدقيقها عنه الشافعي ومالك وقال أحمد يجوز وقال أبو حنيفة يجوز بيع أحد دعما
بالآخر اذا استويا في النعومة والخشونة ولا يجوز بيع دقيقه بخبره وعن أصحاب أبي حنيفة انه
يجوز بيع الخطبة بالخبر متفاضلا ولا يجوز بيع الخبر بالخبر اذا كانا رطبين أو أحدهما وقال
أحمد يجوز ممتالا وان باع ذهبه بذهب خرقاله بصره وعن أبي حنيفة انه ما ان علما التساوي
بينهما قبل التفرق صح وان علما بعد التفرق لم يصح وعن زفر انه يصح بكل حال واذا انصار قائم
تقايضا بعض عن الصرف وتفرقا بطل العقد كله وقال أبو حنيفة يجوز فيما يتقايضا ويطل فيما
لم يتقايضا ولا يجوز بيع حيوان يؤكل بجمع جنسه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز ذلك

باب بيع الاصول والثمار

يدخل في بيع الدار الارض وكل بناء حتى حماها لا المنقول كاللوا والمكورة والمسرى بالاتفاق
وتدخل الابواب المنصوبة والابانات والرف والسلم المسمران وعن أبي حنيفة أنه قال ما كان من
حقوق الدار لا يدخل في البيع وان كان متصلا بها وعن زفر أنه اذا كان في الدار آلة وقاش دخل
في البيع واذا باع نخلا وعليها طلع غير مؤبر دخل في البيع أو مؤبر لم يدخل عنه الثلاثة وقال
أبو حنيفة يكون للبائع بكل حال وقال ابن أبي ليلى الثمرة للشري بكل حال في فصل واذا
باع غلاما أو جارية وعليها ثياب لم يدخل في البيع بالاتفاق وعن ابن عمر انه يدخل في البيع
جميع ما عليها وقال قوم يدخل ما يستر به العورة ولا يدخل الجمل والمقود والجام في بيع الدابة
الاتفاق وقال قوم يدخل واذا باع شجرة وعليها ثمرة للبائع لم يكاف قطع الثمرة عند مالك
والشافعي وأحمد الى أو ان الجذاذ في العادة وقال أبو حنيفة يلزمه قطعه في الحال في فصل
ولا يجوز بيع الثمرة والزرع قبل بدو صلاحه من غير شرط القطع عند مالك والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة يصح بيعه مطلقا ويقتضى ذلك القطع عنده وان باع الثمرة بعد بدو صلاحها جاز عند

على بعض أقواله من الناس فإنه جاهل بداركه انتهى ثم أنه بكفينا من المدح المذهب قول الامام الاعظم مالك بن أنس امام دار الهجرة لما سئل عنه ماذا أقول في مذهب امام عظيم لو ناظرني في أن نصف هذا الامور ذهبا ونصفه فضة لقام بحجته وكذلك يكفينا في مدحه قول الامام الشافعي رضي الله عنه الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة وتقدم قريبا كونه ترك القنوت في الصبح لما زار قبره حياه منه مع ان الامام الشافعي رضي الله عنه قائل باستحبابه وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لي مالك بن أنس أريدك أبو حنيفة في بلدكم فقلت نعم فقال ما ينبغي لبلدكم أن تسكن فقال الحافظ المزني ان قول الوليد بهذا ضعيف انتهى قلت وبتقدير ثبوت ذلك عن الامام مالك فهو مؤول أي لا ينبغي لبلدكم أن تسكن ليكون الامام أبي حنيفة يفتي الناس في العلم عن سؤال غيره من أقام في بلدكم صار عليه معطلا لا يسأله أحد عن شيء منه اكتفاه بالامام أبي حنيفة رضي الله عنه هذا هو اللائق بقوم كلام الامام ان ثبت ذلك عنه والله أعلم وأما ما نقله أبو بكر الأجرى عن بعضهم

العيب الحادث عنده لا يمنع الرقوان وجد العيب وقد نقص المبيع لم يبق بقف استعلام العيب عليه أي لا يعرف العيب القديم إلا به كالزنا والبيض والبطخ فان كان الكسر قد رآه يقف على العيب إلا به امتنع الرق عند أبي حنيفة وهو قول الشافعي والراجح من مذهبه ان له الرق وقال مالك وأحمد في أحدهما الروايتين ليس له رد ولا أرض **فصل** وان وجد بالمبيع عيبا وحدث عنده عيب لم يجز له الرق عند أبي حنيفة والشافعي إلا أن يرضى البائع ويرجع بالارش وقال مالك وأحمد هو بالخيار بين أن يرد ويدفع أرض العيب الحادث عنده وبين أن يسكه ويأخذ أرض القديم **فصل** والعيب ما يهتبه الناس عيبا كالعمى والصمم والخرس والعرج والبخر والبول بالفراش والزنا وشرب الخمر والقذف وترك الصلاة والمشي بالثيمة وقال أبو حنيفة البخر والبول بالفراش والزنا عيب في الجارية دون العبد وإذا وجد الجارية غنية لم يثبت له الخيار وعن مالك ثبوته وإذا اشترى عبدا فوجده مأذونا له في التجارة وقد ركبته الديون لم يثبت له الخيار عند الشافعي وأحمد وعن مالك ان له الخيار وقال أبو حنيفة البيع باطل بناء على أصله في تعلق الدين برقبته **فصل** ولو اشترى عبدا على أنه كافر فخرج مسلما ثبت له الخيار بالاتفاق وان اشتراه مسلما فبان كافرا فلا خيار له وعن أبي حنيفة ان له الخيار ولو اشترى جارية على أنها ثيب فخرجت بكرا فلا خيار له ولو اشترى جارية فبان انما الاتحيض فلا خيار له وقال الشافعي يثبت له الخيار وإذا علم بالعيب بعد أكل الطعام أو هلاك العبد رجع بالارش وقال أبو حنيفة لا يرجع **فصل** وإذا ملك عبده مالا وباعه وقبض المالك لم يدخل ماله في البيع إلا ان بشرطه المشتري بالاتفاق وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذلك اذا أعتقه وحكر ذلك عن مالك **فصل** ومن باع عبدا فعهده عند مالك ثلاثة أيام بلياليها كلما حدث به في هذه المدة من شيء كالموت فعهده وضمانه على بائعه وثقته عليه ثم يكون بعد ذلك عليه عهدة السنة من الجنون والجذام والبرص فاحدث به من ذلك في تلك السنة رده المشتري فاذا انقضت السنة ولم يظهر ذلك فلا عهدة على البائع وان كانت جارية تحيض فحتى تخرج من الحيضة ثم تبقى عهدة السنة كالعبد وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد كل ما حدث من عيب قبل قبض المشتري فن ضمان البائع أو بعد قبضه فن ضمان المشتري **فصل** باع عبدا بشرط العتق فالبيع صحيح عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي قولان أحدهما الصحة والثاني البطلان وهو الاصح وإذا باع بشرط البراءة من كل عيب فالشافعي أقوال أحدها انه يبرأ من كل عيب على الاطلاق وهو قول أبي حنيفة والثاني انه لا يبرأ من شيء من العيوب حتى يسمى العيب وهو قول أحمد والثالث وهو الراجح عند جمهور أصحابه انه لا يبرأ الا من عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع وقال مالك البراءة في ذلك جائزة في الرقيق دون غيره فبرأ عما لا يعلم ولا يبرأ عما علمه **فصل** والاقالة عند مالك بيع وقال أبو حنيفة فسخ وهو الراجح من مذهب الشافعي وقال أبو يوسف هي قبل القبض فسخ وبعده بيع الا في المقاربيع مطلقا

باب المراجعة

من اشترى سائمة جاز له بيعها عند الشافعي برأس مالها أو أقل منه أو أكثر من البائع وغيره قبل نقد الثمن وبعده وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز بيعها من بائعها بأقل من الثمن الذي ابتاعها به قبل نقد الثمن في المبيع الاول ويجوز ان يبيع ما اشتراه من ابنة بالاتفاق وهو ان

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰

﴿مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾

(Decorative flourish)

اندر این کتاب از این مضامین و حدیث ۷۱ مذکور است

هو لا المتكاملون لم ينتقدوا قط ٧٢ على امام عظيم مدحه امامهم وتآبد معه لان كل مقلد قد اوجب على نفسه تقليد

امامه في كل ما قاله من غير أن يطالبه بدليل وهذا من ذلك وقد دخل على شخص من طلبة العلم قد طعن في السن وأنا أكتب في مناقب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فأخرج لي بعض كرايس وقال انظر في هذه فوجدت فيها اجلة من المسائل المنقولة عن الامام ووجدته قد شرع في ردها فقاتله مثلك لا تفهم كلام هذا الامام فقال انما أخذتها عن الفخر الرازي فقاتله والفخر الرازي بالنسبة للامام أبي حنيفة كآحاد رعية مع السلطان الاعظم ولا ينبغي لاحد من الرعية الطعن على امامه الا بحق اوضح كالنصوص الشرعية وأما ما كان من باب الاجتهاد فيقين فلا وقد كان لي صاحب عزيز عندي قد ذكر الامام أبا حنيفة يوما بسوء وقال لا أقدر اسمع له قولا فنهيت عن ذلك فلم ينته ففارقني فوقع من سلم فانكسر فقارطه وخرج زروكه فكثرت غموط وبمول على نفسه بلاطهارة ولا صلاة الى ان مات على أسوأ حال بعد خمسة أشهر فإياك يا أخي ثم إياك فان لحوم العلماء سم قاتل وان شككت فخر

وقال المشتري في الثمن مثله فلا شافني أقوال أحكمها يجبر المانع على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن وفي قول يجبر المشتري وفي قول لا اجبار فمن سلم اجبر صاحبه وفي قول يجبر ان وقال أبو حنيفة ومالك يجبر المشتري أولا فصل واذا تلف المبيع قبل القبض بأقفة متساوية انفسخ البيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد اذا لم يكن المبيع مكبلا ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري واذا تلفه أجنبي فلا شافني أقوال أحكمها ان البيع لا ينفسخ بل يتخير المشتري بين ان يجيز ويعزم المشتري أو ينفسخ ويعزم البائع الا حنبي وهذا قول أبي حنيفة وأحمد وهو الراجح من مذهب مالك فان تلفه البائع انفسخ كالأقفة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد لا ينفسخ بل على البائع قيمته وان كان مثملا فثله ولو كان المبيع ثمرة على شجرة قبلت بعد التخلية فقال أبو حنيفة والتالف من ضمان المشتري وهو الاصح من قول الشافعي وقال مالك ان كان التالف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري أو الثلث فما زاد فن ضمان البائع وقال أحمد ان تلف بأمر مماوى كان من ضمان البائع أو نهب أو سرقة فن ضمان المشتري

كتاب السلم والقراض

اتفق الاثمة على جواز السلم المؤجل وهو السلم وعلى انه يصح بشرط ستة أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وزاد أبو حنيفة شرطاً سابعاً وهو تسمية مكان التسليم اذا كان لجهة مؤنة وهذا السابع لازم عند باقي الاثمة وليس بشرط فصل واتفقوا على جواز السلم في المكيلات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف واتفقوا على جوازه في المعدودات التي لا تتفاوت آحادها كالجزر والبيض الا في رواية عن أحمد واختلفوا في المعدودات التي تتفاوت كالرمان والبطيخ فقال أبو حنيفة لا يجوز السلم فيه لا وزنا ولا عدداً وقال مالك يجوز مطلقاً وقال الشافعي يجوز وزنا وعن أحمد رواية ان أشهرها الجواز لا يجوز مطلقاً عدداً وقال أحمد ما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزناً وما أصله الوزن السلم فيه كبل لا يجوز السلم حالاً ومؤجلاً عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز السلم حالاً ولا بد فيه من أجل ولو أياماً بسيرة فصل ويجوز السلم في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور وكذلك فرضه لا الجارية التي يحل للقراض وطورها عند الشافعي ومالك وأحمد وجهه وجه الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة لا يصح السلم في الحيوان ولا استقرضه وقال ابن زني وابن جرير الطبري يجوز قرض الاماء اللواتي يجوز للقراض وطوهرن فصل ويجوز عند مالك البيع الى الحصاد والجداد والنيروز والمهرجان وقض النصارى وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجوز وهو أظهر الرايتين عن أحمد ويجوز السلم في اللحم عند الثلاثة ومنع منه أبو حنيفة ويجوز السلم في الخبز عند أبي حنيفة والشافعي وأجازة مالك وقال أحمد يجوز السلم في الخبز وفيما سمته النار فصل يجوز السلم في المعدوم حين عقد السلم عند مالك والشافعي وأحمد اذا غلب على الظن وجوده عند المحل وقال أبو حنيفة لا يجوز الا أن يكون موجوداً من حين العقد الى المحل ولا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود الا عند مالك ويجوز الاشتراك والتولية في السلم كما يجوز في البيع عند مالك ومنع منه أبو حنيفة والشافعي وأحمد فصل والقراض مندوب اليه بالاتفاق ويكون حالاً ليطالب به متى شاء واذا حل لا يلزم

مستند: ۱۰۰/۱۰۰/۱۰۰

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

2017

۱۷۲ ۱۷۳

البلخي كنت جالسا مع الامام أبي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سفيان الثوري ومقاتل ابن حيان وجناد بن سلة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلوا من الامام أبي حنيفة وقالوا يا نعمنا انك أكثر من القياس في الدين وأول من قاس ابليس فناظرهم الامام يوم الجمعة من بكرة النهار الى قرب الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال اني أقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم انظر في أقضية الصحابة فاذا اختلفوا لم يتقدموا على شيء قست حينئذ فقبولوا يده رضي الله عنه وقالوا أنت سيد العلماء فأعف عنا ما مضى من وقعة منا فيك بغير علم فقال غفر الله لنا ولكم أجمعين قبل وعما كان وقع فيه سفيان الثوري قبل ذلك قوله قد حل أبو حنيفة عرا الاسلام عرونة عروة فأبالك أن تنقل ذلك عن سفيان بعد رجوعه واعتذاره للامام أبي حنيفة رضي الله عنه وطلب العفو منه قال أبو جعفر البلخي عما كان كتبه الخليفة بوجع ضر المنصور الى الامام أبي حنيفة قبل أن

ان يبيعه العدل عند الحلول فباعه العدل فثلف الثمن قبل قبض المرتهن فهو عند أبي حنيفة من ضمان المرتهن كالموكل كان في يده وقال مالك ان تلف الرهن في يد العدل فهو من ضمان الرهن بخلاف كونه في يد المرتهن فانه بضمن وقال الشافعي وأجدتكون الحالة هذه من ضمان الرهن مطلقا الا ان يعمد المرتهن فان يده يدا مائة واذا باع العدل الرهن وقبض الرهن الثمن ثم خرج المبيع مستحقا فلا عهدة على العدل عند مالك وياخذ المستحق المبيع من يد المشتري ويرجع المشتري بالثمن على موكل العدل في البيع وهو المرتهن لانه يبيع له وقال القاضي عبد الوهاب المالكي لضمان عندنا على الوكيل ولا على الوصي ولا على الاب فيما يبيعه من مال ولده وهذا قول الشافعي وأجدو قال أبو حنيفة البهدة على العدل بغرم للمشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الاب والوصي ووافق مالك في الحاكم وأمين الحاكم فيقول لأعهدة عليهم ما واكل الرجوع على من باع عليه ان كان مفلسا أو تيمما **فصل** واذا قال رهنت عبدي هذا عندك على ان تقرضني ألف درهم أو تبني هذا الثوب اليوم أو غدا صرح الرهن وان تقدم وجوب الحق فان أقرضه الدراهم أو باعه الثوب فالرهن لازم بحج تسليمه اليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأجد القرض والبيع بضمي والرهن لا يصح **فصل** والمغصوب مضمون ضمان غصب فلورهنه مالكة عند الغاصب من غير قبضه صار مضمونا ضمان رهن وزال ضمان الغصب عند مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأجد يستقر ضمان الغصب ولا يلزم الرهن مالم يمس زمن امكان قبضه **فصل** عند مالك ان المشتري الذي استحق المبيع من يده يرجع بالثمن على المرتهن لا على الرهن ويكون دين المرتهن في ذمة الرهن كما لو تلف الرهن وكذا عند أبي حنيفة الا انه يقول العدل بضمن ويرجع على المرتهن وقال الشافعي يرجع المشتري على الرهن لان الرهن عليه يبيع لا على المرتهن وكذا يقول مالك وأبو حنيفة في التقليل اذا باع الحاكم أو الوصي أو الامين شيئا من التركة للغرماء ببطالتهم وأخذوا الثمن ثم استحق المبيع فان المشتري عندهما يرجع على الغرماء ويكون دين الغرماء في ذمة غيرهم كما كان والباب كله عند الشافعي واحدا والرهن يكون عنده على الرهن والمدين الذي يبيع مائة **فصل** واذا شرط المشتري للبائع رهنا أو ضمينا ولم يعين الرهن ولا الضمين فالبيع جائز عند مالك وعلى المبتاع ان يدفع رهنا برهن مثله على مبلغ ذلك الدين وكذلك على ان يأتي بضمين نقية وقال أبو حنيفة والشافعي البيع والرهن باطلان وقال المزني هذا غلط عند الرهن فاستد للجهل به والبيع جائز للبائع الخيار ان شاء أتم البيع بلارهن وان شاء فسحبه لبطالان الوثيقة **فصل** وان اختلف الرهن والمترهن في مبلغ الدين الذي حصل به الرهن فقال الرهن رهنته على خمسة مائة درهم وقال المرتهن على ألف وفيه الرهن تساوى الالف أو زيادة على الخمسمائة فعند مالك القول قول المرتهن مع يمينه فاذا حلف وكان قيمة الرهن ألفا فالرهن بالخيار بين ان يعطيه ألفا أو يأخذ الرهن أو يترك الرهن للمترهن وان كانت القيمة ستمائة حلف المرتهن على قيمته وأعطاها الرهن وستمائة وحلف انه لا يستحق عليه الاماد كرو تسقط الزيادة وقال أبو حنيفة والشافعي وأجد القول قول الرهن فيما يذكره مع يمينه فاذا حلف دفع الى المرتهن ما حلف عليه وأخذه رهنه **فصل** زيادة الرهن وغاؤه اذا كانت منفصلة كالولادة والثمرة والصوف والوبر وغير ذلك تكون عند مالك ملكا للرهن ثم الولد يدخل في الرهن دون

وليس بيني وبينكم ولا بيني وبينهم ولا بيني وبينهم ولا بيني وبينهم ٧٥

الاعتراض على الامام أبي حنيفة في مسألة ٧٦ نقل عنه القياس فيها عند فقهاء الحديث مثل ان صح الدلائل بعده في تلك

المسئلة فانه معذور وفيما اذا وجد حديثا ولم يصح عنده فقياس في تلك المسئلة على اصل صحيح لان القياس على الاصول اقوى عند بعضهم من خبر الاحاد الصحيح فكيف بالضعيف وقد كان الامام ابو حنيفة رضي الله عنه يشترط في الحديث الموقوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك الصحابي جمع ايضا عن مثلهم وهكذا اعتقادنا في الامام واعتقاد كل منصف فيه حسبا قلناه عنه آثما من ذم الرأي والتبري منه ومن تقديمه الحديث والاثرة على القياس وانه لو عاش حتى دونت احاديث الشريعة التي صحت وظفر بها الاخذ بها وترك القياس كان القياس قل في مذهبه ما قبل في مذهب غيره لنسبة اليه لكن لما كانت دلة الشريعة متفرقة في عصره مع التابعين في دلائل والثغور كثر القياس مذهبهم لعدم وجود عن في تلك المسئلة او مسائل بخلاف غيره من ثمة فان الحفاظ رحوافى ب الاحاديث وجعها الى دائن والقرى ودونوها

تصرفه في شيء الا في العتق خاصة **فصل** ولو كان عند المفسر ساعة وأدركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا أو المفسر حتى قال مالك والشافعي وأحمد صاحبها أحق بها من الغرماء فيغوز بأخذها دونهم وقال أبو حنيفة صاحبها كأحد الغرماء يقاسمونه فمأفلو وجدها صاحبها بعد موت المفسر ولم يكن قبض من ثمنها شيئا قال الشافعي وحده هو أحق بها كما لو كان المفسر حيا وقال الثلاثة صاحبها أسوة الغرماء **فصل** الدين اذا كان مؤجلا هل يحل بالجرائم لا قال مالك يحل وقال أحمد لا يحل وللشافعي قولان كالمدين وأحكمهما لا يحل وأبو حنيفة لا يجزعه مطلقا وهل يحل الدين بالموت الثلاثة على انه يحل وقال أحمد وحده لا يحل في أظهر روايته اذا وثق الورثة ولو أقر المفسر بدين بعد الحجر تعلق الدين بذمته ولم يشارك المقر له الغرماء الذين حجر عليه لاجلهم عند الثلاثة وقال الشافعي يشاركهم **فصل** هل تباع دار المفسر التي لا غنى له عن سكانها وخدمته المحتاج اليه قال أبو حنيفة وأحمد لا يباع ذلك وزاد أبو حنيفة فقال لا يباع عليه شيء من العقار والعروض وقال مالك والشافعي يباع ذلك كله **فصل** واذا ثبت اعساره عند الحاكم فهل يحول الحاكم بينه وبين غرمائه أم لا قال أبو حنيفة يخرج به الحاكم من الحبس ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد دخوله بل يلزمونه ولا يمنعونهم من التصرف ويأخذون فضله كسبته بالخصص وقال مالك والشافعي وأحمد يخرج به الحاكم من الحبس ولا يقتصر اخرج به الى اذن غرمائه ويحول بينه وبينهم ولا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملازمته بل ينظر الى ميسرته **فصل** وانفقوا على أن البيعة تسمع على الاعسار بعد الحبس واختلفوا هل تسمع قبله فقال مالك والشافعي وأحمد تسمع قبله وظاهر مذهب أبي حنيفة انها لا تسمع الا بعده واذا أقام المفسر بينه باعساره فهل يحلف بعد ذلك أم لا قال أبو حنيفة وأحمد لا يحلف وقال مالك والشافعي يحلف بطلب الغرماء **فصل** وانفقوا على ان الاسباب الموجبة للبحر الصغير والرق والجنون وان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله واختلفوا في حد البلوغ فقال أبو حنيفة بلوغ الغلام بالا حتملا والازال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة سنة وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل أو حتى يتم لها سبع عشرة سنة وأما مالك فلا يحد فيه حدا وقال أحمد سبع عشرة سنة أو ثمان عشرة سنة في حقها وفي رواية ابن وهب خمس عشرة سنة وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايته حده في حقها خمس عشرة سنة أو خروج المني أو الحيض أو الحمل ونبات العانة هل يقتضى الحكم بالبلوغ أم لا قال أبو حنيفة لا وقال مالك وأحمد نعم والراجح من مذهب الشافعي انه يحكم بالبلوغ به في حق الكافر لا المسلم **فصل** واذا أونس من صاحب المال الرشيد دفع اليه ماله بالاتفاق واختلفوا في الرشيد ما هو فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد هو في الغلام اصلاح ماله ونعائوه لتمييزه وعدم تبذيره ولم يراعوا عاده ولا فسقا وقال الشافعي هو صلاح المال والدين وهل بين الغلام والجارية فرق قال أبو حنيفة والشافعي لا فرق بينهما وقال مالك لا يملك الحجر عنها وان بلغت رشيدة حتى تتزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لماله كما كانت قبل التزوج وعن أحمد روايتان المتخارفة منهما لا فرق بينهما والثانية كقول مالك وزاد حتى يحول عليها حول عنده أو تلد ولدا وانفق الثلاثة على ان الصبي اذا بلغ وأونس منه الرشيد دفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله ويستمر محجورا عليه وقال أبو حنيفة اذا انتهى سنه

جاءت احاديث الشريعة بعضها بعد بعضها فكان سبب كثرة القياس في مذهبهم رضي الله عنه وقلته في مذهب الى

اتفق الاثمة على انه اذا كان لانسان على آخر حق فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه أن يمنع من قبول الحوالة عليه ولا يعبر رضاه عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك ان كان المحال عدوا للمحال عليه لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطاقا واما المحال أم لا ويحكي ذلك عن داود فاذا قبل صاحب الحق الحوالة على من له عليه حق لم يلزمه قبولها على كل وجه وبه قال الفقهاء أجمع الا زفر فقال لا يبرأ في فصل واختلاف الاثمة في رجوع المحال على المحيل اذا لم يصل الى حقه من جهة المحال عليه فذهب مالك انه ان غره المحيل بفاس يعلمه من المحال عليه أو عدم فان المحال يرجع على المحيل ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الشافعي وأحمد انه لا يرجع بوجه من الوجوه سواء غره بفاس أو تجدد الفاس أو أنكر المحال عليه أو بحدته لتقصيره بعدم البحث والتفتيش فصار كأنه قبض العوض وعن أبي حنيفة انه يرجع عند الانكار

كتاب الضمان

اتفق الاثمة على جواز الضمان وانه لا ينتقل الحق عن المضمون عنه الى بنفس الضمان بل الدين باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداه وقال ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو ثور وداود يسقط وهل تبرأ ذمة الميت من الدين المضمون عنه بنفس الضمان الاثمة الثلاثة لا كالحى وعن أحمد وروايتان في فصل وضمان المجهول جاز عند أبي حنيفة ومالك وأحمد مثاله أن اضامن لك ما على زيد وهو لا يعرف قدره وكذلك يجوز عندهم ضمان ما لم يجب مثاله دابن زيد انما حصل لك عليه فهو على أو قانا ضامن له والمشهور من مذهب الشافعي ان ذلك لا يجوز ولا الا برأه من المجهول واذا مات انسان وعليه دين ولم يخلف وفاقه فهل يصح ضمان الدين عنه أم لا مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز وقال أبو حنيفة اذا لم يخلف وفاقه لم يجوز الضمان عنه في فصل ويصح الضمان من غير قبول الطالب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المريض لبعض ورثته اضمن عني ديني فبضمنه والغرماء غيب فيجوز وان لم يسم الدين فان كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء في فصل وكفالة البدن صحيحة عن كل من وجب عليه الحضور الى مجلس الحكم بالاتفاق لا طباق للناس عليه او ميسر الحاجة اليها ونصح كفالة البدن عن ادعى عليه الا عند أبي حنيفة ونصح بدن ميت يحضره لاداء الشهادة ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه أرادته المستحق أو آياه بالاتفاق الا أن يكون دونه بد عادية مانعة فلا يكون تسليما فلو مات الكفيل بطلت الكفالة الا عند مالك وان تغيب المكفول أو هرب قال أبو حنيفة والشافعي ليس عليه غير احضاره ولا يلزمه المال واذا تعذر عليه احضاره اغنية أهله عند أبي حنيفة ومدة المسير والرجوع بكفيل الى أن يأتي به فان لم يأت به حبس حتى يأتي به وقال مالك وأحمد ان لم يحضره غرم المال وأما الشافعي فلا يلزم المال عنده مطلقا ولو لم يعلم مكانه لم يطالب بالاتفاق ولو قال ان لم أحضر به غدا قانا ضامن لماعليه فلم يحضر أو مات المطالب ضمن ماعليه الا عند الشافعي ومالك ولو ادعى رجل على رجل آخر مائة درهم فقال رجل ان لم يوفى بها غدا فعلى المائة فم يوفى به الزمة المائة الا عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وضمان الدرك في البيع جاز صحيح عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الراجح من قول الشافعي بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس عليه في

الظن بروايته وقد أمرنا الشارح أن لا تركى على الله أخذ أو اذركى أحد أن نقول نجس كذا أو ظن كذا ولا نقطع به بخلاف القياس على الاصول الصحيحة انتهى قال الامام أبو جعفر الشيرازي رحمه الله تعالى وقد تمت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام أبي حنيفة والامام مالك رضى الله عنهم افوجدها يسيرة جدا وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب له ومعظم الادلة قد أخذ بها كل امام وما انفرد أحدهم عن صاحبه الا ببعض احاديث وكلامهم في ذلك الشريعة يسبحون كما مر فالاعقل من أقبل على نوال الاثمة كلهم وعمل بها انشراح صدر لانها لا تخرج عن مرتبة الشريعة الثابتين هما التخصيف والتشديد اللهم اني أتبرأ اليك من صحة كل من اعترض على الاثمة وأنكر عليهم في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين وقرأ ما قول بعضهم ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة فهو تعصب على الامام رضى الله عنه فاني بحمد الله طالعت أدلة مذهبه كلها من كتاب

[illegible]

﴿ ۱۹۸ ﴾

[illegible][illegible]

၁၂၆၂ ခုနှစ်၊ ဇန်နဝါရီလ ၁၀ ရက်နေ့၊

وغيرهما فآيته رضي الله عنه لا يروى حديثا الا عن خيار التابعين الثقات العدول الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأسود وعقمة وعطاء وعكرمة ومجاهد والحسن البصري وأضرابهم فكل الرواة الذين بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثقات عدول ليس فيهم كذاب بل هم اعلام أخيار وناهيك يا أخي بعدالة من أخذ عنه الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه وارتضاه لأحكام دينه مع شدة ورع الإمام رضي الله عنه وتحرره وشقته على الأمة المحمدية وقد بلغنا أنه سئل مرة رضي الله عنه عن الأسود وعقمة أيهما أفضل فقال والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف نفاضل بينهم على أنه ما من راو من رواة الحديثين والمجاهدين كلهم الا وهو يقبل الجرح لو أضيف اليه كما يقبل التعديل وذلك لعدم العصمة ولكن العلماء رضي الله عنهم أمناء التريسة فقدموا التعديل غالبا على الجرح لا لا يذهب غالب الشريعة وقالوا احسان الظن بجميع الرواة المستورين أولى مع ان جمهور الحديثين قالوا ان

الحكم فثبتت وكالته بالبيعة عند الحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ان كان الخصم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره شرطا في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور واحد منهم شرطا في صحة الوكالة وقصصا وللوكيل عزل نفسه متى شاء بحضور الموكل وبغير حضرته عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ليس له فسخ الوكالة الا بحضور الموكل وللوكيل أن يعزل الوكيل عن الوكالة فبمعزل وان لم يعلم بذلك على الراجح عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يعزل الا بعد العلم بذلك وعن أحمد روايتان في فصل واذا وكله في بيع مطلقا فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد ان ذلك يقتضي البيع بمن المثل نقدا بنقد البلد فان باعه بما لا يتعاب الناس بعثله أو نساءه أو غير نقد البلد لم يجز الا برضا الموكل وقال أبو حنيفة يجوز أن يبيع كيف شاء نقدا ونساءه وبدون من المثل وبما لا يتعاب الناس بعثله وينقد البلد وغير نقده وأما في الشراء فاتفقوا أنه لا يجوز للموكل أن يشتري بأكثر من المثل ولا إلى أجل وقول الوكيل في تلف المال مقبول بينه بالانفاق وهل يقبل قوله في الرد الراجح من مذهب الشافعي أنه يقبل وبه قال أحمد سواء كان يجعل أو غيره ومن كان عليه حق لشخص في ذمته أو له عنده عين كعارية أو ودعة فخافه انسان وقال وكلي صاحب الحق في قبضه منك فصدقه أنه وكيله ولم يكن للوكيل بينة فهل يجبر على الدفع إلى الوكيل أم لا قال القاضي عبد الوهاب استأجره امنصوصة لنا والصحيح عندنا أنه لا يجبر على تسليم ذلك إلى الوكيل وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وصاحبه أنه يجبر على تسليم ما في ذمته وأما العين فقال محمد يجبر على تسليمها كما قال فيما في الذمة واختلفوا هل تسمع البيعة على الوكالة من غير حضور الخصم قال أبو حنيفة لا تسمع الا بحضوره وقال الثلاثة تسمع من غير حضوره وتصح الوكالة في استيفاء القصاص عند مالك والشافعي على الأصح من قوله وعلى أظهر الرايين عن أحمد وقال أبو حنيفة لا تصح الا بحضوره واختلفوا في شراء الوكيل من نفسه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح ذلك على الإطلاق وقال مالك أنه ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه لا يجوز بحال واختلفوا في وكيل المميز المراهق فقال أبو حنيفة وأحمد يصح وقال القاضي عبد الوهاب لا أعرف فيه نصا عند مالك الا أنه لا يصح وعنده الشافعي أنه لا يصح والوكيل في الخصومة لا يكون وكيل في القبض الا عند أبي حنيفة وحده

كتاب الاقرار

اتفق الاثمة على ان الحر البالغ اذا أقر بحق أو غير وارث لزمه اقراره ولم يكن له الرجوع فيه والافترار بالدين في الصحة والمرض سواء يكون للقر لم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا وان لم تف فعند مالك والشافعي وأحمد يتخصصون في الموجود على قدر دينهم وقال أبو حنيفة غريم الصحة يقدم على غريم المرض فبيد أباستيفاء دينه فان فضل شيء صرف إلى غريم المرض وان لم يفضل شيء فلا شيء له ولو أقر في مرض موته لوارث فعند أبي حنيفة وأحمد لا يقبل اقرار المريض لوارث أصلا وقال مالك ان كان لا يتهم ثبتت والا فلا مثاله أن يكون له بنت وابن أخ فان أقر لابن أخيه لم يتهم وان أقر لابنته اتهم والراجح من قول الشافعي ان الاقرار للوارث صحيح مقبول ولو مات رجل عن اثنين وأقر أحدهما بثالث وأنكر الآخر لم تثبت نسبته

[illegible]

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لا يقبل اقراره في قتل العمد وقال الزنى ومحمد بن الحسن وداود لا يقبل اقراره بذلك كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيه ما والمأذون له اذا اقر بحقوق تتعلق بالتجارة كقوله دايدت فلانا وله على ألف درهم من مبيع أو مائة درهم أرش عيب أو قرض فانه يقبل اقراره عند مالك والشافعي وأحمد وما كان من دين ليس من متضمن التجارة فانه في ذمته لا يؤخذ من المال الذي في يده كالأقرع صب وقال أبو حنيفة يؤخذ من المال الذي في يده كما يؤخذ منه ما يتضمن التجارة في فصل ولو أقر يوم السبت بمائة ويوم الاحد بمائة فمائة واحدة عند مالك والشافعي وأحمد ومحمد وأبي يوسف ولا فرق عندهم بين المجلس الواحد والمجالس وقال أبو حنيفة ان كان في مجلس واحد كان اقراره بمائة واحدة أو في مجالس كان اقراره مستأنفا في فصل ولو أقر بدين مؤجل وأنكر المقر له الاجل فقال أبو حنيفة ومالك القول قول المقر له مع يمينه انه حال وقال أحمد القول قول المقر مع يمينه وللشافعي قولان كما ذهبين وأحمد ما ان القول قول المقر مع يمينه في فصل ولو شهد شاهدان على عمر وبالف درهم وشهد له آخر بالفين ثبت له الالف بشهادتهما وله أن يحلف مع الشاهد الذي زاد ألفا آخر هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلا فانه لا يقضى بالشاهد واليمين

كتاب الودعة

اتفق الا على ان الودعة من القرب المنسوب اليها وان في حفظها ثوابا وانها امانة محضة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه واختلفوا فيما اذا كان قبضها بينة فالثلاثة على انه يقبل قوله في الرد بينة وقال مالك لا يقبل الا بينة في فصل واذا استودع دنائرا ودرهم ثم أنفقها أو أنفقها ثم ردتمثلها الى مكان الودعة ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه عند مالك فان عنده لو خلط دراهم الودعة أو الدنانير أو الحنطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمان للتلف وقال أبو حنيفة ان رده بعينه لم يضمن تلفه وان رده مثله لم يسقط عنه الضمان وقال الشافعي وأحمد وضمان على كل حال بنفس اخراجه لعمده ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بعينه الى حرزه أو رده مثله في فصل واذا استودع غير نقد كثوب أو دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع حرز آخر قال القاضي عبد الوهاب قال مالك في الدابة اذا ركبها ثم ردها فصاحب المودع بالخيار بين أن يضمنه قيمتها وبين أن يأخذ منه أجره ولم يبين حكمها ان تلفت بعد ردها الى موضع الودعة ولكن يجيء على قوله أن يأخذ السكران ان تكون من ضمان المودع وان أخذ القيمة أن تكون من ضمان المودع ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذا لبسه ولم يبله ثم رده الى حرزه ثم تلف قال والذي يتقوى في نفسه ان الشيء اذا كان عمالا بوزن ولا يكال كالذولاب والشباب فاستعمله فتلف كان للارز قيمته لا مثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الامانة فردّه الى موضعه لا يسقط عنه الضمان بوجه وهذا قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة اذا تعدي ورده بعينه ثم تلف لم يلزمه ضمان في فصل واتفقوا على انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الامكان والاضمن وعلى انه اذا طلبه فقال ما أودعني ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن بخروجه عن حصة الامانة ولو قال ما يستحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القول قوله واختلفوا فيما اذا سلم الودعة الى عياله في داره فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد اذا أودعها عند من تلزمه نفقته ولو من غير عذر لم يضمن

فكثيرا ما يقول هذا الحديث على شرط الصحيحين أو أحدهما مع ان فيه العلامة اذا يلزم من كون الراوي محتجابه في الصحيح ان يكون كل حديث وجد له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح فقد بان لك أنه ليس لنا ترك حديث من تكلم الناس فيه بمجرد الكلام فربما يكون قد توبع عليه وظهرت شواهده وكان له أصل وانما نترك ما انفرد به وكان مخالف للثقات ولو أننا فحناباب الترك اكل راوتكلم بهض الناس فيه لذهب معظم احاديث الشريعة كما هو اذا أدى الامر الى ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهدين تسليم المذاهب المخالفة لمذاهبهم فان ماراؤهم يخرج عن احدى مرتبتي الشريعة أبدا للثنتين هما الضعيف والتشديد لا يقال هذا يؤدي الى التناقض في الحكم الواحد فان القائل بدليل الضم لا يقول بدليل الاباحة مثلا والقائل بنقض الوضوء بمس الذكر لا يقول بحديث هل الا هو الاباحة منك لانا نقول لا تناقض بمس الذكر القول بالنقض بمس الذكر والقول بعدم النقص بمس

حكم الله تعالى وهو واحد ثم انه يرجع الى المرتبتين فنقض بمس الذكر فقد شد ودون لم ينقض بمس فقد خفف فيحتمل وقال

التكليف فكانت الاحكام الشرعية كلها كالكفارة لتلك الاكلة فأول ما تلقاه وجوب التوبة على الفور والندم ثم ان تلك الاكلة لم تكن بأمر من الله تعالى وان كانت مرادة له فافهم فاهمنا بالنزول الى ارض الشهوات فان تلك الجنة التي كان فيها الاتصاف لاخراج الفضائل المنة فيها فلما حصلت التوبة كان من تمامها النظر من آثار تلك الفضلة بمثابة الاقلاع عن الذنب وتولد من تلك الاكلة ايضا شهوة النساء والتلذذ بجماعهن ولبسهن وأما الشهوة التي كانت له حين جامع حواء فلم يكن له فيها اختيار وكذلك ما وقع له من النوم حين استخرجت حواء من ضامه الايسر انما كان ذلك بأمر من الله تعالى بخلاف ما وقع من الاكل من الشجرة فان له حكما آخر فافهم وتولد منها في أولاد آدم عليه الصلاة والسلام الجنون والاعماء وسائر المعاصي فأمرنا بالنظر من جميع ذلك كلما أردنا الوقوف بين يديه تعالى في الصلاة وما ألحق به في وجوب الطهارة له ولا الاكل لكانت طهارتنا لا تنتقض فكما كالملائكة

جناية لزم مالكه عند مالك أخذ من ناقصه الغاصب أو يدفعه الى الغاصب ويلزمه بقيمته يوم الغصب والشافعي يقول اصاحبه أرش ما نقص وهو قول أحمد **فصل** ومن جنى على عبد غيره فقطع يديه أو رجليه فان كان أبطل غرض سيده منه فليس له أن يسلمه الى الجاني ويعتق على الجاني ان كان عمدا الى ذلك وبأخذ السيد قيمته من الجاني أو يمسه ولا شيء له هذا هو الراجح من مذهب مالك وفي رواية عنه انه ليس له الا ما نقص وهو قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة له أن يسلمه اليه وبأخذ قيمته أو يمسه ولا شيء له وقال الشافعي له أن يمسه وبأخذ جميع قيمته من الجاني تنزيلا على ان قيمة العبد كدبته ومن مثل بعده كقطع أنفه أو يده أو قلع سنده عتق عليه عند مالك واختلاف قوله هل يعتق بنفس الجناية أو يحكم الحاكم وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يعتق عليه بالمثلة **فصل** ومن غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة كسمن أو تعلم صنعة حتى غلبت قيمتها ثم نقصت القيمة لم يزل أولنسيان الصنعة كان لسيدها أخذها بلا أرش ولا زيادة هذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي وأحمد له أخذها وأرش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب والزيادة المنفصلة كالولادة اذا حدثت بعد الغصب فهي غير مضمونة عند مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد هي مضمونة على الغاصب بكل حال **فصل** واختلاف في منافع الغصب فقال أبو حنيفة هي غير مضمونة وعن مالك روايات احداها وجوب الضمان والثانية اسقاط الضمان والثالثة ان كانت دارا فسكنها الغاصب بنفسه لم يضمن وان أجزها لغيره ضمن وعلى هذا اذا كان المغصوب حيوانا فرده لا يضمن وان أنكره ضمن وعنه رواية رابعة ان الغاصب اذا كان قصده المنفعة لا الهين كالذي يسخر دواب الناس فانه يوجب ضمان المنفعة عليه رواية واحدة وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه هي مضمونة **فصل** واذا غصب جارية فوطئها فله الخدم والخدم عند الثلاثة وقياس مذهب أبي حنيفة انه يحكم ولا أرش عليه للوطئ فان أولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمغصوب منه وأرش ما نقصه الولادة عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك جبر الولد النقص واذا غصب دارا وعبد أو ثوبا وبقي في يده مدة ولم ينفع به لافي سكنى ولا في كراه ولا استخدام ولا لبس الى أن أخذه من الغاصب فلا أجره عليه للدة التي بقي فيها في يده ولم ينفع به هذا قول مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد عليه أجره المدة التي كانت في يده فيها أجره المنزل والعقار والاشجار تضمن بالغصب حتى غصب شيئا من ذلك فمناقب بسيل أو حريق أو غيره لزمه قيمته يوم الغصب عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان مالا ينتقل كالعقار لا يكون مضمونا بخراجه عن يده مالك الا أن يجنى الغاصب عليه ويتلف بسبب الجناية فيضمنه بالتلاف والجناية ومن غصب اسطوانة أو لبنة وبني عليها لم يملكها الغاصب عند مالك والشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر والحاصل على الباقي بهدم البناء بسبب اخراجها وانفقوا على أن من غصب ساجدة وأدخلها في سقينة وطالبه بها مال يملكها وهو في الجنة الجحيم لا يجب عليه قاعها الا ما ذكر عن الشافعي انه انقاع والاصح ان ذلك اذا لم يخف تلف نفس أو مال **فصل** ومن غصب ذهبا أو فضة فصاغ ذلك حليا أو ضرب به دنائير أو دراهم أو نحاسا أو رصاصا أو حديدًا فاختذه منه أنية أو سيفا فاعند مالك عليه في ذلك كله مثل ما غصب في وزنه وصفته وكذا لو غصب ساجدة فعملها أو بابا أو ترابا

يجوز الطهارة به * ومنهم
أن يكون المتطهر وقع في
كبيرة * ومنهم من جعله
كالتجاسة المتوسطة
احتياطاً أيضاً لا احتمال أن
يكون غسله صغيرة كما هو
الغالب في وقوع الناس
* ومنهم من جعله طاهراً
في نفسه غير مطهر لغيره
احتياطاً أيضاً لا احتمال
أن صاحبه وقع في مكروه
فلم يكن نجساً لأنه جاز في
الجملة كما مر تقريره *
وأما القول بنقض الطهارة
بمس الذكروالدبر فهو
خاص بالأكابر المنتزهين
عن المعاصي جملة فأمرها
بالطهارة من مس المحل
المجاور لملك الفضلة الخارجة
بل بلغنا أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم تنزهه عن
مس مجاور المجاور فنضح
سراويله لمجاورتها للفرج
وقال بهذا أمرني جبريل
فعدم نقض الطهارة بمس
الفرج خاص بالضغفاء
من الناس نظراً لعدم
نقض الطهارة بلمس المرأة
ونجاس فليس لنا نقض
متولد من غير الأكل أبداً
كما مر وانما أجمع العلماء
على وجوب تعميم البدن
كله بالماء من الجنبات دون
الحدث الأصغر لأن
خروج المني أغلظ في اللذة
من البول والغائط فلما

وروى خمس سنين الثاني أن رفعة المشتري إلى الحاكم ويلزمه الحاكم بالاختصاص أو الترتيب غير أن
الحاصل من مذهب مالك أنه ليس على الفور وعن أحمد روايات أخذها على النور
والثانية مؤقفة بالمجلس والثالثة على التراخي فلا تبطل أبداً حتى يعفو أو يطالبه * فصل
والثمة إذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته فهل لشريكه الشفعة أم لا
اختلف في ذلك قول مالك فقال في رواية له الشفعة وقال في أخرى لا شفعة له وقال أبو حنيفة
له الشفعة وقال الشافعي وأحمد لا شفعة له * فصل وإذا كان ثمن الشفعة مؤجلاً فلا شفعة
عند مالك وأحمد إلا أخذ بذلك الثمن إلى ذلك أجل ان كان ملياً ثقة والآتي بثقة ملي يضمن
الثمن إلى ذلك أجل وبهذا قال الشافعي في القديم وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد إن أجز
من مذهب الشافعي أن يجزئ الثمن ويأخذ الشقص المشقوق أو يصبر إلى حلول
الأجل فيزني الثمن ويأخذ بالشفعة * فصل والشفعة مقسومة بين الشفعاء على قدر
حصصهم في المال الذي استوجبوا من جهته الشفعة فيأخذ كل واحد من الشركاء من المبيع
بقدر ملكه فيه عند مالك وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة هي مقسومة على
رؤس وهو قول للشافعي واختاره المزني وعن أحمد روايتان * فصل والشفعة تورث
عند مالك والشافعي ولا تبطل بالموت فإذا وجبت له شفعة فمات ولم يعلم بها أو علم ومات قبل التمكن
من الأخذ انتقل الحق إلى الورث وقال أبو حنيفة تبطل بالموت ولا تورث وقال أحمد لا تورث
إلا أن يكون الميت طالباً بها * فصل ولو بئى مشري الشقص أو غرس ثم طلب الشافعي
فليس له عند مالك والشافعي وأحمد مطالبة المشتري بهدم ما بنى ولا دفع ما غرس مضافاً إلى الثمن
وقال أبو حنيفة للشافعي أن يجبر المشتري على القلع والهدم قال في عيون المسائل وذهب قوم إلى
أن للشافعي أن يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في موضعه * فصل وكل
ما لا يتقسم كالجمام والبر والرحى والطريق والباب لا شفعة فيه عند الشافعي واختلف قول
مالك فقال فيه الشفعة وقال لا شفعة فيه واختار القاضي عبد الوهاب الأول قال وهو قول أبي
حنيفة وعهدة الشافعي في المبيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع عند جمهور العلماء
فاذا ظهر المبيع مستحقاً أخذه مستحقه من يد الشافع ورجع الشافع بالثمن على المشتري ثم
يرجع المشتري على البائع وقال ابن أبي ليلى عهدة الشافع على البائع بكل حال * فصل
اختلف الأئمة هل يجوز الاحتياط لاسقاط الشفعة مثل أن يبيع بسلعة مجهولة عند من يرى
ذلك مسقطاً للشفعة أو أن يقر له ببعض المالك ثم يبيعه الباقي أو يهبه له فقال أبو حنيفة والشافعي
له ذلك وقال مالك وأحمد ليس له ذلك فإذا وهبه من غيره عرض فلا شفعة فيه عند أبي حنيفة
والشافعي وكذلك يقول أحمد بل لا بد أن يكون قد علم بعرض واختلف قول مالك في ذلك فقال
لا شفعة فيه وقال فيه الشفعة * فصل وإذا وجبت له الشفعة قبل له المشتري دراهم
على ترك الأخذ بالشفعة جاز له أخذها وتملكها عند الثلاثة وقال الشافعي لا يجوز له ذلك ولا
ملك الدراهم وعليه ردّها وهل تسقط شفعته بذلك لأصحابه وجهان * فصل وإذا ابتاع
إنسان من الشركاء نصيباً ماصقة واحدة كان للشافعي وأحمد أخذ نصيب أحدهما
بالشفعة كما لو أخذ نصيباً واحداً وقال مالك ليس له أخذ حصّة أحدهما دون الآخر بل إن
يأخذهما جميعاً أو يتركهما جميعاً وبه قال أبو حنيفة * فصل ولو أقر أحد الشريكين أنه باع

[illegible]

* ၁၂၁၂ *

کتاب الفرائض

ان كان من باب ٨٧ وانما هو في قوله تعالى

၇။ ကံကောင်းမှု၊ ကံဆိုးမှု၊ ကံကောင်းမှု၊ ကံဆိုးမှု

مراراً في هذه الميزان وكاسياً في بسط أمثلة ٨٨ المرتبة في الخاتمة آخر الميزان ان شاء الله تعالى ومما قررناه اننا علم ان

والعنب والتين والجوز وغير ذلك عند مالك وأحمد وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره المتأخرون من أصحابه وهو قول أبي يوسف ومحمد والجديد الصحيح من مذهب الشافعي انها لا تجوز الا في النخل والعنب وقال داود لا تجوز الا في النخل خاصة في فصل اذا كان بين النخل بياض وان كثر صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل عند الشافعي وأحمد بشرط اتحاد العامل وعسر افراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة وبشرط أن لا يفصل بينهما وان لا يقدم المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة وأجاز مالك دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط وجوزه أبو يوسف ومحمد على أصلهما في جواز المخارة في كل أرض وقال أبو حنيفة بال منع هنا كما قال بعدم الجواز في الأرض المنفردة في فصل ولا تجوز المخارة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق ولا المزارعة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض عند أبي حنيفة ومالك وهو الجديد الصحيح من قول الشافعي والقديم من قوليه واختاره أعلام المذهب وهو المرجح قال النووي وهو المختار الراجح في الدليل صحتها وهو مذهب أحمد وأبي يوسف ومحمد قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر ويعد نصف الأرض في فصل وإذا ساقاه على ثمة موجودة ولم يبدل صلاحها جاز عند مالك والشافعي وأحمد وان بدلا صلاحها لم يجز عندهم وأجاز أبو يوسف ومحمد وحنون على كل ثمة موجودة من غير تفصيل وإذا اختلفا في الجزء المتروك تخالفاه عند الشافعي وينسخ العقد ويكون للعامل أجره مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف المتابعين ومذهب الجماعة ان القول قول العامل مع يمينه

في كتاب الاجارة

الاجارة جائزة عند كافة أهل العلم وأنكر ابن علية جوازها وعقدها لازم من الطرفين جميعاً ليس لاحدهما به عقدها الصحيح فصحها ولو لم يذرا لا يفسخ به العقد الا لازم من وجود عيب بالعين المستأجرة كالمستأجر دار أو حدة هامة مدمية أو مستخدم به العقد أو يمرض العبد المستأجر أو يجد الاستأجر بالاجرة المعينة عيباً فيكون للاستأجر الخيار لاجل العيب عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز فسخ الاجارة لعذر يحصل ولو من جهته من قبل أن يكثرى طاقوا لتجرفيه فيحترق ماله أو يسرق أو يغصب أو ينال فيفسخ الاجارة وقال قوم عقدها لازم من جهة الاستأجر غير لازم من جهة المستأجر كالجماعة في فصل وإذا استأجر دابة أو داراً أو حافوا مدمية معلومة باجرة معلومة ولم يشترط التحيل الاجرة ولا نصاً على تأجيلها بل أطلقوا فذهب الشافعي وأحمد انها تستحق بنفس العقد فاذا سلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق عليه جميع الاجرة لانه قد ملك المنفعة بعقد الاجارة ووجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه ومذهب أبي حنيفة ومالك ان الاجرة تستحق جزأ جزأ كلما استوفى منه يوم استحق آخره ولو استأجر داراً كل شهر بشئ معلوم قال الثلاثة تصح الاجارة في الشهر الاول وتلزم وماعداه من الشهر وتلزم بالدخول فيه وقال الشافعي في المشهور عنه تبطل الاجارة في الجميع وإذا استأجر عبداً معلومة أو داراً تم قبض ذلك ثم مات العبد قبل أن يعمل شيئاً أو أنه دتم الدار قبل أن يسكنها لم يمس من المدة بشئ فانه لا يستحق عليه شيء من الاجرة وتبطل الاجارة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وقال أبو ثور المنافع في هذه المواضع من ضمان المكنتى في فصل

جميع أدلة المجتهدين لا يخرج عن الشريعة ولو قيل بضيقها لاسم أدلة الامام الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه لسلاسة رواة أدلته الذين هم بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجرح كما مر وان ان قال أحد من الحفاظ بضعف شيء من أدلة مذهب الامام رضي الله عنه فذلك محمول جزماً على ضعف الرجال النازلين في السند بعد موت الامام الاعظم رضي الله عنه اذاروا ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام اما كل حديث وجدناه في مسائل الامام رضي الله عنه فهو حديث صحيح لانه لو لا صحيح ما استدلل به وكفانا صحة الحديث استدلال مجتهد به ثم يجب علينا العمل به ولو لم يروه غيره ولا يقدح في صحته وجود كذاب أو منهم بكذب في سنده النازل عن الامام فتأمل ويحتمل أيضاً أن يكون مراد القائل بان أدلة الامام أبي حنيفة غالبها ضعيف انما هو أدلة مذهب أصحابه التي ولدوها بعده وفهموها من كلامه لجهل هذا بحقيقة المذهب فان مذهب الانسان هو ما قاله

ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه كما مر وهذا الجهل يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون وعقد

[illegible]

الشافعي **فصل** ولا يجوز عند مالك اجارة الارض بما ينبت فيها أو يخرج منها ولا يطعام كالسمك والعسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما أنبتته الارض وبغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض وذهب الحسن وطاوس الى عدم جواز كراه الارض مطلقا بكل حال واذا استأجر أرضا ليزرعها حنطة فله أن يزرعها شعيرا وما ضره كضر الحنطة عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال داود وغيره ليس له أن يزرعها غير الحنطة **فصل** واذا استأجر أرضا سنة ليزرع فيها نوعا من الغراس مما ينبت ثم انقضت السنة فلا مؤجر الحيازة عند مالك بين أن يعطى المستأجر قيمة الغراس وكذلك ان بنى وأن يعطيه قيمة ذلك على انه موقوف أو يأمره بقلعه وقول أبي حنيفة كقول مالك الا أنه قال اذا كان القلع بضر بالارض أعطاه المؤجر القيمة وليس للغراس قله وان لم يضر لم يكن له الا المطالبة بالقلع وقال الشافعي ليس ذلك للمؤجر ولا يلزم المستأجر قلع ذلك ويبقى مؤبدا ويعطى المؤجر قيمة الغراس للمستأجر ولا يأمره بقلعه أو يقره في أرضه ويكونان مشتركين أو يأمره بقلعه ويعطيه أرش ما نقص من القلع **فصل** ومن استأجر اجارة فاسدة وقبض ما استأجره ولم ينتفع به كالمكان أرضا فلم يرعها ولا انتفع بها حتى انقضت مدة الاجارة فعليه اجرة مثلها عند مالك وكذلك لو استأجر دارا فلم يسكنها أو عبد اقل ينتفع به وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا اجرة عليه لكونه لم ينتفع بها وهل يجوز اشتراط الخيار لاثاني الاجارة كالباع قال الثلاثة يجوز وقال الشافعي لا يجوز

كتاب احياء الموات

اتفق الاغصاء على ان الارض الميتة يجوز احيائها ويجوز احياء موات الاسلام للسلم بالاتفاق وهل يجوز للذمي قال الثلاثة لا يجوز وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز واختلفوا هل يشترط في ذلك اذن الامام أم لا فقال أبو حنيفة يحتاج الى اذنه وقال مالك ما كان في القلاة أو حيث لا يتشاج الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العمران أو حيث يتشاج الناس فيه افتقر الى اذن وقال الشافعي وأحمد لا يحتاج الى الاذن واختلفوا فيما كان من الارض مملوكا ثم باء أهله وحرب وطال عهده هل يملك بالاحياء قال أبو حنيفة ومالك يملك بذلك وقال الشافعي لا يملك وعن أحمد روايتان كل ذهبن أظهرهما انه لا يملك **فصل** وبأى شيء يملك الارض ويكون احيائها به قال أبو حنيفة وأحمد بتجويرها وأن يتخذ لها ماء وفي الدار يتحويطها وان لم يستغفها وقال مالك بما يعلم بالعمادة انه احياء لانها من بناء وغراس وحفر بئر وغير ذلك وقال الشافعي ان كانت للزرع فبزرعها واستخراج ماؤها وان كانت للسكنى فبمقطعيها يوتوا وتسقيها **فصل** واختلفوا في حريم البئر العمادية فقال أبو حنيفة ان كانت لسقي الابل فحريمها أربعون ذراعا وان كانت للناضح فستون وان كانت عينا فثمانية ذراع وفي رواية خمسمائة فن أراد أن يحفر في حريمها منع منه وقال مالك والشافعي ليس لذلك حدم مقدر والمرجع فيه الى العرف وقال أحمد ان كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعا وان كانت في أرض عادية فخمسون ذراعا وان كانت عينا فخمسمائة ذراع والحشيش اذا نبت في أرض مملوكة فهل يملكه صاحبه أم لا قال أبو حنيفة لا يملكه وكل من أخذه صار له وقال الشافعي يملكه بملك الارض وعن أحمد روايتان أظهرهما

يستدل أحدهم بحديث فرد ضعيف أبدا كما تبعناه انما يستدل بصحيح أو حسن أو بضعيف كثر طرقه وذلك أمر يشارك في الاستدلال به جميع الآفة لا خصوصية لأصحاب الامام في ذلك على ان الادلة التي لم يأخذ بها كل امام يسيرة جدا وباقي الادلة اتفقوا كلهم على الاخذ بها فلا يكاد يظهر نقص في مذهب أحدهم بما لم يأخذ به من بعض الاحاديث فافهم واتركنا أخى التعصب على الامام أبي حنيفة رضى الله عنه بالجهل والتقليد للجاهلين وتبع أدلته كما تتبعناها بتجد مذهب من أصح المذاهب كحقيقة مذاهب الاربعة رضى الله عنهم أجمعين وان شئت ان يظهر لك صحة مذهبه كالشمس وقت الظهيرة ليس دونها صاحب فاسك يا أخى طريق أهل الله تعالى بالرياسة والمجاهدة والزهد عن سائر الشهوات حتى تقف على العين الاولى من عيون الشريعة تجد مذهبه رضى الله عنه أول المذاهب اتصالا بها ولا ترى في أقواله وأقوال أصحابه شيئا خارجا عن شمار نور الشريعة أبدا وقد نعتك والسلام وأما قول من قال ان مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه أقل المذاهب احتياطا للدين فهو كلام صدر من متعصب ليس كمذهب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible]

(۱۴۱۰ هجری)

[illegible]

﴿سورة الاحزاب﴾

[illegible][illegible]

كما قال في قسم الامر شفقة على أمته ٩٢ وخوفا عليهم من فتح باب سحق الله تعالى عليهم اذا فعلوا ما نهى الله عنهم عنه أن ينظر قوامن

وقال مالك لا يفتقر صحتها وزومها الى قبض بل يصح ويلزم بمجرد الايجاب والقبول ولكن
القبض شرط في نفوذها وتعمامها واحترز مالك بذلك عما اذا آخر الواهب الاقباض مع مطالبة
الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة لم تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة
أو أمكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض بطلت الهبة وقال ابن أبي زيد
المنالك في الرسالة ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس الا بالحيازة فان مات قبل ان يحاز عنه فهو
ميراث وعن أحمد رواية أن الهبة تملك من غير قبض ولا بد في القبض أن يكون باذن الواهب
خلافًا لابن حنيفة وهبة المشاع جائزة عند مالك والشافعي كالبيع ويصح قبضه بأن يسلّم الواهب
الجميع الى الموهوب له فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده ودبعة وقال أبو حنيفة ان
كان محلاً لا يقسم كالعبيد والجواهر جازت هبته وان كان محلاً يقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعاً
فصل ومن أعمارنا فقال أعمارنا قال أعمارنا قال أعمارنا قال أعمارنا قال أعمارنا قال أعمارنا
واذا مات رجعت رقبته الى مالك وهو الموهوب له هذا مذهب مالك وكذلك اذا قال أعمارنا
وعقبك فان عقبه لم يكون منفعتها فاذا لم يبق منهم أحد رجعت الرقبة الى مالك لانه هبة
المنفعة ولم يهب الرقبة وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأجد تصبر الدار ملكاً لا عمر
وورثته ولا تعود الى مالك المعطى الذي هو الموهوب فان لم يكن للعمر وارث كانت لبيت المال
وللشافعي قول آخر كذهب مالك والرقبي جائزة وحكمها حكم العمرى عند الشافعي وأجد وأبي
يوسف وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد الرقبى باطلة فصل ومن وهب لاولاد شيئا استحب
أن يسوي بينهم عند أي حنيفة ومالك وهو الرأى من مذهب الشافعي وذهب أحمد ومحمد
ابن الحسن الى انه يفضل الذكر على الاناث كقسيمة الارث وهو وجه في مذهب الشافعي
وتخصيص بعض الاولاد بالهبة مكره بالاتفاق وكذا تفضيل بعضهم على بعض واذا فضل فهل
يلزمه الرجوع الثلاثة على انه لا يلزمه وقال أحمد يلزمه الرجوع فصل واذا وهب الوالد
لابنه هبة قال أبو حنيفة ليس له الرجوع فيها بحال وقال الشافعي له الرجوع بكل حال وقال مالك
له الرجوع ولو بعد القبض فيما وهب لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة
الصدقة وانما يسوغ الرجوع ما لم يتغير الهبة في يد الولد أو يستحدث ديناً بعد الهبة أو يتزوج
البنات أو يخلط الموهوب له بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه والا فلا يسوغ له الرجوع وعن أحمد
ثلاث روايات أظهرها له الرجوع بكل حال كذهب الشافعي والثانية ليس له الرجوع بحال
كذهب أبي حنيفة والثالثة كذهب مالك فصل وهل يسوغ الرجوع في غير هبة
الابن قال الشافعي له الرجوع في هبة كل من يقع عليه اسم ولد حقيقة أو محازا كولد له لصلته
وولد له من أولاد البنين أو البنات ولا رجوع في هبة لا جنبي ولم يعتبر الشافعي طرودين
وتزويج البنات كما اعتبره مالك لكن شرط بقاءه في سلطنة المتهب فيمنع عنده الرجوع بوقوعه وبه
لا يجازيه وزنه وقال أبو حنيفة اذا وهب لذي رحم محرم بالنسب لم يكن له الرجوع وان وهب
لا جنبي ولم يعرض عن الهبة كان له الرجوع الا ان يزيد زيادة متصلة أو يموت أحد المتعاقدين
أو يخرج عن ملك الموهوب له وليس له عند أبي حنيفة الرجوع فيما وهب لولده وأخيه وأخته
وعمه وعمته ولا كل من لو كان امرأه لم يكن له ان يتزوجها الا جسد النسب فأما اذا وهب لغير
عمه أو لاجانب كان له ان يرجع في هبته فصل وهل هبة ثم طلب ثوابها وقال أحمد

المكره الى الصغيرة الى
الكبيرة فيها كواختلاف
قسم الامر فان رغبة الثواب
الذي جعله الله في فعل
المأمورات تعرض الانسان
على فعلها فافهم * وقد
كان مطرف وولده طلمحة
وسفيان الثوري وغيرهم
يقولون لا تقولوا اختلاف
العلماء وقولوا توسعة العلماء
فانتم تتركوا لفظ الاختلاف
وقد قال تعالى أقيموا الدين
ولا تتفرقوا فيه انتم
فيجب على كل مقلد أن
لا يعترض على قول مجتهد
خفيف أو شديد فانه ما خرج
عن قواعد الدين ولا عن
أحدى مرتبتي الشريعة
الموسوعة فيها هذه المبررات
ويجب عليه جرماً اعتقاداً
ذلك الامام على هدى من
ربه حتى يبين الله تعالى عليه
بالوقوف على عين الشريعة
المتصل بما قول كل مجتهد
كما قررنا ذلك مراراً وانظر
يا أخي الى توسعة الامام أبي
حنيفة رضي الله عنه في قوله
بصححة الوضوء والغسل
من ماء الحمامات المسخنة
بالسرجين وعظام الميتة
تجد ذلك في غاية التوسعة
على الامة عكس من قال
من الأئمة انه لا يصح الوضوء
ولا الغسل بالماء المسخن
بالنخاسة ولا أكل الخبز
مخبوز بماء التبخيس الماء عنده

ذلك والخبر وكذلك تأمل يا أخي في توسعة الامام أبي حنيفة رضي الله عنه في قوله ان النار تطهر فلا هذا القول أردت

[illegible][illegible][illegible][illegible]

المشركين وعلى الانصاب والازلام ٩٤ والخمر والميسر من حيث انهم من عمل الشيطان وتصدع ذكر الله وعن الصلاة فكان

أن يدفعها اليه ولا يكلفه بيعة وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك الا بيعة

في كتاب القبط

اذا وجد القبط في دار الاسلام فهو مسلم عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ان وجد في كنيسة أو بيعة أو قرية من قرى أهل الذمة فهو ذمي واختلف أصحاب مالك في اسلام الصبي الممير غير البالغ العاقل على ثلاثة أقوال أحدها ان اسلامه يصح وهو قول أبي حنيفة وأحمد والثاني انه لا يصح والثالث انه موقوف وعن الشافعي الاقوال الثلاثة والراجح من مذهبهم أن اسلام الصبي استقلال لا يصح **فصل** واذا وجد القبط في دار الاسلام فهو حر مسلم فان امتنع بعد بلوغه من الاسلام لم يقر على ذلك فان أبي قتل عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحد ولا يقتل وقال الشافعي يزجر عن الكفر فان أقام عليه أقر عليه واتفقوا على انه يحكم باسم الاسلام الطفل باسم أبيه وكذا باسم أمه الا ما يكافئه قال لا يحكم باسمه باسم أمه وعنه رواية كذهب الجماعة

في كتاب الجعالة

اتفق الأئمة على ان راد الا بقر يستحق الجعل برده اذا شرطه ثم اختلفوا في استحقيقه اذا لم بشرطه فقال مالك ان كان معروفا براد الا بقر يستحق على حسب بعد الموضع وقربه وان لم يكن ذلك شأنه فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه وقال أبو حنيفة وأحمد يستحق الجعل على الاطلاق ولم يعتبر اوجود الشرط ولا عدمه ولا أن يكون معروفا براد الا بقر أم لا وقال الشافعي لا يستحق الجعل الا بالشرط واختلفوا هل هو مقدر فقال أبو حنيفة ان رده من مسيرة ثلاثة أيام استحق أربعين درهما وان رده من دون ذلك يرضخ له الحناكم وقال مالك له أجر المثل وعن أحمد روايتان أحدها دينار وأثنى عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المضر وخارج المصر والثانية ان جاء به من المصر عشرة دراهم أو من خارج المصر فاربعمائة درهما وعند الشافعي لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير واختلفوا فيما أنفق على الا بقر في طريقه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يجب على سيده اذا أنفق متبرعا وهو الذي يتفق من غير ان الحناكم فان أنفق باذنه كان ما أنفق دينارا على سيد العبد وله ان يحبس العبد عنده حتى يأخذ ما أنفق وقال أحمد هو على سيده بكل حال ومذهب مالك ليس له غير أجره المثل

في كتاب الفرائض

أجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة رحم ونكاح وولاء وان الاسباب المانعة من الميراث ثلاثة فرق وقتل واختلاف دين وعلى ان الانبياء لا يورثون وان ما يتركه يكون صدقة يصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة وأجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وأبوه وان علا والابن وابنه الامن والام والعم وابنه الام والزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفرائض المقدرة المحدودة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها **فصل** وأما ما اختلف فيه فثمة توريث ذوي الارحام الذين لا سهم لهم في كتاب الله عز وجل وهم عشرة اصناف ابوالام وكل جد وجدة ساقطين وأولاد البنات وبنات الاخوة وأولاد الاخوات وبنو الاخوة

اطلاق النجاسة عليها في الاصل انما هو من حيث آثارها لا من حيث أعيانها الا انخرقان العلماء بالغوا في التنفير عنها وحكموا بنجاسة عينها سدا للباب والا فعلة التحريم والتنجيس انما هي الاسكار فاذا فقد الاسكار كانت شرابا حلالا وعليه ينبغي حمل كلام الامام أبي حنيفة في حل النبيذ تبع الحديث الوارد في ذلك فانه يطابق على الماء المنبذ فيه التمر أو الزبيب نبيذ من حيث طرح ذلك فيه فحمل بعضهم كلام الامام بطهارة النبيذ على المسكر منه جوهر عليه بعيد عن مراده فان كل مسكر حرام كما صرح به الاحاديث فاعلم ذلك وزه الأئمة عن كل ما فيه ريبة فان مثل الامام أبي حنيفة رضي الله عنه لا يجهل منع الطهارة بالنبيذ المسكر بل ذلك أبعد من البعد لا شراطة الطهارة بالماء الذي لم يستعمل في أحد أقواله والله يتولى هدايته **فصل** في ما يجب شكر الله تعالى على إيجاده مثل الامام أبي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليسوس للناس معال الشارح صلى الله عليه

شقيق البخاري رضي الله عنه يقول ٩٦ كثير اعلی رؤس الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام أبي حنيفة في الورع كان اذا

اشترى احدثه ثوبا ثم رده عليه بعد ان كان خطا غمته على غلة حاقونه يعطى صاحب الثوب جميع تلك الغلة التي خطا عليها الثمن كائنة ما كانت قال وهذا روى علم يلقان عن غيره وروى الامام أبو جعفر الشيرازي ايضا عن الامام أبي حنيفة انه وكل وكلا مرة في بيع ثياب من غزو كان فيه ثوب معيب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ونسي ان يبين عيبه وخطا غمته على غن بقية لثياب فتصدق الامام رضي الله عنه باثمان الثياب كلها على الفقراء والمساكين ومحاميج أهل الزمة وقال شقيق البخاري رحمه الله رأيت الامام أبا حنيفة رضي الله عنه اذا كان له على أحد دين لا يجلس في ظل جداره ويقول كل قرض جرت فعا فهو ربا وان لي على صاحب هذا الجدار ديناً أو قال قرضا وبلغنا عن الامام ايضا رضي الله عنه ان أبا جعفر المنصور لما منعه القتياسأله ان يتنه ليلاً عن الدم الخارج من لحم الاسنان هل ينقض الوضوء فقال سلى عن ذلك عمل جاد اذا طلع النهار فان اصابني مني القتياس لم أكن ممن يخون امامه بالغيب انهم فانتظروا أخي الى شدة مراقبته لله تعالى رضي الله عنه قلت وكان هذا المنع من الخليفة للامام اعناه هو قبل الفقهاء

فانه قال يكون لها ثلث المال كله في المستثلين وبه قال شريح ووافقه ابن سيرين في زوجة وأبون وخالفه في زوج وأبون **فصل** وللبنتين قصاصا الثلثان عند جميع الفقهاء الا ما شتهر عن ابن عباس ان للبنتين النصف كالواحدة وان للثلاثة قصاصا الثلثين وروى عنه كقول الجماعة واذا استكمل البنات الثلثين فلا شيء لبنات الابن الا ان يكون معهن ذكر في درجتهم أو أسفل منهم فيعصهن فيكون ما بقي بينه وبين من هو فوقه ومن هو في درجته المذكور مثل حظ الانثيين عند جميع الفقهاء وحكى عن ابن مسعود انه جعل ما بقي للذكر من ولد الام دون الاب **فصل** والاخوات مع البنات عصبة عند جميع الفقهاء وحكى عن ابن عباس أنهم لسن بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات **فصل** المسئلة المشهورة بالمشركة وهي زوج وأم واخوان لام وأخ لا يورثن اختلافوا فيه ا فقال مالك والشافعي للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الام الثلث ثم يشارك الاخ للابون الاخوين للام في الثلث الذي فرض لهما وهذا قول عمر وعثمان وابن عباس وابن مسعود وزيد وعائشة والزهرى وابن المسيب وجاعات ومذهب أبي حنيفة وأصحابه وأجد وداد الثلث للأخوة للام ويسقط الاخ للابون وهو مذهب علي وحكى عن ابن عباس وابن مسعود **فصل** فرض الجدة والجدة السدس عند جميع العلماء وروى عن ابن عباس انه أعطى الجدة أم الاب اذا انفردت الثلث وأقامها مقام الام وروى عنه كقول الجماعة ومذهب مالك لا يرث من الجدات الا انتسان أم الام وأمهات أم الاب وأمهاتها ومذهب أبي حنيفة ان أم أبي الاب يرث ايضا واختلف قول الشافعي فقال مثل قول مالك وقال مثل قول أبي حنيفة وهو المشهور عنه والراجح من مذهبه والجدة من جهة الاب اذا كانت أقرب من الجدة من قبل الام شاركتها الجدة من قبل الام في السدس ولا تنحصر هذه المذهب مالك والشافعي وزيد وابن مسعود وقال أبو حنيفة السدس للجدة من قبل الاب اذا كانت أقرب من انثى من جهة الام **فصل** والجدة بقاسم الأخوة فيرثون معه ولا يحجبون عنه أبي حنيفة ومالك والشافعي وأجد وروى عن أبي بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير ومروان ومعاذ وأبي موسى وأبي الدرداء ان الجدة يسقط الأخوة والأخوة من الابون يعادون الجدة بالأخوة من الاب مالم يتقصوه عن الثلث عند كافة العلماء وروى عن علي انه لم لا يعادونه واختلف الأئمة في الاكدرية وهي زوج وأم وخذ وأخت لاب وأم أولاب فقال مالك والشافعي وأجد للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس ثم يقسم الجد والاخت نصيبهما أثلاثا له الثلثان ولها الثلث وقال أبو حنيفة للام الثلث والزوج النصف والباقي للجد وتسقط الاخت **فصل** ومن اجتمع فيه جهة فرض ورث عند مالك والشافعي باقوا اتفاقا وعند أبي حنيفة وأجد يرث بالسبعين جميعا ولو اجتمع ابناعم أحدهما أو كان للاح منهما السدس والباقي بينهما بالاصوبة بالاتفاق وحكى عن ابن مسعود والحسن وأبي ثور ان ابن العم الذي هو أخ لام أولى بالمال **فصل** كافة العلماء يقولون بان الارث لا يثبت بالموالاة وذهب النخعي الى ثبوتهما وقال أبو حنيفة ان الام وعاقده كان له نقضه مالم يزل عنه وان الملاءمة قال أبو حنيفة تستحق أمه جميع ماله بالفرض والعصوبة وقال مالك والشافعي تأخذ الام الثلث بالفرض والباقي لبيت المال وعن أجد روايتان احدهما عصبة أمه فاذا خلف أم أو أخا فلا لام الثلث والباقي للخال والثانية انه عصبة فيكون المال جميعه لها نصيبا **فصل** والعول عند كافة

انهم فانظر يا أخي الى شدة مراقبته لله تعالى رضي الله عنه قلت وكان هذا المنع من الخليفة للامام اعناه هو قبل الفقهاء

ويكون للثاني وقال داود هو الأول في فصل والعنف والهمة والوقف وسائر المطايا المنزعة
في مرض الموت معتبرة من الثلث بالاتفاق وقال مجاهد وداد دهي مخبزة من رأس المال
واختلاف فيما إذا قدم لم يقتض منه أو كان في الصف بأزاء العدو وأجابه للحامل الطلق أو هاج الموج
بالبحر وهو راكب سفينة فأعطى فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه أن عطايها هؤلاء
من الثلث وعن الشافعي قولان أحدهما من الثلث والثاني من جميع المال وحكي عن مالك أن
الحامل إذا بلغت تسعة أشهر لم تنصرف في أكثر من ثلث مالها في فصل واختلاف في الوصية
إلى العبد فقال مالك وأحمد تصح مطلقا سواء كان عبده أو عبدا غيره وقال الشافعي لا تصح مطلقا
وقال أبو حنيفة تصح إلى عبده نفسه بشرط أن لا يكون في الورثة كبير ولا تصح إلى عبدا غيره ومن
له أب أو جد لا يجوز له عند الشافعي وأحمد أن يوصي إلى أجنبي بالنظر في أمر أولاده مع وجود
أبيه أو جده إذا كان من أهل العدة وقال أبو حنيفة ومالك تصح الوصية إلى الأجنبي في أمر
الأولاد وقضاء الديون وتنفيذ الثلث مع وجود الأب أو الجد وإذا أوصى إلى عبد ثم فسق زعمت
الوصية منه كما إذا أسند الوصية إليه فأنه لا يصح فأنه لا يؤمن علمه أو هذا قول مالك والشافعي
وعن أحمد روايتان وقال أبو حنيفة إذا فسق يضم إليه عبد آخر فإذا أوصى إلى فاسق يخرج
القاضي من الوصية فإن لم يخرج بعد تصرفه صحت وصيته واختلاف في الوصية للكفار فقال
مالك والشافعي وأحمد تصح سواء كانوا أهل حرب أو ذمة وقال أبو حنيفة لا تصح لأهل الحرب
وتصح لأهل الذمة خاصة في فصل والوصي أن يوصي بما أوصى به إليه غيره وإن لم يكن الموصي
جعل ذلك إليه هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك ومنع من ذلك الشافعي وأحمد في أظهر
روايتين وإذا كان الوصي عدلا لم يخرج إلى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية إليه ويصح جميع
تصرفه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة أن لم يحكم له ما حكم بجميع ما يشترطه ويبيع له بصي ممدود
وما ينفي عليه فقوله فيه مقبول في فصل وبشروط بيان ما يوصي به وتعيينه فإن أطلق الوصية
فقال أوصيت إليك لم يصح عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وكان ذلك لغوا وقال مالك يصح
وتكون وصية في كل شيء وعن مالك رواية أخرى أنه لا يكون وصيا في ما عينه وإذا أوصى لأقاربه
أو عقبه لم يدخل أولاد البنات فيهم عند مالك فإن أولاد البنات عند أبي حنيفة ليسوا بعقب ويعطى
الأقرب فالأقرب وقال أبو حنيفة أقارب به ذور وجهه ولا يعطى ابن العم ولا ابن الخال وقال
الشافعي إذا قال لأقاربي دخل كل قرابة وإن بعد لأصلا وفروعا وإذا قال لذرتي وعمتي دخل
أولاد البنات وقال أحمد في أحاديث روايته من كان يرضه في حياته فيصرف إليه والأقارب
لأقاربه من جهة أبيه ولو أوصى لغيره فقال أبو حنيفة هم الماصقون وقال الشافعي جاز
الجوار أربعون دارا من كل جانب وعن أحمد روايتان أربعون ولأولاد ولا جاز ذلك عند
مالك في فصل والوصية للبت عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد باطلة وقال مالك إنهما
فإن كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته ولو أوصى لرجل بالف ولم يكن
حاضر إلا ألفا وفي ماله غائب أو باقي ماله عقار أو دين وشيخ الورثة وقالوا لا تدفع إلى الموصي إلا
ثلث الألف فعند مالك ليس لهم ذلك وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد ثلث الألف أو يكون
بباقى حقه شريك في جميع ما خلفه الموصي يستوفي حقه في فصل وإذا أوصى غلام لم يبلغ
الحلم وكان يعقل ما يوصي به فوصيته جائزة عند مالك وقال أبو حنيفة بعدم الجواز واختلاف قول

أجمعين ومناقب الإمام
أكثر من أن تحصر لان
الأئمة على الأخلاق الحميدة
فن كان على هذا القدم
بأخيه من العلم والزهد
والورع والعبادة وشدة
المراقبة لله عز وجل في السر
والعلانية كيف يظن به
أنه يترك الاحتياط في
مذهبه هذا من الافتراء
عليه رضي الله عنه وحاشاه
من ذلك حاشاه وقد بسطت
لك الكلام بأخيه على
ترجمة الإمام الأعظم أبي
حنيفة رضي الله عنه دون
غيره من الأئمة فدعا لما
يتوهم من كلام بعض
المنهجرين في دينهم في حقه
حيث دقت مداركه ووجوه
استنباطاته عليهم ولم تزل
الأشرف تبلى بالأطراف
في كل عصر على أن أتباع
الإمام رضي الله عنه وعندهم
لم يزالوا في ازدياد وفي مزيد
اعتقاد ولو ضرب أحدهم
وحبس على أن يقتله
بغيره لا يجيب فلا عبرة
بكلام من مقتله الله عز وجل
وخذه فيه رضي الله عنه
فانه كلام أهل الهذيان
فاعمل بأخيه بكل ما تجده
من أقوال الإمام أبي حنيفة
رضي الله عنه وأقوال
أتباعه ولا تفرق بينه وبين
بقية المذاهب فإن من

والله اعلم بالصواب

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

كان غنيا فليستعفف وان كان فقيرا فليأكل كل ما يعرف بعقدار نظره وأجرة مثله

﴿كتاب النكاح﴾

الاجماع منه قد على ان النكاح من العقود الشرعية المسمونة باصل الشرع واتفق الاثمة على ان من تاقث نفسه اليه وخاف العنت وهو الزنا فانه بتأ كدفي حقه ويكون أفضل له من الحج والجهاد والصلاة وصوم التطوع فالنكاح مستحب لمحتاج اليه يجدها عنده عند الشافعي ومالك وقال أحمد متى تاقث نفسه اليه وخشى العنت وجب وقال أبو حنيفة باستحبابه مطلقا بكل حال وهو عنده أفضل من الانقطاع للعبادة وقال داود وجوب النكاح على الرجل والمرأة مرة في العمر مطابق **فصل** واذا قصد نكاح امرأة يستظره الى وجهها وكفها بالانفاق وقال داود بجوازها الى سائر جسدها سوى السواطين والاصح من مذهب الشافعي جواز النظر الى فرج الزوجة والامة وعكسه وبذلك قال أبو حنيفة ومالك وأحمد ومالك المرأة نص الشافعي على انه محرم لها فيجوز نظره اليها وهذا هو الاصح عند جمهور اصحابه وقال الشيخ أبو حامد الصنع عند أصحابنا ان العبد لا يكون محررا ما لم يسهه قال النووي هذا هو الصواب بل ينبغي أن لا يجزى فيه خلاف بل يقطع بتحريمه والقول بأنه محرم له ليس له دلائل ظاهرة فان الصواب في الآية انها في الاماء **فصل** ولا يصح النكاح الا من جائز التصرف عند عامة الفقهاء وقال أبو حنيفة يصح نكاح الصبي المميز والسفيه موقوفا على اجازة الولي ويجوز للولي غير الاب ان يزوح اليتيم قبل بلوغه اذا كان ناظرا له كالأب عند الثلاثة ومنع الشافعي من هذا ولا يصح نكاح العبد بغير إذن مولاه عند الشافعي وأحمد وقال مالك يصح للولي فسخه عاينه وقال أبو حنيفة يصح موقوفا على اجازة الولي **فصل** ولا يصح النكاح عند الشافعي وأحمد الا للولي ذكر فان عقدت المرأة النكاح لم يصح وقال أبو حنيفة للمرأة أن تتزوج بنفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من أهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا أن تضع نفسها في غير كف فيه مرض الولي عليها وقال مالك ان كانت ذات شرف وجمال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها أجنبي برضاها وقال داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح وقال أبو ثور وأبو يوسف يصح أن تتزوج باذن ولها فان تزوجت بنفسها وترافعا الى حاكم حنفي فحكم بحكمته نفذ وليس للشافعي نقضه الا عند أبي سعيد الاصطخري فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه الا عند أبي بكر الصيرفي ان اعتقد تحريره وان طلقها قبل الحكم لم يقع الا عند أبي اسحق المروزي احتياطا فان كانت المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولي فوجهان أحدهما تزوج نفسها والثاني انه اترد امرها الى رجل من المسلمين يزوجه قال المستطهرى وهذا لا يجزى على أصلنا وكان الشيخ أبو اسحق يختار في مثل هذا أن يحكم فقهاء من أهل الاجتهاد في ذلك بناء على أن التحكيم في النكاح جائز **فصل** وتصح الوصية بالنكاح عند مالك ويكون الوصي أولى من الولي بذلك وقال أبو حنيفة بأن القاضي يزوح وقال الشافعي لا ولاية لوصي مع ولي لان عارها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب المالكي هذا الاطلاق في التمسك فاسد فان الحاكم اذا زوج المرأة لا يلحقه ما قاله **فصل** ويجوز الوكالة في النكاح وقال أبو ثور لا تدخل الوكالة فيه والحد أولى من الاخ وقال مالك الاخ من الاب والام أولى من الاخ للاب عند أبي حنيفة والشافعي في أصح قوايه وقال مالك

عظمتها وان أردت معرفة عظمتها وشهوره رجوع جميع أقوال المجتهدين ومقالاتهم اليها فاجع لك أربعة من علماء المذاهب كل عالم من مذهب وافرأ عليهم جميع أدلة مذاهبهم وأقوال علماءهم وانظر كيف يجادلون ويتصاممون ويرد بعضهم أقوال بعض وتملأ أصواتهم حتى كان كل واحد يريد ادحاض حجة مبطل أو مبتدع خرج على أهل الاسلام وأما صاحب هذه الميزان فهو جالس كالسلطان حاكم بمرتبة ميزانه على كل قول قالوه لا يرى واحدا منهم خرج عن الشريعة في شيء رجوع أقوالها الى احدي مرتبة الشريعة من تخفيف أو تشديد فاذا سمع شافعي أو مالكي اجماعا دالا حنفي في قوله بصحة الصلاة من غير قراءة الفاتحة أو بالبسملة ويستدلان على الحنفي بحديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب يرد القواين الى مرتبة التشديد والتخفيف أي لا صلاة تصح أصلا ولا صلاة كاملة نظرا لوضوئهم لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ولا في الاعلى ونحو ذلك فان هذه الاحاديث تحمل على نفي الصحة وتحمل على نفي الكمال فقط مع القول بالصحة بقربنة بقية الأدلة

والقياس والاجماع سداها ولحتمها - ١٠٢ كما يعرف ذلك ويشهد كل من عقل واستبصر فلا يقع من صاحب هذا المشهد

اعتراض الاعلى من تدب
برخصة مع قدرته على فعل
العزيمة أو على من خرق
اجتماعا أو على من أمر عا
بمعل العزيمة أو على من
عصى ربه وعلى غير ذلك
لا يعترض ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء والله ذو
الفضل العظيم * وليكن
ذلك آخر ما من الله تعالى
عليه به من ابضاح الميزان
الخضريه على صاحبها
الصلاة والسلام * فرحم
الله تعالى من رأى فيها
خلالا وأصلحه أو مشكلا
فأوضحه أو مجمل لا يبينه
وعذرى فيما يراه فيها من
ذلك فاني قد انقردت بها
من بين أقراني من مصر
وقراها بالأعلم إلى مشاركا
فيها وتقدم عن الخضري عليه
الصلاة والسلام انه قال لم
يسبق مني تعليمها الا احد
قبلك ولي تمنذت لمتنهما من
الخضري عليه الصلاة
والسلام نحو ان اثنين وثلاثين
سنة وأنا أشير اليها ولا
أصرح بها لعدم من أراه
أهلا لمعرفتها فانه لا يعقلها
ويقبلها الا من اتسعت
دائرة فهمه وعقله وعلمه
حتى أحاط بدائرة جميع
علوم المجتهدين ومقلديهم
وعرف منازل جميع أقوالهم
وشهداها كلها شريفة

يؤثر بطلان النكاح أم لا قال أبو حنيفة يوجب للأولياء حق الاعتراض وقال مالك يبطل
النكاح وللشافعي قولان أحدهما البطلان الا اذا حصل معه رضا الزوجة والأولياء وعن أحمد
روايات أظهرها البطلان واذا طابت المرأة الترويح من كف بدون مهر مثلها لم يملك
اجابها عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح من
ليس بكف في النكاح غير محرم بالاتفاق في فصل واذ تزوج الأب أو الجد الصغيرة
بدون مهر مثلها أو بالغ به مهر المثل وكذا الزوج ابنه الصغير بأكثر من مهر المثل رد إلى مهر المثل
عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يلزم ما سماه وإذا كان الأقرب من أهل الولاية
فزوجها الا بعد لم يصح عند الثلاثة وقال مالك يصح الا في حق البكر والوضي فانه لا يجوز
للأب الترويح في فصل واذ تزوج المرأة وليان باذنهما من رجلين وعلم لسابق فالثاني
باطل عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك ان دخل به الثاني مع الجهل بحال الأول بطل
الأول وصح الثاني وان لم يعلم لسابق بطلا واد اقل رجل فلا زوجه حتى وصده فثبت النكاح
بانفاقهما عند الثلاثة وقال مالك لا يثبت النكاح حتى يرى دخلا وخارجا من عندها الا أن يكون
في سفر في فصل ولا يصح النكاح الا بشهادة عند الثلاثة وقال مالك يصح من غير شهادة
الا انه اعتبر الاشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح
فسخ عند مالك وعند أبي حنيفة والشافعي وأحمد لا يضر كتمانهم مع حضور شاهدين ولا يثبت
النكاح عند الشافعي وأحمد الا بشاهدين عدلين ذكرين وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين
وبشهادة فاسقين واد تزوج مسلم ذمية لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة ينعقد بمسلمين والخطبة في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء الا داود فانه قال
بأن شرط الخطبة عند المتقدمين لا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم في فصل ولا يصح النكاح
عند الشافعي وأحمد الا بلفظ الترويح والنكاح وقال أبو حنيفة ينعقد بكل لفظ يقتضي التمليك
على التأنيدي حال الحياة حتى روى عنه في لفظ الاجازة روايتان وقال مالك ينعقد بذلك مع
ذكر المهر واد اقل زوجت بنتي من فلان فبلغه فقال قبلت النكاح لم يصح عنه دعاءه الفقهاء
وقال أبو يوسف يصح ويكون قوله زوجت فلانا جميع المقدولو وقال زوجتك بنتي فقال قبلت
للشافعي قولان أحدهما لا يصح حتى يقول قبلت نكاحها أو تزويجها والثاني انه يصح وهو
قول أبي حنيفة وأحمد ولا يجوز للإسلم أن يتزوج كناية بولاية كناية عند أحمد وأجازة الثلاثة
في فصل ويملك السيد اجبار عبده الكبير على النكاح عند أبي حنيفة ومالك وعلى القديم
من قولي الشافعي ولا يملك ذلك عند أحمد وعلى الجديد من قولي الشافعي ويجبر السيد على بيع
العبد أو نكاحه اذا طاب منه الانكاح فامتنع عند أحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجبر وللشافعي
قولان كالمذهبين أحدهما لا يجبر ولا يلزم الاب اعفاف أبيه وهو انكاحه اذا طاب النكاح
عند أبي حنيفة ومالك وأظهر الرأينين عن أحمد انه يلزمه وهو نص للشافعي قال محققو أصحابه
بشرط حرية الاب وكذلك عند يلم اعفاف الاجداد من جهة الاب وكذلك من جهة الام
في فصل ويجوز للولي أن يزوجه أم ولده بغير رضاها عند أبي حنيفة وأحمد وللشافعي في
ذلك أقوال أحدها كذهب أبي حنيفة ولا جد روايتان ولو قال أعتقت أمتي وجعلت عتقها
صدقتها بحضرة شاهدين فمن أبي حنيفة ومالك والشافعي النكاح غير منقذ وعن أحمد

واحدة أو مذهب واحد ومن تبين تخفيف وتشديد جميع أدلة الشريعة وأقوال علمائها اليها وما كتبتها روايتان

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript. The text is written in a cursive style typical of medieval Islamic manuscripts. Due to the extreme resolution and blurring of the image, the specific words and phrases are illegible.]

25. 12. 1972

၁၈၈၆ ခု ဇူလိုင်လ ၁၀ ရက်နေ့

[illegible][illegible]

فيه الخطايا فهو مستقدر شرعاً عند كل من قوى ايمانه أو كان من أهل الكشف ووجهه من قال تصح الطهارة بالماء المذكور ان القدر الذي فيه أمر غير محسوس ولا يطالب العبد بالاعتقاد فيه من منع الطهارة به فهو شديد ومن جوزها به فهو تخفيف فالأول خاص بالأكثر كالعلماء والثاني خاص بالأصغر كالعوام وایضاح ذلك أن الطهارة ما شرعت الا لتزید العبد تقديساً والبدن نظافة ظاهرة وباطنة والماء الذي خرت فيه الخطايا حساساً أو تقديراً لا يزيد البدن الاقداراً لتقع الخطايا التي خرت فيه فلو كشف المسلم لأرى الماء الذي يتوضأ منه الناس في الميضأة مثلاً يتكدر بوضوئهم منه كالماء الذي وقع فيه جملة من الحيوانات الميتة الميتة القادرة من كلاب وخنازير وجر و غیر ذلك من الحيوانات الى البعوض أو بيض القمل لأنها تكون في القذارة على حسب تلك الذنوب التي خرت من كياتر و صفات ومكر وهيات و اختلاف الاولى لا تخرج الحيوانات

نكاح الامة الكنسية عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحل ولا يجوز ان لا يحل له نكاح الكفار وطوائفهم على المؤمنين بالاتفاق وعن أبي ثورانه يحل وطوائفهم على أي دين كن ولا يجوز للحر أن يرد في نكاح الامة على أمة واحدة عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يجوز له أن يتزوج من الامة أربعاً كما يتزوج من الحرائر في فصله والعبد يجوز له أن يجمع بين زوجتين فقط عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك هو كالحر في جواز جمع الأربع ويجوز للرجل عند الشافعي أن يتزوج بأمة زنى بها ويجوز له وطؤها من غير استبراء وكذا عند أبي حنيفة لكن لا يجوز وطؤها حتى يستبرأ بها بحضنة أو بوضع الحمل ان كانت حاملاً وكره مالك التزويج بالزانية مطلقاً وقال أحمد لا يجوز أن يتزوجها الا بشرطين وجود الثوبة منها واستبرائها بوضع الحمل أو بالأفراء أو بالشهور في فصله وأجمعوا على أن نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفته أن يتزوج امرأة الى مدة فيقول تزوجتك الى شهر أو سنة ونحو ذلك وهو باطل منسوخ بإجماع العلماء قد يسأله حديثاً بأسرهم وذهب الشيعة الى صحته ورووا ذلك عن ابن عباس والصحیح عنه القول بطلانه ولكن حكى عن زفر من الحنفية ان الشرط يسقط ويصح النكاح على التأييد اذا كان باقظ التزويج باقظ وان كان باقظ المتعة فهو موافق للجماعة ونكاح الشغار باطل عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة انعقد صحیح والمهر فاسد واذ تزوج امرأة على أن يجعلها المطلقة ثلاثاً وشرط أنه اذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح فعند أبي حنيفة يصح النكاح دون الشرط وفي حلها الأول عنده روايتان وعند مالك لا تحل للأول الا بعد حصول نكاح صحیح يصدر عن رغبة من غير قصد التحليل ويطؤها حلالاً وهي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل أو فواه فسد العقد ولا تحل للثاني وللشافعي في المسئلة قولان أحكمهما أنه لا يصح النكاح وقال أحمد لا يصح مطلقاً فان تزوجها ولم يشترط ذلك الا أنه كان في عزمه صحیح النكاح عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة وقال مالك وأحمد لا يصح ولو تزوج امرأة وشرط أن لا يتزوج عليها أو لا ينسرى عليها أو لا ينقلها من بلادها أو دارها أو لا يسافر بها فعند أبي حنيفة ومالك والشافعي انعقد صحیح ولا يلزم هذا الشرط ولها مهر المثل لان هذا شرط يحرم الحلال فكان كالوشرط أن لا تسلم نفسها وعند أحمد هو صحیح يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيئاً من ذلك قلها الخيار في الفسخ

بواب الخيار في النكاح والرد بالعيب

العيوب المثبتة للخيار تسعة ثلاثة منها اشتراك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص والذئبة بختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق والعقل فالحب قطع الذكر والعنة الحجر عن الجماع لعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج فيمنع الوطء والرتق انسداد الفرج والفتق انخراق ما بين محل الوطء ومخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج ويمنع رطوبة تمنع لذة الجماع فأبو حنيفة لا يثبت للرجل الفسخ في شيء من ذلك ويثبت الخيار للمرأة في الحب والعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك كله الا في الفتق وأحمد يثبت في الكل فان حدث ذلك في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تخيرت المرأة عند مالك والشافعي وأحمد وكذا بعد الدخول الا العنة عند الشافعي وان حدث بالزوجة فله الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد وقال مالك والشافعي في أحمد قوله

المذكورة عن ذلك فمثال غسالة الكثر مينة الخنازير والكلاب عنده من يقول بنجاسة الكلاب ومثال غسالة لا خيار

في قبض الصدق قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد القول قول الزوجة مطلقا وقال مالك إن كان
بيلد العرف فيه جار يدفع المجل قبل الدخول كما كان بالمدينة قال قول بعد الدخول قول الزوج
وقبل الدخول قولها **فصل** اختلاف الأئمة في الذي يده عقد النكاح من هو فقال أبو
حنيفة هو الزوج وهو الجديد الرأج من مذهب الشافعي وقال مالك هو الولي وهو القديم من
قولي الشافعي وعن أحمد روايتان **فصل** الزيادة على الصداق بعد العقد هل يلحق به قال
أبو حنيفة هي ثابتة إن دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت وكان لها نصف
المسمى فقط وقال مالك الزيادة ثابتة إن دخل بها فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الزيادة مع
نصف المسمى وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور
عنده وقال الشافعي هي هبة مستأنفة إن قبضتها مضت وإن لم تقبضها بطلت وقال أحمد حكم
الزيادة حكم الأصل **فصل** العبد إذا تزوج بغير إذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها
مهر قال أبو حنيفة لا يلزمه شيء في الحال فان عتق لزومه مهر مثلها وقال مالك لها المسمى كاملا
وقال الشافعي لها مهر المثل والجديد الرأج من مذهبه أنه يتعلق بذمة العبد وعن أحمد روايتان
أحدهما بمذهب الشافعي والأخرى يلزمه خمس المسمى ما لم يزد على قيمته فان زاد لم يلزم سيده
الأقيمة أو تساهله لأن مذهبه أن المسمى يتعلق برقبة العبد **فصل** وإذا سلمت المرأة نفسها
قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج أو خلاها تم امتنع بعد ذلك قال أبو حنيفة وأحمد لهذا ذلك
حتى تقبض صداقها وقال مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد الدخول ولها الامتناع بعد الخلوة
فصل والمهر هل يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها أو لا يستقر إلا بالدخول قال الشافعي في
أظهر قوايه لا يستقر إلا بالوطء وقال مالك إذا خلاها وطأ لم يثبت له الخلوة استقر المهر وإن لم يطأ
وحدان القاسم طول الخلوة بالعام وقال أبو حنيفة وأحمد يستقر المهر بالخلوة التي لا مانع فيها
وإن لم يحصل وطء وموت أحد الزوجين يستقر المهر بالاتفاق **فصل** وليمة العرس سنة
على الرأج من مذهب الشافعي ومسننة عند الثلاثة والواجبة اليها مسننة على الأصح عند أبي
حنيفة وواجبة على المشهور وعن مالك وهو الظاهر من قولي الشافعي وأحمدى الروايتين عن أحمد
والثاني العرس والتقاطه قال أبو حنيفة لا بأس به ولا يكره أخذه وقال مالك والشافعي
يكرهه وعن أحمد روايتان كالمذهبين وأما وليمة غير العرس كالختان ونحوه قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي تستحب وقال أحمد لا تستحب

باب القسم والنشوز وعشرة النساء

ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ثم القسم أنما يجب للزوجات
 بالاتفاق فلا قسم لزوجته ولا لأماء من بات عند واحدة منهن المبيت عند من بقي ولا تنجب النسوية
 في الجماع بالاجماع ويستحب ذلك ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة لم يأنم ويستحب أن لا يعطون
 ونشوز المرأة حرام بالاجماع مسقط للنفقة ويجب على كل واحد من الزوجين معاشرته صاحبه
 بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مطل ولا ظهارة كراهة فيجب على الزوجة طاعة زوجها
 وملازمة المسكن وله منعها من الخروج بالاجماع ويجب على الزوج المهر والنفقة **فصل**
 والعزل عن الحرة ولو بغير إذن جاز على المرح من مذهب الشافعي إن كن نهى عنه فلا ولي تركه
 وعند الثلاثة لا يجوز إلا بإذنها والزوجة الأمة تحت الحر قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز

نحس نجاسة مغلفة وتارة
 يرى فيه غسالة الصغار
 فيقول أنه نجس نجاسة
 متوسطة بين الكبائر
 والمكروهات وكان في
 الحكم كقول البهائم
 الماء كونه أدهو أمرين
 بول الكلب وبول الصبي
 غير لذي لم يأكل على قول
 أنها نجاسة مخففة غير
 معنونة وتارة يرى غسالة
 المكروه فيقول أنها
 كالنجاسة المخففة المعفو
 عنها وليست أقواله الثلاثة
 في كل غسالة من هذه
 الغسالات كما قد يتوهمه
 بعض مقادير انتهى * فان
 قلت هذا شأن من كان
 عنده كشف وأدرك غسالة
 الخطايا ورفق بينها فما
 حكم من لم يكشف له عن
 ذلك من المقادير * فالجواب
 حكمه أن يأخذ بالاحتياط
 تارة وبحسن الظن أخرى
 في كل ما استعمله في فرض
 فله أن يجعل غسالة الاعضاء
 كالنجاسة المغلفة أخذًا
 بالاحتياط لاحتمال أن
 يكون صاحبها ارتكب
 كبيرة وله أن يجعلها
 كالنجاسة المتوسطة من
 حيث أن الغالب في الناس
 قوعهم في الصغائر دون
 الكبائر وله أن يجعلها
 النجاسة المخففة جلاء على

هو مع استقامة حال الزوجين مكروه بالاتفاق بل قال أبو حنيفة بخبره وهل يصح تعليق الطلاق والعق بالمالك أم لا صورته أن يقول لأجنبية أن تزوجتك فأنت طالق أو كل امرأه أن تزوجها فهي طالق أو يقول لعبدان ملكتك فأنت حر أو كل عبد اشتريته فهو حر قال أبو حنيفة يصح التعليق ويلزم الطلاق والعق سواء أطلق أو عمم أو خصص وقال مالك يلزم إذا خصص أو عمم من قبيلة أو بلدة أو امرأه بعينها إلا أن أطلق أو عمم وقال الشافعي وأجد لا يلزم مطلقا فصل والطلاق هل يعتبر بالرجال أم بالنساء قال مالك والشافعي وأحمد يعتبر بذلك حال وقال أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة أن الحريكات ثلاث تطليقات والعمد تطليقتين وعند أبي حنيفة الحرة تطلق ثلاثا والأمة اثنتين حرا كان زوجها أو عبدا فصل وإذا غلق طلاقها بصفة كقوله إن دخلت الدار فأنت طالق ثم أبانها لم تفعل المحلوف عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فقالت أبو حنيفة ومالك إن كان الطلاق الذي أبانها به دون الثلاث فاليمين باقية في النكاح الثاني لم تحصل فبحث بوجود الصفة مرة أخرى وإن كانت ثلاثا انحلت اليمين وللشافعي ثلاثة أقوال أحدها كذهب أبي حنيفة والثاني لا تفعل اليمين وإن بانث بالثلاث والثالث وهو الأصح أنه متى طلقها طلاقا بانثام تزوجها وإن لم يحصل ففعل المحلوف عليه انحلت اليمين على كل حال وقال أحمد تعود اليمين سواء بانث بالثلاث أو بعبادتها أما إذا حصل ففعل المحلوف عليه في حال البينونة فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك في المشهور عنه لا تعود اليمين وقال أحمد تعود اليمين بعود النكاح فصل اتفق الأئمة الأربعة على أن الطلاق في الحيض لم دخول بها أو في طهر جامع فيه محرم إلا أنه يقع وكذلك جمع الطلاق الثلاث محرم ويقع واختلافه بدو وقوعه هل هو طلاق سنة أو بدعة فقال أبو حنيفة ومالك هو طلاق بدعة وقال الشافعي هو طلاق سنة وعن أحمد روايتان كالمذهبين اختار الخري في أنه طلاق سنة واخلقوا فيما إذا قال أنت طالق عدد الدار والرب فقال أبو حنيفة يقتضي طلاقه تبين المرأته فقال مالك والشافعي وأحمد يقع به الثلاث فصل اتفق أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد على أن من قال لزوجته أن طلاقك فأنت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع طلاقه مجزئة ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فالأصح في الزايفي قال في الروضة والفتوى به أولى وقوع المنجز فقط رفع الدور وقال المزني وابن سريج وابن الجعداد والقفال والشيخ أبو حامد وصاحب المذهب وغيرهم لا يقع طلاق أصلا وحكي ذلك عن نص الشافعي ومن أصحابه من يقول بوقوع الثلاث كذهب الجماعة فصل اختلقت في الكليات الظاهرة وهي خلية وبرية وبان ونسبة وبغلة وحمل على غاربك وأنت حرة وأمر بك بذلك واعتدى والحق بأهلك هل يفتقر إلى نية فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يفتقر إلى نية أو دلالة حال وقال مالك يقع الطلاق بمجرد اللفظ ولو انضم إلى هذه الكليات دلالة حال من الغضب أو ذكر الطلاق فهل يفتقر إلى النية أم لا قال أبو حنيفة إن كان في ذكر الطلاق وقال لم أرده لم يصدق في جميع الكليات وإن كان في حال الغضب ولم يجر للطلاق ذكر لم يصدق في ثلاثة ألفاظ اعتدى واختارني وأمر بك بذلك ويصدق في غيرها وقال مالك جميع الكليات الظاهرة متى قالها مبتدئا أو مجيبا لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم أرده وقال الشافعي جميع ذلك يفتقر إلى النية مطلقا وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب الشافعي والأخرى لا يفتقر إلى

يخرم ماء الوضوء فيها مع أنه كان شافعي المذهب ويقول إن ماء هذه المطاهر لا ينش أعضاء أمثاله لا تفسد بها بالخطايا التي خرت فيها أو كان يرى غسالة الكبيرة ويميزها عن الصغيرة وكذا غسالة المكروه يميزها عن غسالة خلاف الأولى كما يميز غسالة خلاف الأولى عن غسالة الأولى فإن غسالة من فعل الأولى لا درن لها ولا كدر بخلاف غسالة خلاف الأولى ففيه كدر ما حكمه إذا لم تعرف منازع أقوال الأئمة في الماء المستعمل (فان قيل) فما حكم الماء الذي نوضأ به صبي أو من أسلم قريبا ولم يذنب في الإسلام * فالجواب حكمه أنه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره من حيث أنه أدى به فرض وقد يؤخذ الله العبد من حيث تكليف روحه كما قال به بعض أهل الكشف وقال إن الأرواح مكافئة من يوم ألت بر بكم تكليفها خلاصا لا يطاع عليه إلا من كشف الله تعالى حجابها * وقد سألت مرة سيدي عليا الخواص رحمه الله عن وجه جواز الطهارة بالماء المستعمل

يستغنى الماء عنه فالجواب وجهه ضعف ذلك الماء عن انعاش الجسد الذي مات من كثرة المعاصي أو ضعف أو قفران روحانيته التي كانت فيه قد تشربها عروق تلك الاشجار حتى أخرجت الاغصان والاوراق واخضرت ولانت وطالت أو ضعف ذلك الماء بذلك المختلط به من الطاهرات حتى صار لا ينفعش بدنا ومقصود الشارع بالطهارة بالماء انعاش بدن العبد ليقيم بين يدي الله تعالى بناجيه ببدن حي وذلك معقود في الماء المعتصر من الاشجار والنبات والمنغير كثيرا بطاهر غني عنه ومن شك في قول هذا فليجرب من غير أن يصلي به شيئا أو يفعل به ما يتوقف على الطهارة وكذلك القول في الماء المستعمل في الطاهر سواء كانت صغيرة أو كبيرة مع ماء الدبر أو النهر أو المطر مثلا فان المنطهر يحسن بانهاش بدنه باستعمال الماء الذي لم يستعمل أكثر من انعاشه بالمستعمل قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي وهذه هي علة الامر باستعماله في طهارة الحدث والحيث ولم يطمع بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص الطهارة بالماء دون غيره غايته لا تعقل انتهى والحق ان غايته كونه

في طلاق المكره واعتاقه فقال أبو حنيفة يقع الطلاق ويحصل الاعتياق وقال مالك والشافعي وأحمد لا يقع اذا نطق به دافعا عن نفسه واختلفوا في الوعيد الذي يغلب على الظن حصول ما نود به هل يكون اكراهها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي نعم وعن أحمد ثلاث روايات أحدها أن مذهب الجماعة والثانية واختارها الحنفية لا والثالثة ان كان بالقتل أو بقطع طرف فأكراه والأفلا واختلفوا في أن الاكراه هل يختص بالسلطان أم لا فقال مالك والشافعي لا فرق بين السلطان وغيره ككل أو متغلب وعن أحمد روايتان أحدهما لا يكون الاكراه الا من السلطان والثانية مذهب مالك والشافعي وعن أبي حنيفة روايتان كالمذهبين في فصل واختلفوا فيمن قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله تعالى فقال مالك وأحمد يقع الطلاق وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا فيما اذا شك في الطلاق فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يني على اليقين وقال مالك في المشهور عنه يغلب الايقاع في فصل واختلفوا في المريض اذا طلق امرأته طلاقا تاما مات من مرضه الذي طلق فيه فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ترث الا ان أبا حنيفة يشترط في ارثها ان لا يكون الطلاق عن طلب منها والشافعي قولان أظهرهما الارث والى متى ترث على قول من يورثها فقال أبو حنيفة ترث مادامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وقال أحمد ترث ما لم تنزويج وقال مالك ترث وان تزوجت والشافعي أقوال أحمد ترث مادامت في العدة والثاني ما لم تنزويج والثالث ترث وان تزوجت في فصل واختلفوا فيمن قال لزوجه أنت طالق الى سنة فقال أبو حنيفة ومالك يطلاق في الحال وقال الشافعي وأحمد لا تطلق حتى تسليخ السنة في فصل واختلفوا فيمن طلق واحدة من زوجاته لا بعينها أو بعينها ثم نسها طلاقا رجعا فقال أبو حنيفة وابن أبي هريرة من الشافعية لا يحال بينه وبين وطئهن وله وطء أربعين شهرا فاذا وطئ واحدة انصرف الطلاق الى غير الموطوءة ومذهب الشافعي انه اذا أبهم طلاقه بآية تطلق واحدة منهم ما يلزمه التعيين ويمنع من قرأه أن يبين ان يعين ويلزمه ذلك على الفور فلا يؤبهم طلاقه رجعية فلا يصح لا يلزمه التعيين في الحال لان الرجعية زوجة وتحسب عدة من عينها من حين اللفظ لا من وقت التعيين وقال مالك يطلاق كاهن وقال أحمد يحال بينه وبينهن ولا يحل له وطئهن حتى يقرع عينهن فإيهن خرجت عليها القرعة كانت هي المطلقة في فصل وانفقوا على انه اذا قال لزوجه أنت طالق نصف طلاقه لم يملك طلاقه قال القاضي عبد الوهاب وحكي عن داود ان الرجل اذا قال لزوجه نصفك طالق أو أنت طالق نصف طلاقه انه لا يقع عليه الطلاق والفقهاء على خلافه واختلفوا فيمن له أربع زوجات فقال زوجتي طالق ولم يعين فقال أبو حنيفة والشافعي طلاق واحدة منهم وله صرف الطلاق الى من شاء منهم وقال مالك وأحمد يطلاق كاهن في فصل واختلفوا فيما اذا شك في عدد الطلاق فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يني على الأقل وقال مالك في المشهور من مذهبه يغلب الايقاع في فصل واختلفوا فيما اذا أشار بالطلاق الى ما لا ينفصل من المرأة في حال السلامة كاليد فقال أبو حنيفة ان أضافه الى أحد خمسة أعضاء الوجه والرأس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عنده الجزء الشائع كالنصف والربع قال وان أضافه الى ما ينفصل في حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع وقال مالك والشافعي وأحمد يقع الطلاق بجميع الاعضاء المتصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فيقع بها عند مالك والشافعي ولا يقع عند أحمد

نية تقويه ومن شأن
الهمة ان تؤثر فيما قابله
فكذلك النية لان حقيقتها
هو العزم المصمم على الفعل
وعنده من لم يوجب النية
في الطهارة قول ابن عباس
و أبي سليمان الداراني
رضي الله عنهم لا يحتاج
شي من فروع الاسلام الى
نية بعد ان اختار صاحبه
الدخول فيه فكان نية
الاسلام شاملة لجميع
فروعه من سائر العبادات
التي هي وسائل لامقاصد
ثم ان من نفي وجوب النية
فيما ذكر قائل بالاستحباب
* وكان سميدي على
الخواص رحمه الله يقول
المتطهر بالنية من المكلف
تصوره بعد فائلك اذا
رايته يتوضأ وقلت له
ماذا تصنع يقول أتوضأ
قال ولعل شبهة من نصب
الخلاف في وجوب النية
وعدمها بينه وبين الامام
أبي حنيفة إنما هي لعدم
معرفة باصطلاحه فانه
رضي الله عنه يسمى ما جاء
في القرآن من المأمورات
فرضا فربما توهم بعض
الشافعية من نفيه
الفرضية انه ينفي الوجوب
بناء على ان الفرض
والواجب مترادفان عنده
وربما كان الامام أبو

كان أو عبد أو عن أحد روايتان احدهما كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي واختلفوا
في ايام الكافر هل يصح أم لا فقال مالك لا يصح وقال الثالثة يصح وفائدته مطابقة بعد
اسلامه

باب الطهارة

اتفقوا على ان المسلم اذا قال لزوجته أنت علي كظهر أبي فانه مظاهر منه الا يحل له وطؤها حتى
يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا واختلفوا في طهار الذي فقال أبو حنيفة ومالك لا يصح وقال الشافعي
وأحمد يصح ولا يصح طهار السيد من أمته الا عند مالك واتفقوا على صحة طهار العبد وانه يكفر
بالصوم وبالاطعام عند مالك ان ملكه السيد فصل واختلفوا فيمن قال لزوجته أمة
كانت أوحرة أنت علي حرام فقال أبو حنيفة ان نوى الطلاق كان طلاقا وان نوى ثلاثا
وان نوى واحدة أو اثنتين فواحدة بآئنة وان نوى التجريم ولم ينو الطلاق أو لم يكن له نية فهو يمين
وهو مول ان تركها أربع أشهر وقت طائفة بآئنة وان نوى الطهار كان مظاهر وان نوى اليمين
كان يميناً يرجع الى نية كم أراد بها واحدة أو أكثر سواء المدخول بها أو غيرها وقال مالك هو
طلاق ثلاث في المدخول بها واحدة في غير المدخول بها وقال الشافعي ان نوى الطلاق أو
الطهار كان مانوا وان نوى اليمين لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وان لم ينو شيأ فقولان
أحدهما وهو الراجح لا شيء عليه والثاني عليه كفارة يمين وعن أحمد روايات أظهرها أنه صريح
في الطهار فواء لم ينو وفيه كفارة الطهار والثانية انه يمين وعليه كفارتها والثالثة انه طلاق
فصل واختلفوا في الرجل يحرم طعامه وشربه أو أمته فقال أبو حنيفة وأحمد هو حالف
وعليه كفارة يمين بالحنث وبحصل الحنث عندهما بفعل جزء منه ولا يحتاج الى أكل جميعه وقال
الشافعي ان حرم الطعام أو الشراب أو اللبس فليس بشيء ولا كفارة عليه وان حرم الامة
فقولان أحدهما لا شيء عليه والثاني لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين وهو الراجح وقال مالك لا يحرم
عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه فصل واختلفوا هل يحرم على المظاهر
القبول للولس بشهوة أم لا فقال أبو حنيفة ومالك يحرم ذلك وللشافعي قولان الجديد الإباحة
وعن أحمد روايتان أظهرها التحريم واختلفوا فيما ادأ وطئ المظاهر في صوم الطهار في خلال
الشهرين ليلا كان أو نهارا عايدا كان أو ساهيا فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايتيه
يستأنف الصيام وقال الشافعي ان وطئ بالليل مطاقا لم يلزمه الاستئناف وان وطئ بالنهار عايدا
فسد صومه وانقطع المتابع ولزمه الاستئناف لنص القرآن فصل واختلفوا في اشتراط
الايمن في الرقبة التي يكفر بها المظاهر فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه لا يشترط
وقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى يشترط واختلفوا فيما اذا شرع في الصيام ثم
وجد الرقبة فقال الشافعي وأحمد ان شاء بني على صومه وان شاء أعنى وقال مالك ان كان صام
يوماً أو يومين أو ثلاثا عاد الى العتق وان كان قد مضى في صومه أتمه وقال أبو حنيفة يلزمه العتق
مطابقاً فصل واتفقوا على انه لا يجوز له الوطء حتى يكفروا به لا يجوز دفع شيء من الكفارات
الى الكافر الحربي واختلفوا في الدفع الى الذي فقال أبو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي
وأحمد لا يجوز ولو قالت المرأة لزوجها أنت علي كظهر أبي فلا كفارة عليها بالاتفاق الا في رواية

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

(חורבן)

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

بسم الله الرحمن الرحيم

وجه من أوجب الترتيب في الوضوء ١١٤ فهو أن الذي لم يرتب ورد لنا فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس

عليه أمر ناهي أو ورد أي
مردود على صاحبه غير
مقبول * وأما وجه من
صحح الوضوء من غير ترتيب
فهو لفهمه من القرآن أن
المقصود غسل هذه
الأعضاء كلها قبل القيام
إلى فعل ما يتوقف على
التطهارة سواء تقدم
الرجلان على الوجه أو
تأخر عنه * وقد كان الإمام
علي بن أبي طالب رضي الله
عنه يقول لأبائي بأى
أعضاء الوضوء بدأت فاصل
الترتيب سنة ثابتة ونهض
به إلى الوجوب اجتهاد
المجتهدين فرجع الأمر فيه
إلى مرتبة الميزان تخفيف
وتشديد * وأما وجه من
أوجب المضمضة
والاستنشاق في الوضوء
أو الغسل عن الحدث
الأكبر فهو لأن معاصي
الفم واللسان والانتف
أكثر من معاصي سائر
الأعضاء وأكبر لاسيما الانتف
فانه محل الانتف والكبر
المانعين للعبد من دخول
حضرته الله تعالى في صلاة
أو غيرهما مع ما ورد من
حديث المضمضة وتضمضوا
واستنشقوا وانضعف
بعضهم ومما يدل على كثرة
معاصي الفم واللسان
ما تورد الله تعالى به آكل

الزوج فعند مالك والشافعي وأحمد لا يصح وكلهم قد يحدون إلا الزوج فيسقط حده باللعان
وعند أبي حنيفة تقبل شهادتهم وتحد الزوج ولو لا عنت المرأة قبل الزوج اعند به عند أبي
حنيفة وقال مالك والشافعي وأحمد لا يعتد به في فصل الآخر إذا كان يعقل الإشارة
ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله فانه يصح لعانه وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك الخرساء
وقال أبو حنيفة لا يصح فصل إذا بان زوجه منه ثم رآها ترضى في العدة فله عند مالك
أن يلاعى وكذا أن يغير بها قبل بطلانها وقال كنت استبرأتم بأبى حنيفة وقال الشافعي إن كان
هناك حل أو ولد فله أن يلاعى والأقل قال أبو حنيفة وأحمد ليس له أن يلاعى أصلاً في فصل
لزوج امرأه وطلقها عقب العقد من غير إمكان وطء وأنت بولد لسنة أشهر من العقد لم يلحق
به عند مالك والشافعي وأحمد كالأول أنت به لا قبل من ستة أشهر وقال أبو حنيفة إذا عقد عليها
بحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد فأنبت بولد لسنة أشهر لحق به وإن لم يكن هناك إمكان وطء
وانما يعتبران تأني به لسنة أشهر فقط لا أكثر منها ولا أقل لانها أنت به لا أكثر من ستة أشهر
كان الولد حادثاً بعد الطلاق الثلاث لا يلحقه وإن أنت به لا قبل من ستة أشهر كان الولد حادثاً
قبل العقد فلا يلحق به وقال أيضاً لزوج امرأه وغاب عنها السنين الطوال فأتاها خبر وفاته
فأعندت ثم تزوجت وأنت بأولاد من الثاني ثم قدم الأول قال الأولاد يلحقون بالأول وينفون
من الثاني وعن مالك والشافعي وأحمد يكونون للثاني وقال أيضاً لزوج وهو بالمشرق امرأه
وهي بالمغرب وأنت بولد لسنة أشهر من العقد كان الولد لمخاطبة وإن كان بينهما مسافة لا يمكن أن
يلتقيا أصلاً لوجود العقد

كتاب الإيمان

اتفق الأئمة على أن من حلف على عین في طاعة لزمه الوفاء به أو هل له أن يعدل عن الوفاء إلى
الكفارة مع القدرة علم قال أبو حنيفة وأحمد لا وقال الشافعي الأول أن لا يعدل فان عدل جاز
ولزمته الكفارة وعن مالك روايتان كالمذهبين واتفقوا على أنه لا يجوز أن يجعل اسم الله عرضة
للإيمان يمنع من برونه وإن كان الأول أن يحنث ويكفر إذا حلف على ترك بر أو يرجع في الإيمان
إلى النية فان لم تكن نية نظراً إلى سبب الإيمان وما هيجهما في فصل واتفقوا على أن الإيمان
بالله منعقدة وبجميع أسمائه الحسنى كالرحمن والرحيم والحي وبجميع صفاته ذاته كعزة الله
وجلاله الآن أباح حنيفة استثنى علم الله فلم يميناً في فصل واختلَفوا في الإيمان الغموس
وهي الحلف بالله على أمر ماض متعمد الكذب به هل لها كفارة أم لا قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايتيه لا كفارة لها لأنها أعظم من أن تكفر وقال الشافعي وأحمد في الرواية
الأخرى تكفر وأما إذا حلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله فاذا حنث وجبت عليه
الكفارة بالإجماع في فصل ولو قال أقسم بالله أو أشهد بالله فقال أبو حنيفة وأحمد هي عین
وإن لم تكن له نية وقال مالك متى قال أقسم أو أقسمت فإن قال بالله لفظاً أو نية كان يميناً وإن لم
يتلفظه ولا نواه فليس يمين وقال الشافعي فحين قال أقسم بالله أن نوى به اليمين كان يميناً وإن نوى
الإخبار فلا وإن أطلق اختلف أصحابه فمنهم من رجح كونه ليس يميناً وقال فحين قال أشهد بالله
ونوى اليمين كان يميناً وإن أطلق فالاصح من مذهبه أنه ليس يميناً ولو قال أشهد لافلت ولم ينو
فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه يكون يميناً وقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية

الحرام في القرآن وما ورد في حديث معاذ بن جبل وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم الأخرى

لم ينوصاً لموت الاعضاء أو
ضعفها أو فقورها فذهب
بذلك حكمه الموالاة في
الوضوء من انما شه البدن
قبل الوقوف بين يدي
الله عز وجل ثم لو قدر أن
ذلك المتوضي الذي لم يوال
لم يبعص الله تعالى ولم يغفل
عنه فهو في الزمن المتخلل
بين غسل الاعضاء والبدن
ناشف كالارض العطشى
فلا تنبقي له داعية الى
خطاب الله عز وجل ولا كمال
اقبال عليه فلم ان الموالاة
من أصلها سنة ونهض بها
الى الوجوب الاجتهاد
فرجع الامر فيها الى مرتبة
التخفيف والتشديد وأما
وجه من نقض الطهارة
بنوم الممكن مقعده من
الارض ونسج الدم
الجاري وبالقهقهة في
الصلاة وبمس الابطال الذي
فيه صنان وبمس الارص
والاجذم والصاب
والكافور وغير ذلك مما
وردت به الآثار فهو
الاخذ بالاحتياط في هذه
الامور فان من لازمها
وقوع صاحبها في الجباب
عن ربه عز وجل اما النوم
ممكناً فلا يبرز بين
اليقظة والموت له وجه
الى الحياة ووجه الى الموت
بدليل ما ورد انهم أخو

ذا الصبي فصار شيخاً ولا يأكل ذال الخروف فصار كبشاً أو البسر فصار رطباً أو الرطب فصار قرأ
أو التمر فعد حلو أو لا يدخل هذه الدار فصارت ساحة قال أبو حنيفة لا يبحث في البسر والرطب
والتمر ويبحث في الباقي وللشافعي وجهان وقال مالك وأحمد يبحث في الجميع **فصل**
ولو حلف لا يدخل فيما دخل المسجد أو الحمام قال الثلاثة لا يبحث وقال أحمد يبحث ولو حلف
لا يسكن بيتاً فسكر بيتاً من شعر أو جلد أو خيمة وكان من أهله الامصار قال أبو حنيفة لا يبحث
فان كان من أهله البادية حنت ولا نص عن مالك في ذلك الا أن أصوله تقتضي الحنت وقال
الشافعي وأحمد يبحث اذا لم يكن له نية قروياً كان أو بدوياً ومن أصحاب الشافعي من فرق بينهما
فصل ولو حلف أن لا يفعل شيئاً فأمر غيره ففعله قال أبو حنيفة يبحث في التكاح
والطلاق لا في البيع والاجارة الا أن يكون ممن لم تجر عاداته أن يتولى ذلك بنفسه فيحنت مطلقاً
وقال مالك ان لم يتولى ذلك بنفسه فله يبحث وقال الشافعي ان كان ساطناً أو ممن لا يتولى ذلك
بنفسه أو كانت له نية في ذلك حنت والا فلا وقال أحمد يبحث مطلقاً **فصل** ولو حلف
ليقتضيه دينه في غد فقضاه قبله قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يبحث وقال الشافعي يبحث ولو
مات صاحب الحق قبل الغد حنت عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا يبحث وقال مالك ان
قضاه الورثة أو القاضي في الغد لم يبحث وان أخر حنت ولو حلف ليشر من ماء هذا الكوز في غد
فأهريق قبل الغد قال أبو حنيفة وأحمد لا يبحث وقال مالك والشافعي ان تلف قبل الغد بغير
اختياره لم يبحث ولو حلف ليشر من ماء هذا الكوز فلم يكن ماء لم يبحث بالاتفاق وقال أبو يوسف
يبحث **فصل** لو فعل المحلوف عليه ناسياً قال أبو حنيفة ومالك لا يبحث مطلقاً سواء كان
الحلف بالله أو بالطلاق أو بالعاق أو بالظهار وللشافعي قولان أظهرهما لا يبحث مطلقاً وعن
أحمد روايتان أحدهما ان كانت اليمين بالله أو بالظهار لم يبحث وان كانت بالطلاق أو بالعاق
حنت والثانية يبحث في الجميع واختلغا في عين المكروه فقال مالك والشافعي لا تنعقد وقال أبو
حنيفة تنعقد **فصل** اتفقوا على انه اذا قال والله لا كلبت فلا ناحينا ونوى به شيئاً معيناً انه
على ما نواه وان لم ينوه قال أبو حنيفة وأحمد لا يكلمه سنة أشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي
ساعة ولو حلف لا يكلم فلا ناكثته أو راسله أو أشار بيده أو عينه أو رأسه قال أبو حنيفة
والشافعي في الجديد لا يبحث وقال مالك يبحث بالمكانبة وفي المراسلة والاشارة عنده روايتان
وقال أحمد يبحث وهو القديم عن الشافعي **فصل** لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني
فانت طالق ونوى شيئاً معيناً فانه على ما نواه وان لم ينوش شيئاً أو قال انت طالق ان خرجت الا ان
أذن لك أو حتى أذن لك قال أبو حنيفة ان قال ان خرجت بغير اذني ولا بد من الاذن في كل مرة
وان قال الا ان أذن لك أو حتى أذن لك أو الى ان أذن لك في مرة واحدة وقال مالك
والشافعي الخروج الاول يحتاج الى الاذن في الجميع ولا يفتقر به الى اذن لكل مرة وقال
أحمد يحتاج كل مرة الى اذن في الجميع ولو أذن لها من حيث لا تسمع لم يكن ذلك ادناً عند الثلاثة
وقال الشافعي هو اذن صحيح **فصل** ولو حلف لا يأكل الرأس ولا نية له بل أطلق ولا وجد
سبب يستدل به على النية قال مالك وأحمد يحمل على جميع ما يسمى رأساً حقيقة في وضع اللغة
وعرفها من الانعام والطيور والحيتان وقال أبو حنيفة يحمل على رؤس البقر والغنم خاصة وقال
الشافعي يحمل على الابل والبقر والغنم **فصل** لو حلف ليضرب زيداً مائة سوط فضربه

ولا تنغوط ولا يجزى لنادم
ولا تشتمى اس النساء ولا
جساءهن ولا يخرج منامهن
ولا يجزى ولا يغشى عليهن ولا
تضحك بصوت ولا يخرج
من ابطان صمان ولا يحصل
انا جذام ولا برص ولا كفر
بالله ولا اتخذ أحد من الكفار
مما يما به بده فان هذه
الامور تولدت في بني آدم
بعد آكله آدم عليه الصلاة
والسلام من الشجرة
فأمر أولاده بالنزوع عما
تولد من تلك الاكلة
المأزومة للعباب والغلبة
عن الله تعالى بها للعبد
غالب وليس لنا ناقض من
غير أثر الاكل أبدا في جميع
ما ورد في الاخبار والآثار
* وقد عجز غاب الناس
ان يحضر مع الله تعالى
وبستل بخطابه حال الاكل
والشرب فلم يقدروا لان فيه
لذنين يجتمعان في آن
واحد وذلك أمر يجزعه
البشر ولذلك أبطل الشارع
الصلاة بالاكل والشرب
لحجاب العبد بهما عن ربه
عز وجل كما سيأتي
ايضا حقه في توجيه أقوال
الائمة في أحكام الصلاة
ان شاء الله تعالى * وأما
وجهه من قال ان مس
الفرج لا ينقض الوضوء
قبلا كان أو دبرا فهو

مقدرة باقل ما تجزى به الصلاة عند مالك وأحمد في حق الرجل ثوب كتميص أو ازار وفي حق
المرأة قميص وخمار وعند أبي حنيفة والشافعي يجزى أقل ما يقع عليه الاسم رقال أبو حنيفة أفله
قباء أو قميص أو كساء أو رداء وله في العمامة والمنديل والسر اويل والمثزر ورويان وقال الشافعي
يجزى جميع ذلك وفي القننسوة لا يحسب به وجهان فصل وأجمعو على انه انما يجوز
دفعها الى الفقراء المسلمين الاحرار والى صغير يتغذى بالطعام يقبضه اوليه وهل تجزى
لصغير لم يطعم الطعام قال الثلاثة نعم وقال أحمد لا ولو أطعم خمسة وكساء خمسة قال أبو حنيفة وأحمد
تجزى وقال مالك والشافعي لا تجزى فصل لو كرر اليمين على شيء واحد أو على أشياء
وحدث قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين عليه لكل يمين كفارة الا ان مالها اعتبر
ارادة التأكيذ فقال ان أراد التأكيذ كفارة واحدة والاستئناف فلكل يمين كفارة وعن
أحمد رواية أخرى عليه كفارة واحدة في الجميع وقال الشافعي ان كانت على شيء واحد ونوى بما
زاد على الاولى التأكيذ فهو على ما نوى ويلزمه كفارة واحدة وان أراد بالتكرير الاستئناف
فهم ما عينان وفي الكفارة قولان أحدهما كفارة والثاني كفارتان وان كانت على أشياء
مختلفة فلكل شيء منها كفارة فصل ولو أراد العبد التكفير بالصيام فهل يملك سيده
منعه قال الشافعي ان كان أدن له في اليمين والحنت لم يمنعه والا فله منعه وقال أحمد ليس له منعه
على الاطلاق وقال أصحاب أبي حنيفة له منعه مطلقا الا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقا
الصوم فله منعه والا فلا وله الصوم من غير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقا
فصل لو قال ان فعل كذا فهو يهودي أو كافر أو بري من الاسلام أو الرسول ثم فعله
حنت ووجب الكفارة عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك والشافعي لا كفارة عليه ولو قال وعهد
الله وميثاقه فهو يمين الا عند أبي حنيفة الا أن يقول على عهد الله وميثاقه فيمين بالانفاق ولو قال
وأمانة الله فيمين الا عند مالك والشافعي فصل ولو حلف لا يلبس حلياً فلبس حلياً فلبس حلتا حنت
وقال أبو حنيفة لا يحنث ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حلياً فلبست اللؤلؤ والجواهر حنت وقال
أبو حنيفة لا يحنث الا أن يكون معه ذهب أو فضة ولو قال والله لا أكلت هذا الرغيف فأكل
بعضه أو لا شربت ماء هذا الكوز فشرب بعضه أو لا لبست من غزل فلانة فلبس ثوباً فيه من
غزلها أو لا دخلت هذه الدار فدخل يده أو رجلاه لم يحنث عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك
وأحمد يحنث ولو حلف لا يأكل طعاماً اشتراه فلان فأكل مما اشتراه هو وغيره حنت عند مالك
وأحمد وكذا لو حلف لا يلبس ثوباً اشتراه فلان أو لا يسكن داراً اشتراها وما في معنى ذلك فقال أبو
حنيفة يحنث بأكل الطعام وحده وقال الشافعي لا يحنث في الجميع فصل ولو حلف
لا يأكل هذا الدقيق فاستف منه أو خبزه وأكله حنت عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة ان
استف لم يحنث وان خبز وأكل حنت وقال الشافعي ان استف حنت وان خبز وأكل لم يحنث ولو
حلف لا يسكن داراً فلان حنت بما يسكنه بكرة عند الثلاثة وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان
فركب دابة عبده حنت عندهم وقال الشافعي لا يحنث ان لم تكن له دابة ولو حلف لا يشرب من
الدجلة أو الفرات أو النيل فغرف من مائها بيه أو بانه وشرب حنت عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة لا يحنث حتى يكرع بفيه منها أو عا ولو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلاً حنت
عند أبي حنيفة ومالك وأحمد الا أن ينوي أن لا يشرب جميعه وقال الشافعي لا يحنث فصل

(Handwritten signature)

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

✽ ၁၂၃၄ ✽

[illegible]

سوال: اگر کسی نے اپنے لیے ایک مہینہ کیلئے ایک سو روپے کی رقم جمع کی ہے تو اسے کیا ملے گا؟

للخذ بالاحتياط فقد
يكون النقص بهذه
المذكورات ليس هو
دائرة الشهوة وإنما ذلك
لخصوص كونهن نساء
ويؤيد ذلك إطلاق النساء
وعدم تقييدهن بالأجانب
أو عين باغن حد الشهوة
في قصة فرعون يذبح
أبناءهم ويستحي نساءهم
وما كان يستحي إلا
الأطفال حين يولدن فلما
أطلق على الأطفال اسم
النساء في الذبح كذلك
أطلق على النساء النقص
بلمسهن بالأخايل في سائر
الأحوال على حد سواء
فكان من الاحتياط نقض
الطهارة بمس ابنة ساعته
حال نزولها من بطن أمها
والوقوف على هذا الحد
حتى يأتي لنا نص يخرج
الصغيرة والمحارم والجوز
* وأما وجهه من قال بعدم
النقص بالمذكورات
فهو دائرة المحل الذي
يشتهى وما لا يشتهى
عادة فله في الحكم كلس
الحائض * وأما وجهه من
قال لا ينقض لمس النساء
بليدونهن سر بالجماع فهو
أكون لذة اللبس امرأ
خفيفا لا يغيب الإنسان
بليدته عن ربه ولا يكاد
يحضره أبدا ولذلك أمر

حيضة واختارها الخرق والثانية من العتق حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة فصل
وانفقوا على أن مدة الجمل سنة أشهر واختلافوا في أكثرها فقال أبو حنيفة سنتان وعن مالك
روايات أربع سنين وخمس سنين وسبع سنين وقال الشافعي أربع سنين وعن أحمد روايتان
المشهوره كذهب الشافعي والآخرى كذهب أبي حنيفة فصل واختلافوا في المعتدة
إذا وضعت علقه أو مضغة فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته لا تنقض عدتها بذلك ولا تنصير
به أم ولد وقال مالك والشافعي في أحد قوايه تنقض عدتها بذلك ولا تنصير أم ولد بذلك قال أحمد في
الرواية الأخرى فصل والاحد واجب في عدة الوفاة بالاتفاق وهو ترك الزينة
وما يدعو إلى النكاح وحكي عن الحسن والشعبي أنه لا يجب وفي المعتدة المبسوطة للشافعي قولان
قال في القديم يجب علم الاحداد وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الروايتين عن أحمد وقال
الشافعي في الجديد لا احداد علمه أبو حنيفة قال مالك وهي الرواية الأخرى عن أحمد وهل للباين ان
تخرج من بيتها را الحاحتها قال أبو حنيفة لا تخرج الا ضرورة وقال مالك وأحمد الخروج
مطلقا وللشافعي قولان كالذهبين أحدهما كذهب أبي حنيفة والكبيرة والصغيرة في الاحداد
سواء عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا احداد على الصغيرة * والذمية إذا كانت تحت
مسلم وجب عليها العدة والاحداد وإذا كان زوج الذمية ذميا وجب عليها العدة لا الاحداد
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجب عليها الاحداد ولا العدة فصل وانفقوا على أن من
ملك أمة يبيع أو هبة أو ارث أو سبي لزمه استبرأؤها إن كانت حائلا لتخص فقره وإن كانت ممن
لا تخص لصغر أو كبر فبشر ولوبايع أمة من امرأة أو خصي ثم تغايل لم يكن له وطؤها حتى
يستبرأ عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إذا تغايل قبل القبض فلا استبراء أو بعده لزمه الاستبراء ولا
فرق في الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال
مالك إن كانت ممن يوطأ مثلها لم يجز وطؤها قبل الاستبراء وإن كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز
وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر ومن ملك أمة جاز له بيعها قبل الاستبراء
وإن كان قد وطئها عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وقال الشعبي والثوري والحسن وابن
سيرين يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري وقال عثمان رضي الله عنه الاستبراء يجب
على البائع دون المشتري فصل ولو كان لرجل أمة فأراد أن يزوجه أو قد وطئها لم يجز حتى
يستبرأ وكذلك إذا اشترى أمة وقد وطئها البائع لم يجز له أن يزوجه حتى يستبرأ وكذا إذا
أعتقها قبل أن يستبرأ لم يجز له تزويجها حتى يستبرأ عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة يجوز أن يزوجه قبل أن يستبرأ أو يجوز عنه أن يتزوج أمة التي اشترىها وأعتقها
قبل أن يستبرأ قال الشافعي في الحلية وهذه مسألة القاضي أبي يوسف مع الرشد فانه اشترى
أمة وتاقت نفسه إلى جاعها قبل أن يستبرأ فجوز له أن يبعثها أو يزوجه أو يوطأها وإذا أعتق
أم ولد أو عتقت عبوته وجب علم الاستبراء عند مالك والشافعي وأحمد بقوله وهو حيضة وقال أبو
حنيفة تعتد بثلاثة أقراء وقال عبد الله بن عمرو بن العاص إذا مات عن المولى اعتدت بربعة
أشهر وعشرون روى ذلك عن أحمد وداود

كتاب الرضاع

اتفقوا على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واختلافوا في العدد المحترم فقال أبو حنيفة

صاحبه بتعميم البدن في الغسل لينعش بالماء جميع ما مرت إليه تلك اللذة التي عمت جسده كله فإن المني وإن

١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

١١١

لربهما في العبادة كمناجاة
الجماد والعضو الميت ولا
شك في نقص الاجر ونقص
المشاهدة بذلك وأما
حديث أنه صلى الله عليه
وسلم رخص لبعض الصحابة
في السفر في المسح أكثر من
سبعة أيام فمحمول على
حال الاكابر الذين أبدانهم
كثيرة الروحانية لتوالي
طاعانهم وعدم عصائهم
فلا يضرب أرحامهم طول زمن
عدم غسلها القوة حياتها
فرجع الامر الى مرتبة
التخفيف والتشديد وكذلك
حكم المسح على الخفين
الصالحين للمسح ونحو
ذلك كله فرجع الامر
لمرتبة التخفيف والتشديد
بقية مسائل الخلف بمن
اشترط حله أو عدم تخلفه
أو عدم نفوذ الماء من
المسح أو من المسح على
الخفين الصالحين للمسح
ونحو ذلك كله يرجع الى
مرتبة التخفيف والتشديد
* وأما وجهه من لم يوجب
الغسل على من ولدت بال
بل فلأن الموحد للغسل
عن الولادة وجود القدر
الذي يحصل للبدن من
الولادة عادة لا يكون
الولد منبها عنه فاذا لم
يحصل من الولادة قدر فلا
غسل * وأما وجهه من قال

لا تسقط **فصل** والمبتوتة اذا طلعت أجرة مثلها في الرضاع فولدها فهل هي أحق من
غيرها قال أبو حنيفة إن كان ثم منطوعة أو من ترضع بدون أجرة المثل كان للاب أن يسترضع
غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الام لان الحضنة لها وعن مالك روايتان أحدهما
ان الام أولى والثانية كذهب أبي حنيفة والشافعي قولان أحدهما وهو قول أحمد ان الام
أحق بكل حال وان وجد من يتبرع بالرضاع فانه يجبر على اعطائه الولد لانه باجرة مثلها والثاني
كقول أبي حنيفة واتفقوا على انه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبأ وهل تجبر الام على ارضاع
ولدها بعد شرب اللبأ قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا تجبر اذا وجد غيرها وقال مالك تجبر
مادامت في زوجية أبيه الا أن يكون مثلها لا يرضع لشرف وعز أو إيساراً ولستم بهم ولو فساد
اللبن فلا تجبر **فصل** واختلفوا هل يجبر الوارث على نفقة من يرثه بفرض أو تعصيب فقال
أبو حنيفة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فتدخل فيه الخالة عنده والعمة ويخرج منه ابن العم
ومن ينسب اليه بالرضاع وقال مالك لا تجب النفقة الا للوالدين الابن والابن واولاد الصلب وقال
الشافعي تجب النفقة على الاب وان علا وعلى الابن وان سفل ولا يتعدى عمودي النسب وقال
أحمد كل شخصين جرى بينهما الميراث بفرض أو تعصيب من الطرفين لزمه نفقة الآخر كالأبوين
وأولاد الاخوة والاخوات والعومة وبنهم رواية واحدة فان كان الارث جارياً بينهم من
أحد الطرفين وهم ذوالارحام كابن الاخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فعن أحمد روايتان
فصل اختلفوا هل يلزم السيد نفقة عتيقه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه وقال أحمد
يلزمه وعن مالك روايتان أحدهما كذهب أبي حنيفة والشافعي والاخرى ان أعتقه صغيراً
لا يستطيع السبي لزمه نفقته الى أن يسبي **فصل** واختلفوا فيما اذا بلغ الولد مسرراً
ولا حرفة له فقال أبو حنيفة تسقط نفقة العالِم اذا بلغ صحيحاً ولا تسقط نفقة الجارية الا اذا
تزوجت وقال مالك كذلك الا أنه أوجب نفقة الجارية حتى يدخل بها الزوج وقال الشافعي
تسقط نفقة ما جبرها وقال أحمد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه وان بلغ اذ لم يكن له مال ولا كسب
واذا بلغ الابن مريضاً ستم نفقته على أبيه بالاتفاق ولو برأ من مرضه ثم عاوده المرض عادت
نفقته عند الأئمة الا مالكا فان عنده لا تعود ولو تزوجت الجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها قال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد تعود نفقته على الاب وقال مالك لا تعود **فصل** ولو اجتمع ورثة
مثل أن يكون للصغير أتم وجد وكذلك اذا كانت بنت وابن أو بنت وابن أو كان له أتم وبنت
فهو من تكون نفقته قال أبو حنيفة وأحمد النفقة للصغير على الام والجد بينهما أثلاثاً وكذلك
البنت والابن وأما ابن الابن والبنت قال أبو حنيفة النفقة على البنت دونه وقال أحمد النفقة
بينهما نصفان وأما الام والبنت فقال أبو حنيفة وأحمد النفقة على الام والبنت بينهما الربع على
الام والباقي على البنت وقال الشافعي النفقة على الذكور خاصة الجد والابن وابن الابن دون
البنت وعلى البنت دون الام وقال مالك النفقة على ابني الصلب الذكور والاشقي بينهما ما سواهما اذا
استويا في الجدّة فان كان أحدهما واحداً والاخر فقيراً فالنفقة على الواحد **فصل** من
له حيوان لا يقوم بهل للحاكم اجباره عليها أم لا قال أبو حنيفة يأمره الحاكم على طريق الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر من غير اجبار وقال مالك والشافعي وأحمد للحاكم أن يجبر مالكه
على نفقته أو يبيعه وزاد مالك وأحمد فقال ويمنعه من تحميله ما لا يطيق

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

(— — — — —)

٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

(*)

[illegible]

فكذلك القول في الكلب ولا بدع في تسمية سور الكلب طاهر من حيث عينه ونجس من حيث أثره كما سمي الله تعالى المشركين نجسا والانصاب والازلام رجسا مع اجماع العلماء على طهارة جسم المشرك وآلة القمار والاصنام والقداح * وأما وجه من قال بنجاسة جسم الكلب فهو عدم فعل الصفة التي هي المعنى القائم بحجمه المهيمنة للقلب عن جسمه فلما كان لا يصح انفكاكها عن الجسم اطلق على الجسم انه نجس فالامر سهل في ذلك لانه اختلاف في العلة دون الحكم واختلاف العلماء في العلة لا يقدح في الحكم فان القائل بطهارة الكلب قائل باستعمال الماء والتراب من ولو غشه وغايته انه يقول ان ذلك مستحب لا واجب لانه لا يقدر أن يرد النص الوارد في الامر بالغسل المذكور فأصل الغسل مستحب ونهض به الى الوجوب الاجتهاد فرجع الامر في ذلك الى مرتبة التحقق والتشديد وفيما قلنا جمع بين مذهب الامام مالك ومذهب الامام

الرجل يقتل بالمرأة واختلقوا هل يجري القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس وبين العبيد بعضهم على بعض فقال مالك والشافعي وأحمد يجزى وقال أبو حنيفة لا يجزى فصل الجماعة اذا اشتركوا في قتل الواحد هل يقتلون به فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي تقتل الجماعة كلهم بالواحد الا أن مالكا استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامه الا واحد وعن أحمد روايتان أحدهما ان مذهب الجماعة واختارها الخرقى والاخرى لا تقتل الجماعة بالواحد ونجس الدية دون القود وهل تقطع الايدي باليد قال مالك والشافعي وأحمد تقطع وقال أبو حنيفة لا تقطع وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء فصل واتفقوا على انه اذا جرح رجل عمدا فصار ذافرا شحتي مات انه يقتل منه واختلقوا فيما اذا كان القتل بمنقل كالحشبة الكبيرة والخير الكبير الذي الغالب في مثله أن يقتل به فقال مالك والشافعي وأحمد يجب القصاص بذلك ولا فرق بين أن يخذل به بحجر أو عصا أو يغرقه في الماء أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطين عليه بيتا أو يعمقه الطعام والشراب حتى يموت جوعا أو عطشا أو يعضه أو يهدم عليه بيتا أو يضرب به بحجر عظيم أو خشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة انما يجب القصاص عن القتل بالنار أو بالمحدد من الحديد أو الخشبة المحددة أو الحجر المحدد فاما ان غرقه بالماء أو قتله بحجر أو خشبة غير محددة فانه لا قود وقال الشافعي والحنفي والحسن البصري لا قود الا بجديد ولو ضرب به فاسود الموضع أو كسر عظامه في داخل الجلد فمن أي حنيفة في ذلك روايتان واختلفوا في عمد الخطا وهو أن يعمد الفهل ويخطئ في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا أو يلكزه أو يباطمه لطمه باليد في ذلك الدية دون القود عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد الا أن الشافعي قال ان كرر الضرب حتى مات فعليه القود وقال مالك يوجب القود في ذلك فصل واختلفوا فيما اذا كره رجل رجلا على قتل آخر فقال أبو حنيفة يقتل المكره دون المباشر وقال مالك وأحمد يقتل المباشر وقال الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قول واحد وفي قتل المكره يفتح الراء قولان الراي من مذهبه ان عليه ما جازي القصاص فان كافأه أحد هما فقط فالقصاص عليه ثم اختلفوا في صفة المكره فقال مالك ان كان المكره سلطانا أو متعلبا أو سيدا مع عبده أفدتهم ما جازي الا أن يكون العبد أعجميا جازيا لا يجرم ذلك فلا يجب عليه القود وقال الباقر بن بصير الا كراه من كل ذي يد عادية واختلفوا فيما اذا أمسك رجل رجلا فقتله آخر فقال أبو حنيفة والشافعي القود على القاتل دون الممسك ولم يوجب على الممسك شيئا الا التعزير وقال مالك الممسك والقاتل شر يكفل القاتل فيجب عليه القود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا بالامساك وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك وقال أحمد في احدي روايتيه يقتل القاتل ويحبس الممسك حتى يموت وفي الراية الاخرى يقتلان جميعا على الاطلاق فصل لو شهدوا بالقتل ثم رجعوا عن الشهادة بعد استيفاء القصاص وقالوا تعمدنا أو جاء المشهود بقتله خيا قال أبو حنيفة لا قود بل يجب دية مغالطة وقال الشافعي يجب القصاص وكذلك قال مالك في المشهور عنه واتفقوا على انه لم يرجعوا وقالوا خطأ لم يجب عليهم القصاص وانما يجب الدية فصل واختلفوا في الواجب بالقتل العمده وهل معين أم لا فقال أبو حنيفة ومالك في احدي روايتيه الواجب معين وهو القود والراية الاخرى التحيير بين القود والدية وعن الشافعي قولان الاول ان الواجب أحد هما لا يعينه

[Faint handwritten script at the bottom of the page]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الكتاب الثاني في بيان ما يجب من العلم والادب
١٢٥

أولم يعف وقال الشافعي لا ضمان على القاطع ولا قصاص بكل حال سواء عفا الولي أو لم يعف وقال
أحمد يلزمه دية اليد في ماله بكل حال فصل وانفقوا على أنه لا تقطع اليد الصحيحة بالشلاه
ولا عين بيسار ولا بيسار يمين واختلفوا هل يستوفي القصاص فيما دون النفس قبل الاندمال أو
بعده قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يستوفي إلا بعد الاندمال وقال الشافعي يستوفي في الحال
واختلفوا فيما يستوفي به انقصاص من الآلة فقال أبو حنيفة لا يستوفي إلا بالاسمف سواء قتل
به أو بغيره وقال مالك والشافعي يقتل بمثل ما قتل به وعن أحمد روايتان كالمذهبين وانفقوا على
أن من قتل في الحرم جاز قتل فيه ثم اختلفوا فيمن قتل خارج الحرم ثم لجأ إليه أو وجب عليه
القتل اكفر أو زنا أو ردة ثم لجأ إلى الحرم فقال أبو حنيفة وأحمد لا يقتل فيه ولكن يضيق
عليه فلا يبايع ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل وقال مالك والشافعي يقتل في الحرم

كتاب الديات

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذكرا مائة من الإبل في مال القاتل العام إذا عدل إلى الدية
ثم اختلفوا هل هي حاله أو مؤجلة فقال مالك والشافعي وأحمد هي حاله وقال أبو حنيفة هي
مؤجلة في ثلاث سنين واختلفوا في دية العمد فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه هي
أرباع لكل سن من أسنان الإبل منها خمس وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت لبون ومثلها
حقاق ومثلها جذاع وقال الشافعي تؤخذ مثلثة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه
أي حوامل وبه قال أحمد في روايته الأخرى وأماديه شبه العمد فهي مثل دية العمد المحض
عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد واختلفت الرواية عن مالك في ذلك وأماديه الخطا فقال أبو
حنيفة وأحمد هي خمسة عشر وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي إلا أنهم ما جعلا مكان ابن مخاض ابن
لبون فصل واختلفوا في الدنانير والدرهم هل تؤخذ في الديات أم لا فقال أبو حنيفة
وأحمد يجوز أخذها في الديات مع وجود الإبل ثم عنهما روايتان هل هي أصل بنفسها أم الأصل
الإبل والذهب والفضة بدل عنها قال مالك هي أصل بنفسها مقدرة بالشرع ولم يعتبر بها الإبل
وقال الشافعي لا يعدل عن الإبل إذا وجدت إلا بالتراضي فإن أعوزت فنه قولان الجديد الراجح
أنه يعدل إلى قيمته حين القبض زائدة أو ناقصة والقديم المعمول به ضرورة أنه يعدل إلى ألف
دينار أو اثني عشر ألف درهم واختلفوا في مبلغ الدية من الدراهم فقال أبو حنيفة عشرة آلاف
درهم وقال مالك والشافعي وأحمد اثنا عشر ألف درهم واختلفوا في البقر والغنم والحمل هل لها
أصل في الدية أم تؤخذ على وجه القيمة فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي ليس لها أصل في الدية
وانما تؤخذ بالتراضي على وجه القيمة وقال أحمد البقر والغنم أصل معتد فيها من البقر مائتا
بقرة ومن الغنم ألف شاة واختلفت الرواية عنه في الحمل فقيل مقدرة بمائتي حلة كل حلة أزار
ورداه وروى عنه أنها ليست ببديل فصل واختلفوا فيما إذا قتل في الحرم أو قتل وهو
محرم أو في شهر حرام أو قتل ذات رحم محرم هل تغلظ الدية في ذلك فقال أبو حنيفة لا تغلظ الدية
في شيء من ذلك وقال مالك تغلظ في قتل الرجل ولده فقط والتغليظ أن تؤخذ من الإبل اثنا عشر
ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وعن مالك في الذهب والفضة روايتان أحدهما
لا تغلظ الدية فيهما والآخرى تغلظ وفي صفة تغليظها عنه روايتان أشهرهما أنه يلزم من الذهب

لا يصح التيمم بالجعر فهو
لبعد الجعر عن طبع الماء
وضعه روجانته فلا يكاد
يحيي الأعضاء لا سيما أعصاب
من يقع في الخطايا كثيرا
من أمثالنا فرجع الأمر
إلى من تبتى الميزان تخفيف
وتشديد فاستعمل مال التراب
خاص بأمتنا من الأصغر
لينهش الأعضاء بهض
انعاش ومصح الجعر خاص
بالأكابر الذين لا يقع منهم
عصيان لكن إن تيمموا
بالتراب زدادوار وجانية
وانعاش وأما وجهه من
قال لا يصلي بتيمم واحد غير
فرض واحد فهو وقوف
على حدث ما نقل المينان
الشارع صلى الله عليه
وسلم وعن أصحابه فلم يباغوا
أنهم جمعوا بتيمم واحد بين
فرضين كما نقل المينان ذلك
في الجمع بين فرائض بوضوء
واحد يوم الأحزاب والأصل
وجوب الطهارة لكل
فريضة فظاهر قوله تعالى
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم الآية ويقاس
به التيمم أي لكون الأصل
فيه وجوب الطهارة لكل
فريضة * وأما وجهه من
قال يصلي بتيمم واحد ما شاء
من الفرائض كالوضوء
فهو لكونه بدلا عن الوضوء
فيفعل به ما يفعل بالوضوء
على أصل قاعدة البدلية وإن لم يلحق ذلك بالمبدل منه في كل الأمور فإن أعضاء التيمم ناقصة عن أعضاء الوضوء والورق

ماورد فين أفطر في نهار رمضان انه ١٢٨ لا يقضيه الا بدقا الصلاة تطيره * وأما وجهه من قال لا يلزم فاقد الطهور من صلاة

فهو لو كون الشارع شرط لها الطهارة وسكت عن الامر بها اذ لم يجد العبد ماء ولا تراجم استطام جنب الحق جل وعلا أن يقف العبد بين يديه بناحيه في صلاة بالطهارة وأما وجوب الاعادة عليه اذا صلى في الوقت بالطهارة فلانه عند راد روي عنه انه لا يقع في العمر الامر فلا يشق فعله عليه فاحتاط العلماء له ليكموا له فرائض ماورد في تكميل الفرائض يوم القيامة وانه أول ما يحاسب على الصلاة وانها ان كانت له كمل سائر الاعمال وان نقصت نقص سائر أعماله * وأما وجه وجوب القضاء على من تيمم لبرد حين لم يجد ما يمسح به الماء فهو لندرة ذلك العذر وأما وجهه من لم يوجب عليه القضاء فلانه فعل ما كلف به وقد قال ابن المنذر والامام النووي وغيرهما كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خال في فعلها لا يجب قضاؤها فرجع الامر في هذه المسئلة والتي قبلها الى مرتبة التحقير والتشديد في الميزان * وأما وجهه من منع التيمم ان يجمع بين فرض ونذر فهو ان النذر واجب يرتفع عن درجة النوافل فالحق بالفرائض احتياطاً * وأما وجهه من جعله كالنفل فلانه

مال كما قال فيها حكومة واختلوا في العين القاعة التي لا يبصر بها واليد السلام والذكر الا شل وذكر الخصى ولسان الاخرس والاصبع الزائدة والسن السوداء فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في أظهر قوليه فيها حكومة وعن أحمد روايتان أظهرهما فيه الدية والاخرى كالجماعة واختلوا في الترقوة والصلع والذراع والساعد والزندو الفخذ فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في ذلك حكومة وقال أحمد في الصلع بيروفي الترقوة بعيزوفي كل واحد من الذراع والساعد والزندو الفخذ بعيران في الزندين أربعة واختلوا فيما لو ضرب به فأوصحه فذهب عقله فهل تدخل الموضحة في دية العقل أم لا قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه عليه الدية للعقل ويدخل في ذلك أرش الموضحة والقول الآخر للشافعي وهو الاصح عند أصحابه ان عليه لذهب العقل دية كاملة وعليه أرش الموضحة وهذا مذهب مالك وأحمد واختلوا فيما اذا قلع سن من قد أثر فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب عليه الضمان وقال مالك بوجوبه وبعدم سقوطه بعوردها وللشافعي قولان أحكمهما الوجوب وعدم السقوط ولو ضرب سن رجل فاسودت قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أحدي روايتيه يجب أرش سن خمس من الابل والرواية الاخرى ثلاث دية السن وزاد مالك على ذلك فقال ان وقعت السن السوداء بعد ذلك لمه دية أخرى وقال الشافعي في ذلك حكومة فقط واختلوا فيما اذا قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطق فقال أبو حنيفة فيه حكومة وقال مالك والشافعي وأحمد فيه دية كاملة ولو قلع عين أو رقة قال مالك وأحمد بدمية دية كاملة وقال أبو حنيفة والشافعي نصف دية ولو قلع الاعور أحدى عيني الصحيح عمدا قال أبو حنيفة والشافعي يجب القصاص فان عفا ف نصف دية وقال مالك ليس له القصاص وهل له دية كاملة أو نصفها عنه في ذلك روايتان وقال أحمد لا قصاص بل دية كاملة وفي اليدين الدية وفي كل واحدة نصفها بالاجاع وكذا الامر في الرجلين وأجمعوا على ان في اللسان الدية وان في الذكر الدية وان في ذهاب العقل دية وان في ذهاب السمع دية واذا ضرب رجل رجل رجل فذهب شعر لحية فلم ينبت أو ذهب شعر رأسه أو شعر حاجبه أو أهداب عينيه فلم يعد قال أبو حنيفة وأحمد في ذلك الدية وقال الشافعي ومالك فيه حكومة **فصل** وأجمعوا على ان دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم ثم اختلفوا هل تساويه في الجراح أم لا فقال أبو حنيفة والشافعي في الجسد لا تساويه في شيء من الجراح بل جراحها على النصف من جراحه في القليل والكثير وقال مالك والشافعي في القدم وأحمد في أحدى روايتيه تساويه في الجراح فيما دون ثلث الدية فاذا بلغت الثلث كانت دية جراحها على النصف من دية الرجل وقال أحمد في الرواية الاخرى وهي أظهر روايتيه واختارها الحر في تساويه الى ثلث الدية فاذا زاد على الثلث فهي على النصف ولو وطئ زوجته وليس مثلهما بوطأ فأفضاها قال أبو حنيفة وأحمد لا ضمان عليه وقال الشافعي عليه الدية وعن مالك روايتان أشهرهما فيه حكومة والاخرى دية **فصل** واختلوا في دية الحكائي اليهودي أو النصراني فقال أبو حنيفة دية كدية المسلم في العمد والخطا سواء من غير فرق وقال مالك نصف دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق وقال الشافعي ثلث دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق وقال أحمد ان كان النصراني أو اليهودي عهد وقتله مسلم عمدا فدية كدية المسلم وان قتله خطأ فروايتان احدهما نصف دية مسلم واختارها الحر في الثانية ثلث دية مسلم **والجحوسى** دية

قال انه لا يلزمه ان يستعمل الماء ١٣٠ الذي لا يكتفيه اطهارته ويحتاج الى تسكته بالتييم انما اطهاره بمعة لم ينقل اليها

فعاها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجسدوا ماء أى يكتفيكم لتلك الطهارة فتييمه وا * واما وجه من قال يجب عليه استعمال الماء الذي لا يكتفيه ويجب عليه التيمم معه فهو العمل بالاحتياط وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وقد استقطعنا طهورا بغيره من الاعضاء بالماء وبعضها بالتراب فقمنا بما كلفنا فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي التخفيف والتشديد * واما وجه من قال يجوز الاستماع بما بين السرة والركبة من الحائض أو يجوز وطؤها اذا انقطع حيضها ولم تغتسل فهو لكون الاذى الذي حرم لاجله الوطء بالفرج وليس خارج الفرج دم يؤذى بدن المجامع فاداغست المرأة فرجها جاز وطؤها لان تعميم البدن بالماء لا يزيد الفرج زيادة على غسل دمه الذي في داخله وقد غسسته * واما وجه من قال يحرم الاستماع بما بين السرة والركبة ولا يجوز وطؤها من انقطاع دمها حتى تغتسل غسلا كاملا فهو لان الله

ديوانه بالعصبة في الدية أم لا قال أبو حنيفة ديوانه عاقته ويقدمون على العصبة في التحمل فان عدموا الحنفية تحمل العصبة وكذا عاقلة السوقي أهل سوقه ثم قرابته فان عجز وا فاهل محله فان لم تنسح فاهل بلدته وان كان الحنفية في من أهل القرى ولم تنسح فالأصل الذي يلي تلك القرى من سواده وقال مالك والشافعي وأحمد لا مدخل لهم في تحمل الدية اذ لم يكونوا أقارب الجاني في فصل واختلفوا فيما تحمله العاقلة من الدية هل هو مقدر أم هو على قدر الطاقة والاجتهاد فقال أبو حنيفة يسوي بين جميعهم فيؤخذ من ثلاثة دراهم الى أربعة وقال مالك وأحمد ليس فيه شيء مقدر وانما هو بحسب ما يسهل ولا يضربه وقال الشافعي يتقدر فيوضع على الغني نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا ينقص من ذلك وهل يستوى الفقير والغني من العاقلة في تحمل الدية أم لا قال أبو حنيفة يسويان وقال مالك والشافعي وأحمد يتحمل الغني زيادة على المتوسط والغائب من العاقلة هل يتحمل شيئا من الديات كالحاضر أم لا قال أبو حنيفة وأحمد وسواء وقال مالك لا يتحمل الغائب مع الحاضر شيئا اذا كان الغائب من العاقلة في إقليم آخر سوى الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم أقرب القبائل من هو مجاورهم وعن الشافعي كالمازهيين واختلفوا في ترتيب التحمل فقال أبو حنيفة القريب والبعيد فيه سواء وقال الشافعي وأحمد ترتيب التحمل على ترتيب الاقرب فالأقرب من العصابات فان استغرقوه لم يقسم على غيرهم فان لم يتسع الاقرب لتحمله دخل الابدو وهكذا حتى يدخل فيهم أبعدهم درجة على حسب الميراث وابتداء حول العقل هل يعتبر بالموت أو حكم الحاكم قال أبو حنيفة اعتبارهم من حين حكم الحاكم وقال مالك والشافعي وأحمد من حين الموت ومن مات من العاقلة بعد الحول فهل يسقط ما كان يلزمه أم لا قال أبو حنيفة يسقط ولا يؤخذ من تركته وأما مذهب مالك فقال ابن القاسم يجب في ماله ويؤخذ من تركته وقال الشافعي وأحمد في أحاديث روايته ينتقل ما عليه الى تركته في فصل اذا مال حائط انسان الى طريق أو ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله قال أبو حنيفة ان طواب بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ماتل بسببه والا فلا يضمن وقال مالك وأحمد في أحاديث روايته ما ان تقدم اليه طاب بنقضه ولم ينقضه فعليه الضمان زاد مالك وأشهد عليه وعن مالك رواية أخرى انه اذا بلغ من شدة الخوف الى ما لا يؤمن معه الا تلاف ضمن ما أتلف به سواء تقدم أم لا وسواء أشهد أم لا وعن أحمد رواية أخرى وهي المشهورة انه لا يضمن مطلقا ولا أصحاب الشافعي في الضمان وجهان أحدهما انه لا يضمن في فصل ولو صاح على صبي أو متهوه وهو على سطح أو حائط فوقع فسات أو ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ فسقط أو بعث الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم فأجهضت جنبها فزعا أو زال عقلها قال أبو حنيفة لا ضمان في شيء من ذلك على أحد جملة وقال الشافعي الدية في ذلك كله على العاقلة الا في حق البالغ فانه لا ضمان على العاقلة في نفسه وقال ابن أبي هريرة من أخطأ به زوج الضمان فيه وقال أحمد الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدعاة وقال مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لا دية فيها على أحد في فصل ولو ضرب بطن امرأة فالتقت جبينها ميتا ثم ماتت قال أبو حنيفة ومالك لا ضمان لاجل الجنين وعلى من ضربه ادية كاملة وقال الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة وغرة للجنين واختلفوا في قيمة الجنين من الامة اذا كان مملوكا فقال مالك والشافعي وأحمد دفعه عشر قيمة أمه يوم الجنابة

ومنه من احتاط لها من حيث ١٣٣ الطهارة حتى لا تقف بين يدي ربه وهي حائض فاعلم ذلك انتهى توجيه بعض أقوال

رواية يبطل الدم ولا قسامة وفي رواية يحلف المدعي عليه أن كان رجلا بعينه حلف ورئى وإن
نكل زمه الدية في ماله ولم يلزم العاقلة منها شيء لأن النكول عنده كالاقرار والعاقل لا يتحمل
الاقرار وفي رواية تحمل الماكلة أو كثر في حلف منهم رءى ومن لم يحلف فعليه بقسطه
من الدية وقال أبو حنيفة لا تشرع اليمين في القسامة إلا على المدعي عليهم والدعون إذا لم يفتوا
شخصا بعينه يدعون عليه فيحلف من المدعي عليهم خمسون رجلا بخسب عينا بمن يختارهم
الدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا فأنلافان لم يكونوا خسين ككرت اليمين فإذا انكملت
الايمن وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة وإن عين المدعون فأنلافلا قسامة ويكون تعيينهم
القاتل تبرئة لباقي أهل المحلة ويلزم المدعي عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قتل ويترك في فصل
واختلفوا فيما إذا كان الأولياء جماعة فقال مالك وأحمد تقسم الايمان بينهم بالحساب وهذا هو
المشهور من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تكرر عليهم الايمان بالادارة بعد أن يبدأ أحدهم
بالقرعة واختلفوا هل تثبت القسامة في العيب فقال أبو حنيفة وأحمد تثبت وقال مالك لا تثبت
وللشافعي قولان أحكم ما تثبت وهل تسمع ايمان النساء في القسامة قال أبو حنيفة وأحمد لا تسمع
مطلقا لا في عمد ولا خطأ وقال الشافعي تسمع مطاعا في العمد والخطا وهن في القسامة كالرجال
وقال مالك تسمع أيمانهن في الخطا دون العمد

كتاب كفارة القتل

اتفق الأئمة على وجوب الكفارة في القتل الخطا إذا لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا واختلفوا
فيما إذا كان ذميا أو عبدا فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد تجب الكفارة في قتل الذمي على
الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور وقال مالك لا تجب كفارة في قتل الذمي وهل تجب
في قتل العمد قال أبو حنيفة ومالك لا تجب وقال الشافعي تجب وعن أحمد روايتان كالمذهبي
ولو قتل الكافر مسلما خطأ قال الشافعي وأحمد تجب عليه الكفارة له وقال أبو حنيفة ومالك
لا كفارة عليه وهل تجب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل قال مالك والشافعي وأحمد تجب
وقال أبو حنيفة لا تجب في فصل واتفقوا على أن كفارة الخطا عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد
فصيامه رين مئة باعين ثم اختلفوا في الاطعام فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه
لا يجزئ الاطعام في ذلك والرواية الأخرى عن أحمد أنه يجزئ وللشافعي في ذلك قولان أحكمهما
أنه لا اطعام وهل تجب الكفارة على القاتل بسبب تعذيبه ككفر البئر ونصب السكين ووضع الحجر
في الطريق قال مالك والشافعي وأحمد تجب وقال أبو حنيفة لا تجب مطلقا وإن كانوا قد أجعوا
على وجوب الدية في ذلك

باب حكم السحر والساحر

السحر عزائم ورقى وعقد تؤثر في الأبدان والقلوب فيمرض ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه وله
حقيقة عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثير في الجسم وبه قال أبو حنيفة
الاستبراء الذي من الشافعية وتعلمه حرام بالاجماع واختلفوا في تعذيب السحر وعلمه فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أحسب أن حنيفة من قال أن تعلمه ليتجنبه أو ينتقمه
لم يكفر وإن تعلمه معتقدا جوارحه أو معتقدا أنه ينتقمه كفر وإن اعتقدا أن السحرة ياتون باللسان

الأئمة في أبواب الطهارة
وأما توجيه بعض أقوال
الأئمة في الصلاة فأقول
وبالله التوفيق * أما وجه
من قال أنه يجب على الأمة
أن تستتر كالحره فلا خذ
بالاحتمياط فقد يكون
الحكم دائرا مع الأئمة من
حيث هي لا فرق في ذلك
بين الحره والأمة إلا في
الديات ونقص الرق وعدم
الميل غالبا إلى الاماء
ينقص عليه بالاماء الجيلات
فقد تكون الواحدة
منهن أجمل من كثير من
الحرائر فالعلماء ما بين
مشدد ومخفف فرجع
الامر إلى مرتبة الميزان
* وأما وجه من قال يبنى
من سبقة الحدث في
الصلاة على ماضى فهو
لأن ماضى وقع صحيحا
* ووجه من قال يستأنف
الاخذ بالاحتمياط من
حيث خروجه بالحدث
من حضرة ربه ومن
خرج بطمأنينة فرجع
الامر إلى مرتبة الميزان
تحقيق وقد شدند * وأما
وجه من قال لا يكفي مع
وجود الثوب الطينين
بالطين فهو لأن الطين ليس
هو المتبادر من مراد
الشارع بالستر وإنما يكون
مثل ذلك عند فقد الثوب
تغير الحكم في نظائره من التيمم لا ينقل المتطهر للتراب إلا عند فقد الماء أو عجز عن استعماله حسا

تخفيف رتبه يدل كن من غلبت ١٣٤ روحانيته على جثمانه هو الذي يقال له مصل حقيقة لدخوله حضرة الله عز وجل

وهل المرتدة كالمترد أم لا قال مالك والشافعي وأحمد الرجل والمرأة في حكم الردة سواء وقال أبو حنيفة تجبس المرأة ولا تقتل وهل تصحردة الصبي المميز أم لا قال أبو حنيفة نعم وذلك هو الطاهر من مذهب مالك وهو المشهور عن أحمد وقال الشافعي لا تصحردة الصبي ويروى مثل ذلك عن أحمد وانفقوا على أن الزنديق وهو الذي يسر الكفر ويظهر الاسلام يقتل ثم اختلفوا في قبول توبته اذا تاب قال أبو حنيفة في أظهر روايته وهو الأصح من خمسة أوجه لا يحسب الشافعي تقبل توبته وقال مالك وأحمد يقتل ولا يستتاب ويروى عن أبي حنيفة مثل ذلك فصل لو ارتد أهل بلد وجرى فيه حكمهم هل تصير تلك البلدة دار حرب أم لا قال أبو حنيفة لا تصير دار الاسلام دار حرب حتى يجتمع فيها ثلاث شروط ظهور أحكام الكفر وأنه لا يبقى فيها مسلم ولا ذي بال إلا ما لا يصح وان تكون متاخمة لدار الحرب والظاهر من مذهب مالك أن يظهر أحكام الكفر في بلدة تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد وانفقوا على أنه تغنم أموالهم فامذاريهم فقال أبو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد الردة لا يسترقون بل يجبرون على الاسلام اذ بلغوا فان لم يسلموا قال أبو حنيفة ومالك يجسسون ويتعاهدون بالضرب جذبا إلى الاسلام وأما ذراريهم فيسترقون وقال أحمد تسترق ذراريهم وذراري ذراريهم وللشافعي في استرقاقهم قولان أحكمهما لا يسترقون

باب البغي

اتفق الأئمة على أن الامامة فرض وأنه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وأنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في الدنيا امامان لا متفقان ولا مغترقان وعلى أن الأئمة من قريش وانما جازته في جميع انحاء قريش وأن للإمام ان يستخلف وأنه لا خلاف في جواز ذلك لابي بكر وان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافر ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يأمربه ما لم يكن معصية وان القتال دونه فرض وأحكام من ولاه نافذة وأنه لو خرج على امام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وكان لهم تأويل مشتبك ومطاع فيهم فانه يباح قتالهم حتى يفتوا إلى أمر الله تعالى فاذا قاوا كف عنهم واختلفوا هل يتبع مدبرهم في القتال أو يدفع على جرحهم فقال أبو حنيفة اذا كان لهم فئة يرجعون اليها جاز ذلك وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز واتفقوا على أن أموال البغاة لهم وهل يستعان بسلاحتهم وكرائعهم على جرحهم قال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز ذلك وقال أبو حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فاذا انقضت الحرب رد اليهم وانفقوا على أن ما أخذ البغاة من خراج أرض أو جزية ذمي يلزم أهل العدل ان يجتسبوا به وان ما يتلغاه أهل العدل على أهل البغي لا ضمان فيه واختلفوا فيما يتلغاه أهل البغي على أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد ارج وأحمد في الحديث روايته لا يضمن وقال الشافعي في القديم وأحمد في روايته الاخرى يضمن

باب الزنا

اتفق الأئمة على أن الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وأنه يختم باختلاف الزناة لأن الزاني تارة يكون بكرا وتارة ثيبا وهو المحسن وانفقوا على أن من شرائط الاحصان الحرية والبلوغ

وغيره انما هو مشبه بالاصلين * واما وجه من استحب الاستمادة في قراءة كل ركعة فهو ليكون غائب الناس عزمه ضعيف فلا يقدر على دفع الشيطان عنه من أول الصلاة إلى آخرها بالاستمادة للقراءة الاولى مرة واحدة فذلك أمر بالاستمادة عند قراءة كل ركعة لما ورد في الشيطان له المرة بعد المرة وأخذ بالاحتياط أيضا فان قراءة كل ركعة قراءة جديدة لتخلل الركوع والاعتدال والسجود بينهما وبين القراءة الاخرى وقد قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم * واما وجه من قال يستعيز مرة واحدة فهو من باب احسان الظن بذلك المصلي وان عزمه قوى يدفع الشيطان عنه بالاستمادة مرة واحدة فادسمع استعاضته في المرة الاولى وترمنه فلا يعود اليه ولو انه عاد لا حترق ومعلوم ان ذكر ابليس الخبيث اللعين في تلك الحضرة مذموم ولولا شدة الحق تعالى علينا بالتحفظ من وشوسته بالاستعاضة ما كان أمرنا بذكره في تلك الحضرة الطاهرة المطهرة فالاستعاضة في الركعة الاولى فقط خاصة بالإكبر وفي كل ركعة خاصة بالإصغر فرجع

[illegible][illegible][illegible]

في النسخة ووجهه من نسخة في الأصل

الاصوات للرجن فلا تسمع
الا همسا وقد ألزمت بعض
المعارفين ذلك في شعره
فقال
يذكر الله تزداد الذنوب
وتنطفئ من البصائر والقلوب
وذكر الله أفضل كل شيء
وشمس الذات ليس لها مغيب
انتهى وقد قالوا ان الذكر
على نوعين ذكر اسنان
وذكر حضور كما ان ترك
الذكر على حالين ترك
للحجاب والغفلة وترك
للحضور والدهشة وهو
الذي جعلنا عليه حال السبلي
رحمه الله وسمعت سيدي
عليه المصطفى رحمه الله
يقول لولا أن الله تعالى
أمر الاكابر بالجهر
بالقراءة والاذكار اذا
وقفوا بين يديه في الصلاة
ما يجبر أحد منهم أن ينطق
لعموم الهيبة لاهل تلك
الحضرة * وأما وجه ن
قال الله أكبر فانه يفهم
ان كل ما ينبغي له ليس هو
الله حقيقة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان تنزيهه
وتشبيهه وتعالى عنه بغفلة
العبد بل هو أعلى من
ذلك فرجع الامر في هذا
المسئلة الى مرتبة التخفيف
والتشديد * وأما وجه
من قال بعدم استحباب
وضع اليدين تحت الصدر
فهو لكون غالب المصلين لا يقدر على مراعاة شئ من معاني

وهو يظن ان زوجته ثم بان الموطوءة أجنبية قال مالك والشافعي وأحمد لا حد على النطان
والاعمى وقال أبو حنيفة عليهم الحد في فصل اتفق الاثمة على ان البينة التي ثبت بها
الزنا ان يشهد أربع رجل عدول يصفون حقيقة الزنا واختلفوا هل يشترط العدد في الاقرار به
فقال أبو حنيفة وأحمد لا يثبت الزنا لاقرار الا أن يقر العاقل البالغ على نفسه بذلك أربع مرات
وقال مالك والشافعي يثبت باقراره مرة واحدة ولو شهد اليهود الاربعة في مجالس متفرقة قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد متى لم يشهدوا في مجلس واحد فانهم قذفة وعليهم الحد وقال الشافعي
لأبأس بتفريقهم وتقبل أقوالهم في فصل واختلفوا في صفة المجلس فقال أبو حنيفة
ومالك المجلس الواحد بشرط في مجيء الشهود مجتمعين فان جاؤا متفرقين واجتمعوا في مجلس
واحد فانهم قذفة يجحدون وقال الشافعي المجلس ليس بشرط في اجتماعهم ولا مجيئهم بل متى شهدوا
بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد وقال أحمد المجلس الواحد بشرط في اجتماع
الشهود وأداء الشهادة فاذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاؤا متفرقين
فصل ولو أقرب الزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد عند الثلاثة واختلاف قول مالك
في ذلك فقال يقبل رجوعه وكذا في السرقة والشرب وقال لا يقبل رجوعه الا ان رجع بشبهة
يعذر بها في فصل وانفقوا على تحريم اللواط وانه من الفواحش العظام وهل يوجب الحد
قال مالك والشافعي وأحمد يوجب الحد وقال أبو حنيفة يعز في أول مرة فان تكرره قتل
واختلف موحدوا الحد في صفة فقال مالك والشافعي في أحد قولييه وأحمد في أطهر روايته
حده الرجم بكل حال ثيبا كان أو بكرا وقال الشافعي في قوله الا آخر وهو المرح حده حد الزنا
يفرق بين البكر والثيب فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الجلد وعن أحمد مثله وانفقوا على ان
البينة على اللواط لا تثبت الا بأربعة كالزنا الا بأحقيقة فثبت بالشاهدين في فصل ومن
في بيمية قال أبو حنيفة ومالك يعزروا على مالكر وانه يحد وللشافعي ثلاثة أقوال أحدها يجب
عليه الحد ويختلف بالبكرة والثموبة والثاني انه يقتل بكرا كان أو ثيبا والثالث يعزروا وهو المرح
المفتى به وعن أحمد روايتان التي اختارها جماعة من أصحابه انه يزوروا واختلفوا في البيمية الموطوءة
فقال مالك لا تذب بحال وقال أبو حنيفة ان كانت للواط ذبحت والا فلا ولا صاحب الشافعي ثلاثة
أوجه أحدها وهو الاصح ان كانت مما يؤكل ذبحت والا فلا والثاني تذب مطلقا والثالثة لا تذب
مطلقا وقال أحمد تذب سواه كانت له أو غيره وسواه كانت مما يؤكل لهما أو لم تؤكل وعلى الواطئ
فيتمها صاحبها وهل يجوز للواطئ الاكل منها أو غيره أم لا قال أبو حنيفة لا يأكل هو منها وبأكل
غيره وقال مالك يأكل منها هو وغيره وقال أحمد لا يأكل هو منها ولا غيره ولا صاحب الشافعي
وجهان أحكمهما تؤكل مطلقا لما يقتضي التحريم في فصل وانفقوا على انه اذا عقد على
محرم من النسب أو الرضاع فان العقد باطل واختلفوا في طئ في هذا العقد مع العلم بالتحريم
وكذا لو عقد على معتدة من غيره وطئها عا لما بالتحريم فقال مالك والشافعي وأحمد يجب عليه
الحد وقال أبو حنيفة يعزروا لو استأجرا امرأه ليرزقها ففعل وجب عليه الحد بالاتفاق الا ما يحكي
عن أبي حنيفة انه قال لا حد عليه ولو وطئ أمته المزوجة فهل يحد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي
لا يحد وعن أحمد روايتان في فصل اتفق الاثمة على ان يشهد الزنا اذ لم تتكلم أربع
فانهم قذفة يجحدون الا في قول للشافعي وانفقوا على انه اذا شهد اثنان انه زني بهامطوعة وآخران

قال لا تجب قراءة الفاتحة
بخصوصها الغائب قراءة
ما ينسب من القرآن أو من
ذكر أسمائه تعالى فهو
أكون القرآن كله من
حيث هو يرجع الى ذات
واحدة وهو صفة من
صفات الله والصفات
لا تفاضل فيها كالاسماء
الالهية فكل شئ جمع قلب
العبد على الله صحت به
الصلاة فان قلب قد
ورد تفضيل بعض السور
والآيات على بعض
فالجواب ان التفاضل في
ذلك راجع للقراءة لا للقرآن
فاذا قال الشارع لنا قولوا
في الركوع مثلاً كذا وكذا
من الاذكار فهو أفضل
من تلاوة القرآن بل قد
ورد النهي عن قراءة القرآن
في الركوع ووجهه بأن
الفارئ حال قراءته نائب
عن الحق في القراءة فلا
يناسبه الخضوع هكذا قاله
شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه
الله فعلم من هذا رجوع
القولين في هذه المسئلة
الى مرتبتي الميزان من
التخفيف والتشديد فمن
أعطاه الله تعالى القدرة
على استخراج أحكام القرآن
كله من الفاتحة كما كبر
الاولياء وجب عليه
القراءة في كل ركعة

منهم حدا في فصله والتعريض لا يوجب الحد عند أبي حنيفة وان نوى به القذف وقال مالك يوجب الحد على الإطلاق وقال الشافعي ان نوى به القذف وقصره به وجب به الحد وعنه أحمد روايتان أظهرهما وجوب الحد على الإطلاق والاخرى مذهب الشافعي ولو قال اعربني يا بطلي أو يارب ربي أو يارب ربي أو لفارسي يارب ربي أو لفرسي ولم يكن في آيائه من هذه صفة فعليه الحد عند مالك وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا حد عليه في فصله وحد القذف عند أبي حنيفة حق لله عز وجل فليس للمقذوف ان يسقطه ولا ان يبرئ منه وان مات لم يورث عنه وقال الشافعي هو حق للمقذوف فلا يستوفي الاعطال به وله الاستقاطه وان يبرئ منه ويورث عنه وهذا قول مالك في المشهور عنه الا انه قال متى رفع الى السلطان لم يملك المقذوف الاستقاطا وعن أحمد روايتان أظهرهما انه حق للآدمي في فصله ولو قال للمقذوف أنت عبد فقال المقذوف بل أحر فإن كان المقذوف ظاهرا الحر برة فلا كلام أن القاذف محتاج الى بيينة على قوله وان كان المقذوف معروفا بل قاسم ذكر عنه انه عتق فانه يحتاج الى البيينة وان كان أمره مجهولا فعلى القاذف البيينة عند مالك والشافعي قولان أصحهما ماله عليه البيينة في فصله وحد القذف موروث عند مالك والشافعي غير ان مذهبه الشافعي فيمن يرثه ثلاثة آوجه أحدها جبع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذوو الانساب فيخرج منه الزوجان والثالث العصبات دون النساء وقال أبو حنيفة لا يورث بل يسقط بموت المقذوف

﴿ كتاب السرقه ﴾

اختفى الأعشى نصاب السرقة فقال أبو حنيفة دينار أو عشرة دراهم أو قيمة أحدهم أو قال مالك وأجده في أظهر الروايات عند ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو قيمة ثلاثة دراهم وقال الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغديرها أو نحوها على أن الحرز معتبر في وجوب القطع ثم اختلفوا في صفته فقال أبو حنيفة كل ما ذكر حرز الشيء من الأموال كان حرز الجميعها وقال مالك والشافعي وأحمد هو مختلف باختلاف الأموال والعرف معتبر في ذلك واختلفوا في القطع بسرقة ما يسرع إليه الفساد فقال مالك والشافعي وأحمد يجب القطع فيه إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة وقال أبو حنيفة لا يقطع فيه وإن بلغت قيمة ما يسرق منه نصابا ومن سرق ثمرًا لمعقاب الشجر ولم يكن محرزًا بحرز قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجب عليه قيمته وقال أحمد يجب قيمة ما دفعه به وإنفقوا على أنه يسقط القطع عن سارقه وهل يقطع سارق الحطب قال أبو حنيفة لا يقطع وإن بلغت قيمة المسروق نصابا وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع إذا بلغت قيمة نصابا وهل يقطع جاحد العارية قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقطع وقال أحمد يقطع فصل انفق الأئمة على أنه إذا اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصاب إن على كل واحد منهم القطع فإن اشتركوا في سرقة نصاب فقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع عليهم وقال مالك إن كان مما يحتاج إلى تعاون عليه قطعوا وإن كان مما يمكن لواحد الانفراد بجمعه فقولان لأصحابه وإن انفرد كل واحد بشيء أخذه لم يقطع أحد منهم إلا أن يكون قيمة ما أخرجه نصابا ولا يضم إلى ما أخرجه غيره وقال أحمد عليهم القطع سواء كان من الأشياء الثقيلة التي يحتاج إلى التعاون عليها كالساجدة ونحوها أو كان من الأشياء الخفيفة كالثوب ونحوه وسواء اشتركوا في أخرجه من الحرز دفعة واحدة أو انفرد كل واحد منهم بإخراج شيء منه فصار مجموع نصابا ولو اشترك اثنان في

ون لا هلا والمديث الوارد في قراهم بالحضور محمول على الكمال عند صاحب هذا القول كقوله صلى الله عليه وسلم

الاكابر الذين لا تشغلهم مراعاة ذلك ١٤٠ عن كمال الاقبال على مناجاة الله تعالى تطير ما تقدم في مراعاة وضع اليد

تحت الصدر أما الاصاغر فلا يكفون بذلك لانه يشغلهم عن ربهم فالادب في حقهم أن يقرأ أحدهم ساجدا وهو حال أكثر الناس سلفا وخافا فرجع الامر في هذه المسئلة الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد * ووجه من قال تطويل القيام بالقراءة أفضل من تطويل الركوع والسجود فهو ليكون القيام أخف هيبه على المصلى وأكثف حجابا بخلاف الركوع والسجود لما فيهما من مرتبة التقرب المؤدية لشدة الهيبه في الركوع والسجود فلا يقدر غالب الناس على طول المكث فيهما فرجع الامر الى مرتبة التخفيف والتشديد فأفضلية تطويل القيام راجعة الى الاصاغر وأفضلية تخفيفه وتطويل الركوع والسجود راجعة الى الاكابر فلا يقال تطويل القيام أفضل مطلقا ولا تطويل الركوع والسجود أفضل مطلقا * فان قال قائل فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في البعض دون البعض

حافظ فقال أبو حنيفة ان سرق منه ليه لا قطع أو نهى لم يقطع وقال الشافعي وأحمد في إحدى روايته يقطع مطلقا وقال مالك ان سرق ما كان في الحمام مما يحرس فعليه القطع أو عما لا يحرس وكان في الحمام موصى غافل فلا يقطع ومن سرق عدلا أو جوقا أو ثم حافظ قال أبو حنيفة لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع ومن سرق العين المغصوبة ولا يقطع سارق العين المغصوبة من الغاصب قال أبو حنيفة يقطع سارق العين المغصوبة ولا يقطع سارق العين المغصوبة ان كان السارق الأول قد قطع فيها وان كان لم يقطع الأول يقطع الثاني وقال مالك يقطع كل واحد منهما وقال الشافعي وأحمد لا يجب القطع على السارق من السارق ولا السارق من الغاصب ولو ادعى السارق ان ما أخذه من الحر زنا لكان له بعد قيام البينة على انه سرق نصا بان حر زنا مالك يقطع بكل حال ولا تقبل دعواه وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف وعن أحمد روايات أحدها لا يقطع والاخرى يقطع والثالثة يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقه ويسقط عنه القطع وان كان معروفا بالسرقه قطع **فصل** هل يتوقف القطع على مطالبة من سرق منه المال قال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته وأصحاب الشافعي يفتقرو وقال مالك لا يفتقرو وهي رواية عن أحمد ولو قتل رجل رجل آخر دخل داره وقال دخل على ليأخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل قال أبو حنيفة لا قود عليه اذا كان الدخول معروفا بالفساد والا فعليه القود وقال مالك والشافعي وأحمد عليه الفصاص الا أن يأتي ببينة ولو سرق من المغنم وهو من أهله فهل يقطع قال أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال مالك في المشهور عنه يقطع وعن الشافعي قولان كالذهبين والاصح أنه لا يقطع وانفقوا على أنه اذا سرق من المغنم وهو من غير أهله أنه يقطع والصيود المملوكة المسروقة من حرزها هل يجب فيها القطع قال مالك والشافعي وأحمد يقطع فيها وفي جميع ما يتولى في العادة ويجوز أخذ الاغراض عنها سواء كان أصلها مباحا كالصيد والماء والحجارة أو غير مباح وقال أبو حنيفة كل ما أصله مباح فلا قطع فيه وهل يجب القطع بسرقة الخشب اذا بلغت قيمته نصا قال مالك والشافعي وأحمد يجب القطع وقال أبو حنيفة لا يجب القطع في الخشب الا في الساج والابنوس والصندل والقنا **فصل** وأجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ بيده اليمنى من مفصل الكف ثم تحسم وانه اذا عاود سرق ثانيا فوجب عليه القطع انه يقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم تحسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه قطع ما بعده وكذلك ان كان أشل لا نفع فيه يقطع ما بعده الا بأحنيقة فانه قال يقطع الطرف المستحق وان كان أشل وقال الشافعي من سرق ويضمنه شلاء وقال أهل الخبرة انها اذا قطعت وحدهم رقأ دمها فانها تقطع وان قالوا لم يرقأ ويؤدي الى التلف قطع ما بعده واختلفوا فيما اذا غلط القاطع فقطع اليسرى عن اليمى فقال أبو حنيفة ومالك يجزئ ذلك وقال الشافعي وأحمد على القاطع لدية وفي وجوب اعاده القطع قولان عن الشافعي أحدهما القطع وروايتان عن أحمد **فصل** واختلفوا فيما اذا سرق نصبا ثم ملكه بشراء أو هبة أو ارث أو غيره هل يسقط المصطح أم لا قال أبو حنيفة يسقط وقال مالك والشافعي وأحمد لا يسقط سواء كان قبل الترافع أو بعده **فصل** لو سرق مسلم من مستأمن نصبا من حرزه قال أبو حنيفة لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع والمستأمن والمعاهد اذا سرقوا وجب القطع عليهم ما عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا قطع

فالجواب ان ذلك تابع لثقل التجلي الالهى على القلوب في ذلك الوقت وخفته فان تجلى النهار أثقل من تجلي الليل فلو كلف عليهما

١٠٨٥

[illegible][illegible]

✽ဂံၤဒၤဒါၣ်ဒါၣ်ဒါၣ်✽

ገዢው ስለሚከተለው የባለቤትነት ሰነድ ይገልጻል፡

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

له الحجاب لأن الحق تعالى في ذاته يتكبر فان ذاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقص راجعان الى العبد بحسب قربه من حضرة الله وبعده عنها نظير شهود العبد ظله فكما يقرب منه عظم ظله وكما يبعده عنه صغر * فان قال قائل فلا شيء كنت الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء سرامع انه قد يحصل ثقل التجلي في نصف ركعة مثلاً * فالجواب ان الشارع جعل ذلك مثل الضابط الذي يرجع اليه العبد ليعر تحرير وقت التجلي * وسميت سيدي عليا الخواص رجحه الله يقول من رجحه الله تعالى بهذه الامة المحمدية عديم أمرهم بالجهري في القراءة في بعض الصلوات وبعض الاذكار في الفرائض والنوافل فانه تعالى لو أمرهم بالجهري في تلك الصلوات مع ثقل التجلي وشدة تلك الهيمه التي تجلب لقلوبهم لثقل ذلك عليهم لاسيما في حق من انكشف حجابهم من الاولياء المكملين المعارفين بجلال الله تعالى وعظمته قال وانما أمرنا الله تعالى بالجهري في الصبح والعبدن والجمعة والولتي المغرب والعشاء وفي جميع ركعات التراويح وأطراف

الجمروزي وسرق ووجب قتله في المحاربه وأغيرها قال أبو حنيفة وأجد يقتل ولا يقطع ولا يجلد لانهم امن حقوق الله عز وجل وهي مبنية على المسامحة وقد أتى القتل علم افهم رها لاله الغاية ولو يذف وقطع يد او قتل جلد وقطع وقتل لانهم احقوا الادميين وهي مبنية على المسامحة وقال الشافعي تستوفي جميعا من غير تدخل على الاطلاق ولو شرب الخمر وقذف المحصنات قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يتداخل حداه وقال مالك يتداخلان في فصل وأما غير المحاربين من الشرية والزناه والسراق اذا تابوا فهل يسقط عنهم الحد وبالقوية أم لا قال أبو حنيفة ومالك توبتهم لا تسقط الحدود عنهم وعن الشافعي قولان أحدهما كذهبه أي حنيفه ومالك والثاني تسقط حدودهم توبتهم اذ مضى على ذلك سنة وعن أحمد روايتان كذلك أظهرهما تسقط من غير اشتراط مضي زمان في فصل من تاب من المحاربين ولم يظهر عليه صلاح العمل هل تقبل شهادته قال مالك والشافعي لا تقبل حتى يظهر منه صلاح العمل وقال أبو حنيفة وأحمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل والمحاب اذا كان في المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه قال أبو حنيفة وأحمد في الظاهر من مذهبه انه لا يقتل وقال مالك يقتل وعن الشافعي قولان كالمذهبيين أحدهما انه يقتل

باب حد شرب الخمر

أجمع الائمة على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب كثيرها وقليلها موجب للحد وان من استحلها حرم بكفره وانفقوا على ان عصير العنب اذا اشتد وقذف زبده فهو خمر واختلفوا فيه اذ مضى عليه ثلاثة أيام ولم يشتد ولم يسكر فقال أحمد اذا مضى على العصير ثلاثة أيام صار خمر او حرم شربه وان لم يشتد ولم يسكر وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يصير خمر حتى يشتد ويسكر ويقذف زبده في فصل وانفقوا على ان كل شراب يسكر كثيره فقليله حرام ويسمى خمر وفي شربه الحد سواء كان من عنب أو تمر أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة أو رز أو عسل أو لبن ونحو ذلك نياً كان أو مطبوخا الا ابا حنيفة فانه قال يبيع التمر والزبيب اذا اشتد كان خمر اقليله وكثيره ويسمى نقيما لا خمر فان أسكر في شربه الحد وهو نجس فان طبخا أدنى طبخ حل منه ما ما يغلب على طق الشارب منه انه لا يسكره من غير طرب فان اشتد حرم المسكر منه ما ولم يمتري في طبعهما ان يذهب ثلثاهما أو أمانيد الحنطة والشعير والذرة والارز والعسل فانه حلال عنده نقيما ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويحذفه في فصل وانفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب أقل من ثلثيه فانه حرام وانه اذا ذهب ثلثاه فانه حلال ما لم يسكر فان أسكر حرم كثيره وقليله في فصل والفقاع حلال يجوز شربه قال ابن قدامة الحنبلي في الكافي فان علم من شيء انه لا يسكر كالقمح فلا بأس به وان غلا لان العسل في التحريم الاسكار فلا يثبت الحكم بدونها اما اذا أتى على العصير ثلاث فقال أصحابنا يحرم وان لم يعمل للخمر في فصل واختلفوا في حد السكر فقال أبو حنيفة السكران من لا يصرق النماء من الارض ولا الرجل من المرأة وقال مالك من استوى عنده الحسن والقبیح وقال الشافعي وأحمد من بخاط في كلامه على خلاف عاده في فصل واختلفوا في حد شرب الخمر فقال أبو حنيفة ومالك ثمانون وقال الشافعي أربعون وعن أحمد روايتان كالمذهبيين ورجح الحنفي الثمانين وهذا في حق الخمر فاما العبد فلي النصف من ذلك بالاتفاق وانفقوا على أن حد الشرب يقام بالسوط الا ما روى عن الشافعي انه يقام بالأيدي والنعال

* ፳፻፲፱ ጥቅምት ፳፯ ቀን ፳፻፲፱ ዓ.ም. ሰዓት ፮፻፶፭ ምዕራባዊ ጊዜ

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, arranged in approximately 20 horizontal lines. The ink is dark brown or black on aged parchment. The handwriting is cursive and compact, typical of medieval North African manuscripts.]

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

[illegible]

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

١٣١

وقال الشافعي يتيق الوجه والفرج والخاصرة وسائر المواضع المحشوفة وقال مالك يضرب الظهر وما يقاربه **فصل** والرجل المرحوم لا يحفر له وأما المرأة فقالت مالك وأحمد يحفر لها ان ثبت عليها الزنا بالبينة وان ثبت بالاقرار لم يحفر وقال أبو حنيفة الامام بالخيار في ذلك وهل يتفاوت الضرب في الحدود أم هو على السواء قال أبو حنيفة أشد الضرب التعزير ثم الزنا ثم الخمر ثم القذف وقال مالك الضرب في ذلك سواء وقال أحمد الضرب في حد الزنا أشد منه في حد القذف وفي القذف أشد منه في حد الخمر

كتاب الصيال وضمنان الولاية واليهائم

يجوز دفع كل صائل من آدمي أو بهيمة على نفس أو طرف أو بضع أو مال فان لم يدفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة عليه الضمان ولو وجد قتيله في داره فادعى انه دخل عليه بسيف مشهور فقتله دفعه عن نفسه وأقام بينة تصدقه في دخوله وذكر البينة انه أراد بذلك فلا قود عليه وان لم تقبل البينة ذلك فقد ذكر الشيخ أبو حامد انه يقبل منه ويسقط عنه القود والدية وقال الماوردي في الحاوي عندي انه يسقط القود دون الدية ولو عض عاض يد انسان فانتزعها من فيه فسقطت أسنانه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ضمان عليه وقال مالك في المشهور عنه يلزمه الضمان **فصل** ولو اطلع انسان في بيت انسان فرماه فقتله قال أبو حنيفة يلزمه الضمان وقال الشافعي وأحمد لا ضمان وعن مالك روايتان كالذهبيين **فصل** ولو ضرب في حد فأتى أو أفضى الى هلاك قال مالك وأحمد لا ضمان على الامام والحق قتله ومذهب الشافعي فيه تفصيل حاصله انه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف الثياب والنعال لم يضمن الامام قولاً واحداً وان ضربه بالسوط فوجوهان أحكمهما له لا ضمان وحكي ابن المنذر عن الشافعي انه ان ضرب بالنعال وأطراف الثياب ضرباً لا يجاوز الاربعين فقات فالحق قتله ولا عقول فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضربه أربعين سوطاً فقات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال **فصل** قال مالك والشافعي وأحمد لا ضمان على أرباب الهائم فيما أتلفته نهار اذا لم يكن معها صاحبها وما أتلفته ليلاً فضمنانه عليه وقال أبو حنيفة لا يضمن الا أن يكون معهما ركبا أو قائداً أو سائقاً أو يكون قد أرسلها سواء كان ليلاً أو نهاراً ولو أتلفت الدابة شهياً وصاحبها عليها قال أبو حنيفة يضمن صاحبها ما أتلفته بيدها أو فها فاماً ما أتلفته برجلها فان كان بوطئها ضمن الركاب وان رحت برجلها فان كان بموضع مأذون فيه شرعاً كالمشي في الطريق والوقوف في ملك الركاب أو في الفلاة أو سوق الدواب لم يضمن وان كانت بموضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان بغير اذنه ضمن وقال مالك يدها وفها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك اذا لم يكن من جهة راكبها أو قائدها أو سائقها سبب من غمراً أو ضرب وقال الشافعي يضمن ما جنت به يدها ورجلها وذنباها سواء كان من راكبها أو سائقها سبب أو لم يكن وقال أحمد لا ضمان لرجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما جنته بغير يدها أو يدها فغنية الضمان **فصل** ومن له هرة معروفة بأكل الطيور وأرسلها فأكلت طيراً ضمنه ليلاً كان أو نهاراً وان لم تكن معروفة بذلك فلا ضمان لان المادة ارسال الدرة ومن كان معه كلب عقور فأرسله فأتلف شيئاً وجب عليه الضمان

عليه في رفع الصوت لمدحه الذي يصيح ويستغيث اذا ضربه حاكم **وسمعت** سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا اشتغال الناس بامور المعاش لما اتوا من خشية الله لافهم تجلي النهار **فان** قلت فساوجه عدم طاب الجهر في صلاة الجنائز ليلاً ونهاراً عند من لا يرى الجهر بالليل **فالجواب** انما لم يثبم بالجهر في الجنائز لما عند الحاضرين لها من الحزن والاشتغال بأهوال الموت والبرزخ وما بعده ولذلك قالوا السنة في المتى في الجنائز السكوت لاسيما أهل الميت فان الحق تعالى يحب لقلوبهم بالقهر حتى تكاد قلوبهم وأكبادهم تذوب وصوائها يتقطع وان الله بالناس لرؤوف رحيم انتهى **وسمعت** سيدي علياً المصطفى رحمه الله تعالى يقول من خصائص تجليات الحق جل وعلا انها كلما طالبت تقلبت على العبد عكس الوقوف بين يدي مالوك الدنيا فان خدامهم كلما طالوا الوقوف أو الجالوس بين أيديهم خفت هيبتهم في قلوبهم ونظمتهم في عيونهم وذلك لان تجليات الحق متعددة مع الانفاس فما من تجل الا الذي بعده أعظم منه **فكتاب**

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحكمة والهدى للبشرية كلها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحكمة والهدى للبشرية كلها
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحكمة والهدى للبشرية كلها
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب

الله الخاصة به ارعد من خشية الله فصار يتمايل كتمايل السراج في الريح اللطيف الذي يميله ولا يطفئه فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت أبي بكر الصديق رضي الله عنه يا محمد قف ان ربك يصلي فاسمعنا ناس بذلك الصوت وزال عنه الاستبحاش الذي كان وحده في نفسه فكان في سماع ذلك الصوت وجه برسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملا للتجليات الحق سبحانه وتعالى وأشدّهم معرفة بعظمته فانه ابن الحضرة وأخو الحضرة وأبواهلها كلهم اه * وسمعت سيدي عليا الموصفي رحمه الله يقول طول القيام في الصلاة على العارفين أشد من ضرب السيف في القيام من رائحة الحجاب وعدم الخضوع فاذا بلغك ان أحدا من الأكارأطال القيام بالقراءة فاعلم ذلك تشريع لاحبابه الضعفاء رحمة بهم والافاعتقادنا في أكابر الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين ان مقام أحدهم فوق مقام كل عارف من الاولياء انتهى

فصل واختلّفوا في استرقاق من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان قال أبو حنيفة يجوز استرقاق الجهم منهم دون العرب وقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته انه لا يجوز ذلك مطلقا وانفقوا على انه لو قتل الاسير قاتل وهو في الاسلام يجب على القاتل شيء بل عزر وقال الاوزاعي تجب عليه الدية واذا أسلم الاسير حقن دمه وهل يرق بالاسلام للشافعي قولان في فصل لو أسلم كافر قبل أسره عصم نفسه وان كان في دار الحرب عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ما كان له من العقار في دار الحرب بغنم وأما غيره فان كان في يده أو يد مسلم أو ذمي لم يغنم وان كان في يد حر يغنم ولودخل حربيون دار الاسلام لم يجز سبيهم عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز سبيهم

باب قسم الفي والغنمة

اتفق الاغنة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنمة عينه وعروضه فان كان فيه سلب استحقه القاتل من أصل الغنمة سواء شرط ذلك الامام أو لم يشترطه عند الشافعي وأحمد وانما يستحقه القاتل اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وأزال امتناعه وقال أبو حنيفة ومالك لا يستحقه الا أن يشترطه له الامام ثم بعد السلب يفرد الخنس من الغنمة واختلّفوا في قسمة الخنس فقال أبو حنيفة ومالك يقسم على ثلاثة أسهم لليتامى سهم وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقره ذوى القربى فيهم دون أغنيائهم فأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس واحد وقد سقط جوت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعده فلا سهم لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة ويستوى فيه ذكورهم ونائهم وقال مالك هذا الخنس لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه الى الامام بصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام القرابة من الخنس والفي والخراج والجزية وقال الشافعي وأحمد يقسم على خمسة أسهم سهم للرسول صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان مختصا ببني هاشم وبني المطلب لانهم هم ذوو القربى وقد منعوا من أخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنمهم وفقيرهم فيه سواء الا أن للذكر مثل حظ الانثيين ولا يستحقه أولاد البنات منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم ثم اختلفوا في سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى من يصرف فقال الشافعي يصرف في المصالح من اعداد السلاح والكرام وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الفي وعن أحمد روايتان أحدهما كهذا المذهب واختاره الحارثي والآخرى يصرف في أهل الديوان وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لسدّها يقسم فيهم على قدر كفايتهم فصل وانفقوا على ان أربعة أخماس الغنمة الباقية تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من أهل القتال وان للراجل سهم واحدوا واختلفوا في الفارس فقال مالك والشافعي وأحمد ان له ثلاثة أسهم سهم له وسهم لفرسه وقال أبو حنيفة للفارس سهمان سهم له وسهم لفرسه قال القاضي عبيد الوهاب القول بأن للفارس سهمين قال به عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ولا مخالف لهم في الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء أهل

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

رحمة بهم ليستريحوا به من ثقل العظمة ١٤٨ التي تجلت لهم حال ركوعهم وليقدروا على تحمل العظمة التي تستقبلهم في

وأما عقد الذمة فقال أبو حنيفة ومالك هو مخير في ذلك ويكونون أحرارا وقال الشافعي وأحمد ليس له ذلك لأنهم قد ماكوا في فصل لو أسر أسير فاحلفه المشركون أن لا يخرج من دارهم ولا يهرب على أن يخافوه يذهب ويحيى قال مالك يلزمه أن يفي ولا يهرب منهم وقال الشافعي لا يسعه أن يفي وعليه أن يخرج وبينه بين مكره وبه قال أبو حنيفة في فصل الاراضى المغنومة عنوة بالعرف ومصر هل تقسم بين غانمها أم لا قال أبو حنيفة لا امام بالخيار بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها أو يأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للإمام أن يقفها على المسلمين أجمعين ولا على غانمها وعن مالك روايتان أحدهما ليس للإمام أن يقسمها بل يصير بنفس الظهور عليها وقفا على المسلمين والثانية أن الامام مخير بين قسمها وقفها للمصالح المسلمين وقال الشافعي يجب على الامام قسمها بين جماعة الغانم كسائر الاموال الا أن تطيب أنفسهم وقفها على المسلمين ويسقطوا حقوقهم فيها فيقفها وعن أحمد ثلاث روايات أظهرها أن الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمها وقفها والثانية مذهب الشافعي والثالثة تصير وقفا بنفس الظهور في فصل واختلاف الأئمة في الخراج المضروب على ما يقع عنوة فقال أبو حنيفة في جريب الحنطة فقير ودرهمان وفي جريب الشعير فقير ودرهم وقال الشافعي في جريب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمان وقال أحمد في أظهر الروايات الحنطة والشعير سواء في جريب كل واحد منهما ما فقير ودرهم والفقير المذكور ثمانية أرتال بالجازي وهو ستة عشر رطلا بالعراقي وأما جريب النخل فقال أبو حنيفة فيه عشرة دراهم واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال عشرة ومنهم من قال ثمانية وقال أحمد ثمانية وأما جريب العنب فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشرة وقول أصحاب الشافعي في العنب كقولهم في النخل وأما جريب الزيتون فقال الشافعي وأحمد فيه اثنا عشر درهما وأبو حنيفة لم يوجده نص في ذلك وقال مالك ليس في ذلك جبيعة تقدير بل المرجع فيه الى ما تحمله الارض من ذلك لا خلافا فيها فيجهد الامام في تقدير ذلك مستعينا بما بهل الخبرة قال ابن هبيرة في الافصاح واختلفوا في ذلك على ما وضعه واختلف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانهم كلهم اتفقوا في ذلك على ما وضعه واختلف الروايات عن أمير المؤمنين بن عمر رضي الله عنه في ذلك كله صحيح وانما اختلفت لاختلاف النواحي والله أعلم في فصل واختلف الأئمة هل يجوز للإمام أن يزيد في الخراج على ما وضعه أمير المؤمنين بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أو ينقص عنه وكذلك في الجزية فأما أبو حنيفة فليس عنه نص في ذلك لكن حكى القدوري عنه بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج بوضع عمر قال وما سوى ذلك من أصناف الاشياء بوضع عليها بحسب الطاقة فان لم تنطق الارض بما وضع عليها انقصها الامام واختلف أصحابه فقال أبو يوسف لا يجوز للإمام النقصان ولا الزيادة مع الاحتمال وقال محمد بن يعقوب لا يجوز ذلك مع الاحتمال وعن الشافعي يجوز للإمام الزيادة ولا يجوز له النقصان وعن أحمد ثلاث روايات أحدها تجوز له الزيادة اذا احتمل والنقصان اذا لم يحتمل والثانية تجوز الزيادة مع الاحتمال لا النقصان والثالثة لا تجوز الزيادة ولا النقصان وأما مالك فهو على أصله في اجتهاد الأئمة على ما تحمله الارض مستعينا بما بهل الخبرة في فصل قال ابن هبيرة لا يجوز أن يضرب على الارض ما يكون فيه هضم لحقوق بيت المال رعاية لا أحد الناس ولا ما يكون

سجودهم فلو لا تطوبوا بهم
الاعتدال ما قدروا على
تحمل نوال عظمة الركوع
وعظمة السجود انتهى
وسمعت أخى العارف
بالله تعالى الشيخ أفضل
الدين يقول طول الاعتدال
عذاب على العارفين ونعيم
للمريدن وكما أن العارف
يصبح من طول القيام كذلك
المريد يصبح من طول
الركوع والسجود انتهى
وسمعت سيدي عليا
المرصفي رحمه الله يقول
مرارا المريد يحسن إلى رفع
رأسه من الركوع
والسجود والعارف يحسن
إلى نزوله اليهما فالرفع في
حق المريد نعيم وفي
حق العارفين عذاب لانه
يردهم للحجاب حتى كان
الشبه لي رحمه الله يقول
اللهم مهمل ما عذبني بشئ
فلا نه ذنبي بالحجاب عن
شهودك وسمعت شيخنا
شيخ الاسلام زكريا رحمه
الله يقول طول الطمأنينة
في الركوع والسجود
خاص بالاكابر وطول القيام
والاعتدالين خاص
بالاصغار اذا كان أحدهم
قائما يقرأ فهو في غاية
الاستراحة ثم لما تجلت له
عظمة الله تعالى خضع له
بالركوع خضوعا كاد أن
يذوب منه واولا رحمه الله
تعالى بطول الاعتدال حين يرفع من الركوع لذاب عظمه فقات له فان كان من العاقلين عن مشاهدة العظمة في فيه

الر كوع والسجود فلا صلاة له * فالجواب ان معناه ان من لم يرفع رأسه الى القيام أو الجلوس بين السجدين فلا صلاة له كاملة لانه لا طاق له بالمكث في الر كوع والسجود ولو انه طول ذلك لرهقت روحه أو تنقلت وخرجت من حضرة الله تعالى واذا خرجت من حضرة الله تعالى فصلا لانه خداج ويحتمل أن يقال لا صلاة له أصلا لما تحصل عنده من الضيق والحصر في الر كوع والسجود فتصير عبادته كعبادة المكرة لا ثواب فيها ولا سقوط انتهى فان احتج أحد بحديث المسي * صلاته فلا يصدع فيما قلناه لان المسي * صلاته لم يكن من أكابر الصحابة فلذلك أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعتدال جرما رجسة به حين علم انه لا يطيق تحمل نوال تجليات الحق تعالى على قلبه بالعظمة فتراه عن التشبه بالا كابر في السرعة الى الر كوع والسجود لئلا يقع في النفاق ولا يخرج بعدم الاعتدال عن الحضرة فيصير واقفا بجسم من غير قلب وكان صلى الله عليه وسلم رجة على الخلق أجمعين فافهم فقد علمت من خدم ما قرأناه ان أصل الرفع من الر كوع ومن السجدة الاولى متفق عليه بين الاثمة وانما الجزية

باب الجزية

اتفق الاثمة على ان الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا واختلفوا في المجوس هل هم أهل كتاب أو لهم شبهة كتاب فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ليسوا أهل كتاب وانما لهم شبهة كتاب وعن الشافعي قولان واختلفوا في لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من العرب والجم هل تؤخذ منهم

انما هو لذكر الله تعالى وحده والمناجاة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى بيننا وبين الله تعالى في جميع الاحكام التي تعبدنا الله بها كان من الادب أن لا ننساه صلى الله عليه وسلم كلما حضرنا بين يدي ربنا سبحانه وتعالى فانه لا يفارق الحضرة الالهية أبد الكون استحباب ما خاص بالا صغر الذين لا يقدر على شهود الوسايط الابعس لما طرقتهم من تجلي عظمة الحق تعالى حال جلوسهم للتشهد وأما الاكبر فان الله تعالى أعطاهم القدرة على شهودهم الوسايط مع الحق جل وعلا ليعطوا كل ذي حق حقه اه

وقد بسطنا الكلام على هذا المحل في الباب الرابع من كتابنا المسمى بطهارة السر والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد عند الجواب عن قول القاضي عياض وشذذ الامام الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير فراجعته وحاصله رجوع هذه المسئلة الى تخفيف

ففي اقتضت المصلحة الفسخ بنذائهم عهدهم وانفقوا على ان المرأة من المشركين اذا هاجرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان من جاء منهم مسلما ردناه انما لا ترد ثم اختلفوا في مهرها فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يرد مهرها أيضا وللشافعي قولان أحكمهما انه يرد

فصل اذا امر الحربي بمال التجارة على بلاد المسلمين هل يؤخذ منه شيء قال أبو حنيفة لا يؤخذ الا أن يكون مأخوذ من منا وقال مالك وأحمد يؤخذ العشر وقال مالك هذا اذا كان دخوله بامان ولم بشرط عليه أكثر من العشر فان شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه وقال الشافعي ان شرط عليه العشر حاز أخذه والا فلا ومن أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وان لم بشرط **فصل** ولو اتجر الذي من بلد الى بلد قال مالك يؤخذ منه العشر كل اتجر وان اتجر في السنة مرارا وقال الشافعي لا يؤخذ منه الا ان يشترط وقال أبو حنيفة وأحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمد النصاب في ذلك فقال أبو حنيفة نصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وقال أحمد النصاب في ذلك للمحربي خمسة دنائير وللذي عشرة **فصل** واختلفوا فيما ينتقض به عهد الذي فقال مالك والشافعي وأحمد ينتقض عهد الذي يمنع الحرية وبامتناعه من اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم جائزا عليه بها وقال أبو حنيفة لا ينتقض عهدهم الا ان يكون لهم منعة يمنعهم من اتيانهم او يلحقوا بدار الحرب **فصل** اذا فعل أحد من اهل الذمة ما يجب عليه تركه والكف عنه بما فيه ضرر على المسلمين أو آحادهم في نفس أو مال وذلك غشائية أشياء الاجتماع على قتال المسلمين أو أن يرزى بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح أو يغش مسلماع دينه أو يقطع عليه الطريق أو يوقى للمشركين جاسوسا أو يهين على المسلمين بدلالة في كتاب المشركين باخبار المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة عمدا فهل ينتقض عهد الذي بهذه الاشياء الثمانية أم لا قال أبو حنيفة لا ينتقض بهذه الثمانية وبالا مرن المذكورين قبل الا أن يكون لهم منعة فيتعلمون على موضع ويحار بونه أو يلحقوا بدار الحرب وقال الشافعي متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء بشرط عليه تركه في عقد الذمة أو لم بشرط فان فعل ما سوى ذلك من السبعة الباقية فان لم بشرط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط في ذلك لأصحابه وجهان أحدهما ينتقض وهو الراجح والثاني لا ينتقض وقال مالك لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم من أصحابه ينتقض عهده به وعن أحمد روايتان أظهرهما ان عهده ينتقض بالاشياء المذكورة الثمانية سواء بشرط عليهم أو لم بشرط والثانية لا ينتقض الا بالامتناع من بذل الجزية واجراء احكامنا عليه أو باخذها **فصل** وان فعل أحد منهم ما فيه غشاضة ونقص على الاسلام وذلك أربعة أشياء ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله سبحانه وتعالى أو ذكر كتابه المجيد أو ذكر دينه القويم أو ذكر رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم عينا لا ينبغي فهل ينتقض العهد بذلك أم لا قال أحمد ينتقض سواء بشرط ترك ذلك أو لم بشرط وقال مالك اذا سبوا الله أو رسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كفر وابه فانه ينتقض سواء بشرط تركه أو لم بشرط وقال أكثر أصحاب الشافعي حكمه حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة وذلك انه ان لم بشرط في العقد الكف عنه لم ينتقض به العهد وان شرط فعلى الوجهين وقال أبو اسحق المروزي حكمه حكم الثلاثة الاولى وهي الامتناع من التزام الجزية والتزام احكام

في مواطن الخلاف توخى ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه آخذ
 بالحزم مع جواز عمله بقول الواحد الا أتى أكره له أن يكون من حيث انه قد قرأ مذهب واحد
 منهم أو نشأ في بلدة لم يعرف فيها المذهب امام واحد منهم أو كان أبوه أو شقيقه على مذهب واحد
 منهم فحصر نفسه على اتباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر عنده خصمان وكان ماتساجر ابيه
 مما بقى الفقهاء الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا
 والشافعي وأحمد انفقوا على جواز هذا التوكيل وان أبا حنيفة يمنعه فعديل عما اجمع عليه
 هؤلاء الائمة الثلاثة الى ما ذهب اليه أبو حنيفة بفرد من غير أن يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا
 اداه اليه الاجتهاد فاني أخاف على هذا من الله عز وجل أن يكون اتبع في ذلك هواه وانه ليس
 من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وكذلك ان كان القاضي مالكا فاختصم اليه اثنان
 في سؤر الكلب فقضى بطهونه مع علمه بان الفقهاء كلهم قضوا بنجاسه وكذلك ان كان القاضي
 شافعا فاختصم اليه اثنان في متروك التسمية عمدا فقال أحدهما هذا مني من بيع شاة مذكاة
 فقال الآخر انما منعت من بيع الميتة فقضى عليه بمذنبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على
 خلافه وكذلك ان كان القاضي حنبليا فاختصم اليه اثنان فقال أحدهما لي عليه مال فقال
 الآخر كان له على مال قضيت فقضى عليه بالبراءة وقد علم ان الائمة الثلاثة على خلافه فهذا
 وأمثاله مما توخى اتباع الاكثرين فيه عندي أقرب الى الاخلاص وأرجح في العمل ومقتضى
 هذا ان ولايات الحكام في وقتنا هذا صحيحة وانهم قد سدوا ثغورا من ثغور الاسلام سده فرض
 كفاية ولو أهملت هذا القول ولم أذكره ومشت على الطريق التي عشي عليها الفقهاء مذكرة كل
 منهم في كتاب منصفه أو كلام قاله انه لا يصح أن يكون قاضيا الا من كان من أهل الاجتهاد ثم
 يذكر شروط الاجتهاد لحصل بذلك ضيق وخرج على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الآتية
 قد فقدت في أكثر القضاة وهذا كالأحالة والتناقض وكأنه تعطيل للحكام وسد باب الحكم وهذا
 غير مسلم بل الصحيح في المسئلة ان ولافة الحكام جائزة وان حكمهم صحتهم نافذة والله أعلم
 في فصل المرأة هل يصح أن تلي القضاء قال مالك والشافعي وأحمد لا يصح وقال أبو حنيفة
 يصح أن تكون قاضية في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل
 شيء الا في الحدود والجراح فهي عنده تقضى في كل شيء الا في الحدود والجراح وقال ابن حريز
 الطبري يصح أن تكون قاضية في كل شيء وانفقوا على انه لا يجوز أن يكون القاضي عبدا
 في فصل القضاء هل هو من فروض الكفايات أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي نعم
 ويجب على من تعين عليه الدخول فيه اذا لم يوجد غيره وقال أحمد في أظهر روايته ليس هو من
 فروض الكفايات ولا ينعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره ولو أخذ القضاء بالشوة لا يصير قاضيا
 بالاتفاق في فصل هل يكره القضاء في المسجد أم لا قال أبو حنيفة لا يكره وقال مالك بل
 هو السنة وقال الشافعي يكره الا أن يدخل المسجد للصلاة فتحدث حكومة فيحكم فيه
 في فصل لا يقضى القاضي بغير علمه بالاجماع وهل يجوز له أن يقضى بعلمه أم لا قال أبو
 حنيفة ما شاهد الحاكم من الافعال الموجبة للحدود قبل القضاء وبعده لا يحكم فيه بعلمه وما علمه
 من حقوق الناس حكم فيه بعلمه قبل القضاء وبعده وقال مالك وأحمد لا يقضى بعلمه أصلا
 وسواء في ذلك حقوق الله عز وجل وحقوق الاذميين والصحيح من مذهب الشافعي انه يقضى

الادب في حق الاكابر من
 الخلق استئذانهم عند
 الانصراف من حضرتهم
 الى موضع آخر دون
 حضرتهم في الشرف
 استئالة لقلب ذلك الكبير
 وتطييب القلوب اخوانه
 من أهل حضرة الملك
 فانه تعالى أحق بهذا الادب
 من سائر خلقه انتهى
 * وانظر أخاك اذا كان
 يا أخى جالسا معك يجادل
 ثم قام من غير استئذان
 ولا سلام كيف يحصل
 عندك منه وحشة
 لا خال له بتعظيم أهل
 الحضرة والادب معهم
 عكس ما تجد من استأذناك
 عند ارادة الانصراف

نعم وقال أحمد لا يحتاج الى اختلافه **فصل** واتفقوا على ان كتاب القاضي الى
القاضي من مصرف في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع غير مقبول الا مالكا
فانه يقبل عنده كتاب القاضي في ذلك كله واتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي
في الحقوق المالية جازم مقبول واختلفوا في صفة تأديته التي يقبل معها قال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا يقبل حتى يشهدا ثمان ان كتاب القاضي فلان قرأ علينا أو قرئ عليه
بمضمرنا وعن مالك في ذلك روايتان احدهما كقول الجماعة والاخرى يكفي قولهما هذا
كتاب القاضي فلان المشهود عنده وهو قول أبي يوسف ولو تباكتب القاضيان في بلد واحد
فقد اختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الطحاوي يقبل ذلك وقال البيهقي ما حكاه الطحاوي
مذهب أبي يوسف ومذهب أبي حنيفة انه لا يقبل وهو الاظهر عندي وقال الشافعي وأحمد
لا يقبل ويحتاج الى اعادة البيعة عند الاخر بالحق وانما يقبل ذلك في البلدان النائية **فصل**
اذا حكم رجلان رجلا من أهل الاجتهاد وقالوا لا رضينا بحكمك فاحكم بيننا فهل يلزمهما حكمه قال
مالك وأحمد يلزمهما حكمه ولا يعتبر رضاهما بذلك ولا يجوز لحاكم البلد نقضه وان خالف رأي
رأي غيره وقال أبو حنيفة يلزمهما حكمه ان وافق حكمه رأي قاضي البلد وينفذه وبعضه
قاضي البلد اذا رفع اليه وان لم يوافق رأي حاكم البلد فله ان يبطله وان كان فيه خلاف بين الامّة
وللشافعي قولان أحدهما يلزمه حكمه والثاني لا يلزم الا بتراضيه ما بل يكون ذلك كافتوى
منه هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود الى الحكم في الأموال فأما اللعان والنكاح
والقذف والقصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيه اجماعا **فصل** ولو نسي الحاكم ما حكم به
فتشهد عنده شاهدان انه حكم بذلك قال مالك وأحمد يقبل شهادتهما ويحكم بها وقال أبو حنيفة
والشافعي لا يقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يذكرانه حكم به **فصل** ولو قال
القاضي في حال ولايته قضيت على هذا الرجل بحق أو بحد قال أبو حنيفة وأحمد يقبل منه
ويستوفي الحق والحد وقال مالك لا يقبل قوله حتى يشهد معه عدلان أو عدل وعن الشافعي
قولان أحدهما كذهب أبي حنيفة وهو الاصح والثاني كذهب مالك ولو قال بعد عزله كنت
قضيت بكذا في حال ولايتي قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقبل منه وقال أحمد يقبل منه
فصل حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر
فاذا ادعى مدعى على رجل حقوا أقام شاهدين بذلك فحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا قد شهدا
بحق وصدق فقد حل ذلك الشيء للشهود له ظاهرا وباطنا وان كانا شهدا بغيره فقد ثبت
ذلك الشيء للشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن بينه وبين الله عز وجل فهو على ملك
المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الأموال هذا قول مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة حكم الحاكم اذا كان عقدا أو فضيحا يحيل الامر عما هو عليه وينفذ الحكم به ظاهرا
وباطنا **فصل** واتفقوا على أن الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد يخالفه فانه لا ينقض
الاول وكذا اذا رفع اليه حكم غيره فلم يره فانه لا ينقضه **فصل** فرع عن وصي اليه ولم يعلم بالوصية فهو
وصي بخلاف الوكيل بالاتفاق وتثبت الوكالة بتخير واحد عند أبي حنيفة ولا يثبت عزل
الوكيل الا بعدل أو مستورين وعند الثلاثة يشترط فهم العادلان قال ولو قال قاض عزل
رجلا حكمت عليك فلان بالف ثم اخذها ظمنا فالقول قول القاضي بالاتفاق وكذا لو قال

* وأما وجهه من قال
بمصرف من الصلاة عن
أى جهة شاء من بين أو
شمال مقدما أى جهة
شاء فهو لان الجهات في
أصلها كلها بالنسبة الى
الله تعالى واحدة ومن
كان مشهده كذلك لا يعبر
ترجيحا لجهة على جهة فلا
يخاطب الا بما يقبل * وأما
وجهه من قال ينصرف
على جهة اليمين ان لم تكن
له حاجة من صوب اليسار
فهو خطاب لمن كان
مشهده ترجيح مارج
الشارع في اتباع ما ورد
بقطع النظر عن حكمه
العال في الامور * وسمعت
سیدی علی الخواص
رحمہ اللہ تعالیٰ بقول

[illegible]

(* יְהוָה אֱלֹהֵינוּ)

١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤
 ١٥١٥
 ١٥١٦
 ١٥١٧
 ١٥١٨
 ١٥١٩
 ١٥٢٠
 ١٥٢١
 ١٥٢٢
 ١٥٢٣
 ١٥٢٤
 ١٥٢٥
 ١٥٢٦
 ١٥٢٧
 ١٥٢٨
 ١٥٢٩
 ١٥٣٠
 ١٥٣١
 ١٥٣٢
 ١٥٣٣
 ١٥٣٤
 ١٥٣٥
 ١٥٣٦
 ١٥٣٧
 ١٥٣٨
 ١٥٣٩
 ١٥٤٠
 ١٥٤١
 ١٥٤٢
 ١٥٤٣
 ١٥٤٤
 ١٥٤٥
 ١٥٤٦
 ١٥٤٧
 ١٥٤٨
 ١٥٤٩
 ١٥٥٠
 ١٥٥١
 ١٥٥٢
 ١٥٥٣
 ١٥٥٤
 ١٥٥٥
 ١٥٥٦
 ١٥٥٧
 ١٥٥٨
 ١٥٥٩

(*)

ရေကန်ကြီးနှင့်ချောင်းကန်များ

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا أقام الحاضر البينة وسأله الحكم له
وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للمدعي على الاطلاق وعن أحمد روايتان
احدهما جواز ذلك على الاطلاق كذهب الشافعي وكذلك اختلافهم فيما اذا كان الذي قامت
عليه البينة حاضرا وامتنع من أن يحضر مجلس الحكم واختلاف القائلون بالحكم على الغائب
فما اذا قامت البينة على الغائب أو على صبي أو مجنون فهل يستخلف المدعي مع بينته أو يحكم
بالبينة من غير استخلافه قال مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي يستخلف وعن أحمد روايتان
احدهما يستخلف والثانية لا يستخلف وانفقوا على أنه اذا ثبت الحق على حاضر بعدلين حكم به
ولا يخلف المدعي مع شاهديه **فصل** لو مات رجل وخلف ابنه مسلما وابنا نصرانيا
فادعى كل واحد منهما ما نه مات على دينه وله يرثه وأقام على ذلك بينته وعرف أنه كان نصرانيا
وشهدت احدي البنتين انه مات وآخر كلامه الاسلام وشهدت الاخرى انه مات وآخر كلامه
الكفر فهما متعارضتان فيسقطان في أحد قولي الشافعي ويصير كأن لا بينة فيخلف النصراني
ويقضى له وعلى قوله الآخر يستعملان فيمقرع بينهما وان لم يعرف أصل دينه فقولا فان قلنا
يسقطان رجع الى من في يده المال وان قلنا يستعملان وقلنا يقرع بينهما أقرع وان قلنا لو وقف
وقف الى أن ينكشف وان قلنا يقسم قسم على المنصوص وفي المسائل كلها يغسل ويصلى عليه
ويدفن في مقابر المسلمين وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة في جميع المسائل تقدم بينة الاسلام
فصل لو تنازع اثنان حائطين ملكهما غير متصل بينهما أحدهما اتصال البنيان جعل
بينهما وان كان لأحدهما عليه جذوع عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ان كان لأحدهما عليه
جذوع قدم على الآخر **فصل** ولو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى انه عنده
فكذبه فالقول قول المالك مع يمينه انه حر وان كان الغلام طفلا لصغير التميز له فالقول قول
صاحب اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل الا بينة هذا كله متفق عليه بين الاعمة ولو كان الغلام
مراهقا فلا صحاب الشافعي وجهان أحدهما كالبالغ والثاني كالصغير **فصل** انفقوا
على ان البينة على المدعي واليمين على من أنكر ولو قال لا بينة لي أو كل بينة لي زور ثم أقام بينة قال
أبو حنيفة ومالك والشافعي يقبل وقال أحمد لا يقبل واختلفوا في بينة الخارج هل هي أولى من
بينة صاحب اليد أم لا قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه الخارج أولى وقال أحمد في الرواية
الاخرى بينة صاحب اليد أولى وهل بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد على الاطلاق أم
في أمر مخصوص قال أبو حنيفة بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد في المالك المطابق وأما
إذا كان مضافا الى سبب لا يتكرر كالنسخ في النيب التي لا تنسخ الامرة واحدة والنتاج الذي
لا يتكرر فيبينة صاحب اليد تقدم حينئذ وإذا أرخا وكان صاحب اليد أسبق تاريخا فانه مقدم
وقال مالك والشافعي بينة صاحب اليد مقدمة على الاطلاق وعن أحمد روايتان احدهما ان
بينة الخارج مقدمة مطلقا والاخرى كذهب أبي حنيفة **فصل** اذا تعارضت بينتان
الا ان احدهما أشهر عدالة فهل ترجح أم لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ترجح وقال مالك
ترجح بذلك ولو ادعى رجل دارا في يد انسان وتعارضت البينتان قال أبو حنيفة لا يسقطان
وتقسم بينهما وقال مالك يخالفان ويقسمان فان خاف أحدهما أو نكل الآخر قضى للعالم
دون الباكيل وان شكلا جميعا فانه روايتان احدهما تقسم بينهما والاخرى توقف حتى يتضح

فرجع الامر في هذه
المسئلة الى مرتبتي الميزان
وأما وجهه من قال يستحب
للصلى اذا سلم من الفريضة
وأراد التنفل أن ينقل
عن موضع فرضه فهو
للعادل بين البقاع لانها
تتفاضل بكثرة المضامين فيها
والذا كرين الله عليها كما
ورد ان احدي البقاع
تقول للآخرى في حال
مفاخرتها لها هل مرتبك
اليوم ذا كرمي الحديث
بمعناه وايضا ذلك أن
حضره مناجاة الله تعالى
في الفرائض أفضل من
حضره مناجاته في النوافل
بدليل ما ورد في الحديث
القدسي ما تقرب الى

١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢

[illegible]

فالأصح من مذهبه جواز الأخذ ولو كان مقرره وإلّا كنّه يمنع الحق أسلطانة فله الأخذ

باب الشهادة

اتفق الأئمة على أن الشهادة شرط في النكاح وأما سائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها واتفقوا على أن القاضي ليس له أن يلقن الشهود بل يسمع ما يقولون واختلافوا هل يثبت النكاح بشهادة رجل وامرأتين قال أبو حنيفة يثبت عند القداعي وقال مالك والشافعي لا يثبت وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه لا يثبت واختلقوا هل يثبت بشهادة عبيدين فعند أحمد يثبت وينعقد النكاح بشهادة أعميين عند أبي حنيفة وأحمد واختلاف أصحاب الشافعي في ذلك والخيار أن الشهادة في البيع مستحب وليس بواجب وحكي عن داود أن الشهادة تنعبر في البيع فصل والنساء لا يقبلن في الحدود والقصاص ويقبلن مفردات فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والرضاع وما يخفى على الرجال غالباً واختلقوا هل تقبل شهادتهن فيما الغالب في مثله أن يطالع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعنق ونحو ذلك فقال أبو حنيفة تقبل شهادتهن في ذلك سواء انفردن في ذلك أو كن مع الرجال وقال مالك لا يقبلن في ذلك بل يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي بالنساء والمواضع التي لا يطالع عليها يرهن هذا مذهب الشافعي وأحمد واختلفوا في العدد المعتبر منهن فقال أبو حنيفة وأحمد في أشهر روايتيه تقبل شهادة امرأة واحدة وقال مالك وأحمد في رواية أخرى لا يقبل أقل من امرأتين وقال الشافعي لا تقبل الا شهادة أربع نسوة فصل واختلفوا في ثبوت استهلال الطفل فقال أبو حنيفة بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لانه ثبوت ارث فأما في حق الصلاة عليه والغسل فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة وقال مالك يقبل فيه امرأتان وقال الشافعي يقبل فيه شهادة النساء منفردات إلا أنه على أصله في اشتراط الأربع وقال أحمد يقبل في استهلال الطفل شهادة امرأة واحدة فصل واختلفوا في الرضاع فقال أبو حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا يقبلن فيه عنده منفردات وقال مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات إلا أن مالكا قال في المشهور عنه يشترط شهادة امرأتين والشافعي يشترط شهادة أربع وعن مالك رواية أنه يقبل واحدة إذا فسد ذلك في الجيران وقال أحمد يقبلن فيه منفردات ويجزئ منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فصل ولا تقبل شهادة الصبيان عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك تقبل في الجراح إذا كانوا قد اجتمعوا الأمر مباح قبل أن ينفرقوا وهي رواية عن أحمد وعن أحمد رواية ثالثة أن شهادة الصبي تقبل في كل شيء فصل الحدود في القذف هل تقبل شهادته أم لا قال أبو حنيفة لا تقبل شهادته وإن باب إذا كانت توبته بعد الحد وقال مالك والشافعي وأحمد تقبل شهادته إذا تاب سواء كانت توبته قبل الحد أو بعده إلا أن مالكا اشترط مع التوبة أن لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي أقم عليه وهل من شروط توبته إصلاح العمل والكف عن المعصية سنة أم لا قال مالك يشترط ظهور أعمال الخير عليه والتقرب بالطاعات من غير حد سنة ولا غيرها وقال أحمد بمجرد التوبة كاف واختلفوا في صفة توبته فقال الشافعي هي أن يقول القذف باطل محرم ولا أعود إلى ما قلت وقال مالك وأحمد هي أن يكذب نفسه وتقبل شهادته ولد الزنا في الزنا وغيره عند الثلاثة وقال مالك لا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فصل واللعب بالسطر مخمروه بالاتفاق

أطلعه الله تعالى على صحة أدلة المجتهدين وعرف منازلهم كان حكمه حكم المجتهد المطلق فله العمل بكل ما ترجع عنده سواء وافق أقوال أئمة أم خالفها كما وقع للشيخ أبي أحمد الجويني والجلال السيوطي وغيرهما وقد قالوا للشيخ جلال الدين السيوطي زالك تدعي الاجتهاد المطلق ثم لا تفتي الناس إلا بذهب الامام الشافعي وأصحابه فقال لان المستفتي لم يسأل عن ذلك الحكم في مذهبي ولوانه سألني عن مذهبي لا فتيته به انتهى ومع ذلك فقد فتئت أنا بحمد الله تعالى

وهل يحكم في الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع البين أم لا قال مالك يحكم بذلك وقال الشافعي وأحمد لا يحكم وإذا حكم الحاكم بالشاهد أو باليمين ثم رجع الشاهد قال الشافعي يغرم الشاهد نصف المال وقال مالك وأحمد يغرم الشاهد المال كله **فصل** هل تقبل شهادة العدو على عدوه أم لا قال أبو حنيفة تقبل إذا لم تكن العداوة بينهما تخرج إلى الفسق وقال مالك والشافعي وأحمد لا تقبل على الإطلاق وهل تقبل شهادة الولد لوالده أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادة الوالدين من الطرفين للولدين ولا شهادة الولدين للوالدين الذكور والانات بعدد أو أقل أو عن أحد ثلاث روايات أحدها كذه الجاعة والثانية تقبل شهادة الابن لآبيه ولا تقبل شهادة الاب لابنه والثالثة تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه ما لم تجز إليه نعم في الغالب وأما شهادة كل واحد منهما على صاحبه فقبول عند الجميع إلا ما روى عن الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود لأنهم في الميراث **فصل** وهل تقبل شهادة الأخ لآخيه والصديق لصديقه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد تقبل وقال مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا تقبل وقال الشافعي تقبل **فصل** أهل الأهواء والبسع هل تقبل شهادتهم أم لا قال أبو حنيفة والشافعي تقبل شهادتهم إذا كانوا متجنبين للكذب إلا الخطاينة من الرافضة فانهم يصدقون من حلف عندهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك وقال مالك وأحمد لا تقبل شهادتهم على الإطلاق **فصل** هل تقبل شهادة بدوي على قروي إذا كان البدوي عدلا أم لا قال أبو حنيفة والشافعي تقبل في كل شيء وقال أحمد لا تقبل مطاقا وقال مالك تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها إلا أن يكون تحمها في البادية **فصل** ومن تعينت عليه شهادة لم تجز له أخذ الاجرة عليها ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الاجرة الاعلى وجهه من مذهب الشافعي **فصل** في الشهادة على الشهادة قال مالك في المشهور عنه هي جائزة في كل شيء من حقوق الله عز وجل وحقوق الأدميين سواء كانت في مال أو حد أو قصاص وقال أبو حنيفة تقبل في حقوق الأدميين سوى القصاص ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كالحدود وقال الشافعي تقبل في حقوق الأدميين قول واحد أو حد أو قصاص ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فيه قولان أظهرهما القبول وانفقوا على أنه لا تجوز شهادة الفرع مع وجود شاهد الأصل الآن تكون مع عذر يمنع شهادة شهود الأصل من مرض أو غيبة تقصر في مثل مساقها الصلاة إلا ما يحكي في رواية عن أحمد أنه لا تقبل شهادة شهود الفرع إلا بعد شهود الأصل وهل يجوز أن يكون في شهود الفرع نساء أم لا قال أبو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوزواختلفوا في عدد شهود الفرع فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا تجز شهادة اثنين كل واحد منهما على شاهد من شاهدي الأصل وللشافعي قولان أحدهما كقول الجاعة وهو الأصح والثاني يحتاج أن يكون أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان وشهود الفرع إذا كان كذا شهود الأصل أو عدلا عما أو أنباء علمها أو لم يذكر اسمها ونسبها للقاضي لا تقبل شهادتهما على شهادتهما وبه قال الأئمة الأربعة وكافة الفقهاء وحكي عن ابن جرير الطبري أنه أجاز ذلك مثل أن يقولوا شهد أن رجلا عدلا أشهدنا على شهادته أن فلان ابن فلان أقرب فلان بن فلان بالف درهم **فصل** إذا شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد

والأفضل وأفضل كما
بسطه في الميزان والحمد
للرب العالمين * وأعلم
يا أخي أني لم أرل أكتب هذه
الميزان من حين تعلمها
من سيدنا ومولانا أبي
العباس الخضر عليه
السلام كما أشرنا إلى ذلك
قبل الخاتمة ومارقها في
هذه الطروس الاحين
أشرفت على معتك المنايا
لأنهم من العلم بيقين ولا
يخفي ما ورد فيمن كنتم علما
نافعا أجمه بلجام من نار

واختلفوا هل يجوز بيع المدر أم لا قال أبو حنيفة لا يجوز بيعه إذا كان التدبير مطلقا وإن كان مقيدا بشرط كرجوع من سفر بعينه أو شفاؤه من مرض بعينه فبيعه جائز وقال مالك لا يجوز بيعه في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت إن كان على السيد دين وإن لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه وإن لم يحتمله الثلث عتق ما يحتمله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد وقال الشافعي يجوز بيعه على الإطلاق وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب الشافعي والأخرى يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين وولد المدبرة عند أبي حنيفة حكمه حكم أمه إلا أنه يفرق بين المقيد والمطلق كما تقدم وقال مالك وأحمد كذلك إلا أنهم لا يفرق عندهما بين مطلق التدبير ومقيدته وللشافعي قولان أحدهما كذهب مالك وأحمد والثاني لا يتبع أمه ولا يكون مدر

باب الكتابة

اتفقوا على أن كتابة العبد الذي له كسب مستحقة مندوب إليها قال أحمد في رواية عنه بوجوبها إذا دعا العبد سيده إليها على قدر قيمته أو أكثر وصفها أن يكتب السيد عبده على مال معين يسمى فيه العبد ويؤديه إلى سيده وأما العبد الذي لا كسب له فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا تذكره كتابته وعن أحمد روايتان أحدهما تذكره والثانية لا تذكره وكتابة الأمة التي هي غير مكنتة مكرهة أجاما **فصل** وأصل الكتابة أن تكون مؤجلة ولو كانت حاله فهل تصح أم لا قال أبو حنيفة ومالك تصح حاله ومؤجلة وقال الشافعي وأحمد لا تصح حاله ولا تجوز إلا بخصة وأقله نجمة فلو امتنع المكاتب من الوفاء بيده مال يفي بعبادته قال أبو حنيفة إن كان له مال جبر على الاداء وإن لم يكن له مال لم يجبر على الاكتساب وقال مالك ليس له تجبر نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على الاكتساب حينئذ وقال الشافعي وأحمد لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ **فصل** وإذا كاتب السيد عبده على مال آتاه منه شيئا قال الله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وهل ذلك مستحب أم واجب قال أبو حنيفة ومالك هو مستحب وقال الشافعي وأحمد هو واجب للآية واختلف من أوجب له قدر معين أم لا قال الشافعي لا تقدير فيه وقال بعض أصحابه ما اختاره السيد وقال بعضهم بقدره الحاكم باجتهاده كالمدة وقال أحمد هو مقدر وهو أن يحيط السيد عن المكاتب ربع الكتابة أو يعطيه بما قبضه **فصل** ولا يجوز بيع رقبة المكاتب عند أبي حنيفة ومالك إلا أن مال الكاتب أجاز بيع مال المكاتب وهو الدين المؤجل فمن حال أن كان عينا فبعض أو عرضا فبعض وعن الشافعي قولان الجديد منهما أنه لا يجوز وقال أحمد يجوز بيع رقبة المكاتب ولا يكون البيع فسخا لكانت تقوم المشتري فيه مقام السيد الأول وإذا قال كاتبك على ألف درهم فانه متى أداها عتق أبي حنيفة ومالك وأحمد ولم يفتقر إلى أن يقول فاذا أديت إلى فانت حر أو بنوى العتق وقال الشافعي لا بد من ذلك ولو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز ذلك وقال أحمد يجوز

باب أمهات الأولاد

اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا تباع وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الأمصار إلا ما يذكرون عن بعض الصحابة وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد فلو تزوج أمة غيره

تعالى من فضله إن يصلح أحوا النواوم ما ملتنا مع الله تعالى ومع عبادته وإن يفتت لنا الزرع ويد لنا الضرع ينزل علينا من بركات السماء وإن يستر فضائنا في الدارين وإن يدخلنا جميع أخواننا الجنة بفضله وكرمه من غير عذاب يسبق وإن يجعل نحر كلامنا في هذه الدار أشهد أن لا إله إلا الله يآتهد أن سيدنا محمد



صحيحة

٨٧	كتاب المقرض	١٢٣	كتاب الجنائيات
٨٧	كتاب المساقاة	١٢٦	كتاب الدييات
٨٨	كتاب الاجارة	١٣١	باب القسامة
٩٠	كتاب احكام الموات	١٣٢	كتاب كفارة القتل
٩١	كتاب الوقف	١٣٣	باب حكم السحر والساحر
٩١	كتاب الهبة	١٣٣	كتاب الحدود المرتبة على الجنائيات
٩٣	كتاب اللقطة		السبعة
٩٤	كتاب اللقيط	١٣٣	باب الردة
٩٤	كتاب الجمالة	١٣٤	باب البقي
٩٤	كتاب الفرائض	١٣٤	باب الزنا
٩٧	كتاب الوصايا	١٣٧	باب القذف
١٠٠	كتاب النكاح	١٣٨	كتاب السرقة
١٠٣	باب ما يحرم من السكاح	١٤١	باب قطاع الطريق
١٠٤	باب الخيار في النكاح والرد بالعيب	١٤٢	باب حد شرب الخمر
١٠٥	كتاب المصداق	١٤٣	باب التعزير
١٠٦	باب القسم والنسوز وعشرة النساء	١٤٤	كتاب الصيال وضمان الولاة والبهائم
١٠٧	كتاب الخلع	١٤٥	كتاب السير
١٠٧	كتاب الطلاق	١٤٦	باب قسم النفي والغنيمة
١١١	باب الرجعة	١٥٠	باب الجزية
١١١	باب الايلاء	١٥٣	كتاب الاقضية
١١٢	باب الطهار	١٥٧	باب القسمة
١١٣	باب الامان	١٥٧	باب الدعاوى والبيانات
١١٤	كتاب الايمان	١٦٠	باب الشهادة
١١٩	كتاب العدد	١٦٣	كتاب العتق
١٢٠	كتاب الرضاع	١٦٣	باب التدبير
١٢١	كتاب النفقات	١٦٤	باب الكتابة
١٢٣	باب الحضنة	١٦٤	باب أمهات الاولاد

3385